نشرة

الهجرة القسرية

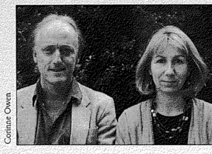
15/١٥

ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢
شوال

الأطفال والمراهقون النازحون: التحديات والفرص



من أسرة التحرير



Corinne Owen

يطيب لنا أن نتوجه بجزيل الشكر لغيتا نرايان، الموظفة المسؤولة عن السياسة الإنسانية في مكتب برامج الطوارئ، بهيئة اليونيسيف في نيويورك، تقديراً لكدها واجتهادها كمحررة زائرة، ولهيئة اليونيسيف لما قدمته من دعم مالي لإخراج باب المقالات الرئيسية الواردة في هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية»، والتي يدور محورها حول موضوع **«الأطفال والمراهقين النازحين: التحديات والفرص»**. وكم يسعدنا أن يتضمن هذا العدد مقالاً افتتاحياً بقلم نيلس كاستبرغ، مدير مكتب برامج الطوارئ في اليونيسيف، ومقابلة خاصة مع الجنرال روميو دالير، المستشار الخاص لوكالة التنمية الدولية الكندية لشؤون الأطفال المتضررين من ويلات الحروب.

وقد كانت كلمات الجنرال دالير التي تتقد حماساً بمثابة تذكرة لكل فرد منا يعيش بمنأى عن أي اتصال يومي بأولئك المتضررين من ويلات الصراع والتشرد والنزوح بضرورة ألا يفتر شعوره بالغضب والاستياء والاستنكار، حيث يقول: **«لا أدري كيف نضع معاهدات عن الأسلحة وعن منع الحرب، وكيف نستطيع إنشاء محكمة دولية، ثم لا نتحرك على المستوى الثقافي لتكثيف الإحساس بالاشمئزاز من استخدام الأطفال كمقاتلين»**.

ونود أن نشير إلى أن الموضوع الرئيسي الذي سيدور حوله العدد ١٦ من «نشرة الهجرة القسرية» (المزمع إصداره في فبراير/شباط ٢٠٠٣) هو **«النزوح في إفريقيا: الجذور والموارد والحلول»**؛ أما القضية الرئيسية التي يركز عليها العدد ١٧، المزمع إصداره في يونيو/حزيران ٢٠٠٣ بالاشتراك مع مشروع بروكنغز بشأن النزوح الداخلي، فهي **«متى ينتهي النزوح»**؛ أما العدد ١٨، المزمع إصداره في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ بالاشتراك مع معهد فريتس، سوف يسلط الضوء على الجوانب اللوجيستية في الأنشطة الإنسانية. فإذا كانت لديكم رغبة في المساهمة بمقالاتكم في العددين ١٧ و١٨، فالرجاء الاتصال بنا على العنوان التالي: fmr@qeh.ox.ac.uk

هل زرتم موقعنا على شبكة الإنترنت: www.hijra.org.uk، حيث يمكنكم الاطلاع على النص الكامل للعدد الحالي وجميع الأعداد السابقة؟ إن كنتم تستطيعون القراءة بالإنكليزية أو الإسبانية، يمكنكم أيضاً زيارة مواقعنا الأخرى بهذه اللغات: www.fmreview.org و www.migracionesforzadas.org.

وإذا كان أحدٌ من زملائكم أو إحدى المنظمات التي تعرفونها يرغبون في تلقي المجلة، فالرجاء موافاتنا ببياناتهم كي يتسنى لنا إرسالها إليهم. وإن كنتم ترغبون في تلقي نسخ من نشرتنا الدعائية باللغة العربية وتوزيعها، فالرجاء الاتصال بنا.



وأخيراً، وليس آخراً، فإننا نشعر بقلق متزايد بشأن الوضع المالي «لنشرة الهجرة القسرية» وإمكانية استمرارها في الصدور؛ فقد أوشك تمويلها الحالي على النفاد، ولم يعد يكفي إلا لإصدار أعداد قليلة. وسوف تكون خسارةً كبيرةً أن تحتجب عن الصدور المجلة الوحيدة التي تُعنى بقضايا اللجوء والنزوح وانعدام الجنسية، والتي يتم توزيعها في شتى أرجاء العالم العربي؛ ونحن نرحب بأي اقتراحات من قرائنا الكرام بشأن سبل تمويل المجلة.

مع أطيب تمنياتنا

رهام أبو ديب وماريون كولدري وتيم موريس

إن محتويات هذه المطبوعة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر «صندوق الأمم المتحدة للأطفال» أو أي منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

صورتا الغلاف: جندي طفل، كمبوديا: Gary Trotter/Still Pictures ● برنامج TEP التابع للمجلس النرويجي للاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية: المجلس النرويجي للاجئين ٢٠٠٢

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يعنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدري ود. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

موقع الإنترنت
www.hijra.org.uk

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
أشرف عبد الفتاح

منسقة تطوير النسخة العربية:
رهام أبو ديب

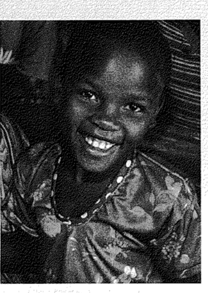
التصميم والإخراج الفني:
FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



المحتويات

الأطفال والمراهقون النازحون: التحديات والفرص



مقالات عامة

أبواب ثابتة



تعزيز الاستجابة للأطفال النازحين

بقلم: نيلز كاستبرغ

يُقدرُ اليوم وجود ٢٠ مليون طفل نازح من جراء الصراع المسلح أو انتهاكات حقوق الإنسان.

مدرسة لأطفال النازحين، ليبيريا

هؤلاء الأطفال الذين يُجبرون على الهرب من بيوتهم والسفر مسافات طويلة في الغالب هرباً من نيران العدوّ هم الضحايا الأكثر تعرّضاً للعنف والمرض وسوء التغذية والموت. وفي أثناء فوضى الهرب يمكن أن ينفصل هؤلاء الأولاد والبنات عن أهليهم وعائلاتهم ومن ثمّ يتعرّضون لمخاطر أكبر بكثير. وللمراهقين احتياجات خاصّة لأنّهم معرّضون بشكل خاصّ إلى التجنيد الإجباريّ أو الخطف أو العمل في التهريب أو الاستغلال، وبالنسبة للفتيات فإن العنف الجنسيّ والاغتصاب هما خطران ماثلان. وفي حالات كثيرة، غالباً ما يطول النزوح «المؤقّت» أكثر من عشر سنوات. وفي مثل هذه الحالات، قد يمضي الأطفال طفولتهم بأكملها في المخيّمات.

وقد حدث في السنوات الأخيرة إقرار متنامٍ بتأثير النزوح على الأسر والأطفال – سواء كان داخلياً أم عبر الحدود. وتدرس هذه المقالة بعض تجارب اليونيسيف الحديثة في العمل مع الأطفال النازحين.

اللاجئون والأشخاص النازحون داخلياً: المخاطر والتحديات

تحدّد اتفاقيّة اللاجئين لسنة ١٩٥١ معايير معاملة اللاجئين والتزامات الدول. ورغم أنّ المجتمع الدوليّ تحمّل المسؤوليّة لتوفير رفاههم، عن طريق المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين بشكل أساسيّ، غالباً ما يواجه اللاجئون المصاعب الجمّة والخطر والمعاناة. فكثيراً ما يُنظر إليهم كغرباء وربّما يعانون من المضايقات والإزعاج. وقد تحدّ العوائق اللغويّة من وصول الأطفال إلى التعليم، كما أنّ الافتقار إلى الشهادات المقبولة يجعل العمل صعباً على الوالدَين. وتُقيّد أحياناً حركة اللاجئين بقوانين البلدان المُضيفة. وينتظر الفقر معظمهم على المدى الطويل، بعد أن يفقدوا الأرض والأملاك فضلاً عن كثير من الحقوق القانونيّة. وربّما يعانون في وجودهم المتقلقل من مجموعة من الإساءات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحبس والإقصاء عن المدرسة.

ونظراً لأنّ غالبيّة الصراعات في العقد الأخير تحدث داخل الحدود لا عبرها فإنّ عدد النازحين الداخليّين – أي الذين يهربون لكن يبقون ضمن حدودهم الوطنيّة – ازداد بشكل حادّ. ومع أنّ الحكومات مسؤولة بالدرجة الأولى عن رعاية هؤلاء النازحين في الداخل، إلا أنها ربما لا تكون قادرة على تقديم المساعدة والحماية أو غير راغبة في ذلك. وهؤلاء النازحون في الداخل ينفصلون عن نُظُم الدعم المعتادة وغالباً ما يكونون بدون أوراق ثبوتيّة، وربّما لا يكونون قادرين على الحصول على الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحّية والتعليم. كما أنّ «عدم لحظهم» قانونياً قد يجعل النازحين الداخليّين معرّضين لإجراءات تعسّفيّة وغير قادرين على طلب المساعدة أو الحماية من السلطات الرسميّة.

وقد بُذلت أخيراً جهود لتقوية الاستجابة الدوليّة للنازحين في الداخل، لا سيّما من ناحية التنسيق المؤسّسيّ والعملانيّ. ومن بينها تطوير المبادئ التوجيهيّة بشأن النزوح الداخليّ [١]، ومجموعة شاملة من المعايير القانونيّة والقواعد التي تنطبق على النازحين الداخليّين، وتبنّي اللجنة الدائمة بين الوكالات ورقة سياسة بشأن حماية الأشخاص النازحين داخلياً [٢]، وتطوير مبادئ توجيهيّة بين الوكالات بشأن الأطفال المنفصلين وغير المصحوبين، وتأسيس وحدة للنازحين في الداخل ضمن مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانيّة [٣].

العناصر الرئيسيّة لاستجابة اليونيسيف إلى الأطفال النازحين

يواجه الأطفال اللاجئون أو النازحون في الداخل كثيراً من التحدّيات والمخاطر المتشابهة: التمييز، وانهيار عائلاتهم أو الانفصال عنها، والإصابة البدنيّة والتأثير النفسيّ، والعنف وسوء المعاملة والاستغلال، وغيرها من الانتهاكات لحقوقهم. وفي الوقت نفسه، توجد اختلافات في مكانتهم تتعلّق أساساً بالآليّات القانونيّة والمؤسّسيّة

الموضوعة لمساعدتهم وحمايتهم. ويجب أن تكون المنظّمات الإنسانيّة مدركة لعواقب هذه التحدّيات والاختلافات أثناء عملها لمساعدة الأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً وحمايتهم.

وعن طريق استخدام اتفاقيّة حقوق الطفل كنقطة انطلاق، تسعى اليونيسيف إلى أن يكون للأطفال النازحين في الظروف الطارئة

يُعتَبَر التقييم – بشكل خاصّ – من مجالات النشاط غير المقدرة حق قدرها

الحق بالعيش والحماية والتطوّر، تماماً مثل الحقوق التي يتمتّع بها الأطفال الآخرون.

إنّ عمل اليونيسيف من أجل الأطفال النازحين لا يحدث بالطبع في فراغ. فدعم شركائها، حكوميّين وغير حكوميّين، محلّيّين ودوليّين، يلعب دوراً حاسماً في تأمين نجاح جهود اليونيسيف لدعم الأطفال وحمايتهم. والتعاون بين الوكالات لمعالجة احتياجات اللاجئين ضروريّ أيضاً. وفي عام ١٩٩٦، حدّدت اليونيسيف والمفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، وهما الشريكان الرئيسيّان في هذا المجال، الخطوط العامّة لتعاونهما في مذكّرة تفاهم تشمل مسائل مثل تعليم اللاجئين وحماية الأطفال اللاجئين.

إنّ للشبّان الحقّ في التعبير عن آرائهم والمشاركة في اتّخاذ القرارات التي تؤثّر على حياتهم. ومشاركة الشبّان النازحين عنصر حاسم في التصميم الناجح للمشروع وتحقيقه ومراقبته وتقييمه. وإلى جانب التأثير المباشر في تحسين البرامج، تساهم مشاركة الشبّان بشكل رئيسيّ في إعادة بناء ثقتهم بأنفسهم وزيادة إحساسهم بالفعاليّة والمساعدة في تفويضهم في نهاية المطاف. وفي المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، تدعم اليونيسيف إقامة خطّ مباشر للدعم من الشباب إلى الشباب حيث يدرّب المتطوّعون الشبّان ويعملون على خطّي هاتف مجّانيّين لتوفير المعلومات والدعم النفسيّ إلى الشبّان الآخرين على الهاتف بإشراف أحد الخبراء. ويستند مثل هذا النهج إلى قوى الشباب أنفسهم ويساعدهم في تحسين مهاراتهم الشخصيّة في التغلب على المصاعب وهم يعملون على مساعدة نظرائهم.

يجب متابعة الحلول المبتكرة من أجل التحدّيات الكثيرة للنزوح، لأنّ النّهج والحلول الروتينيّة ربّما لا تكفي هؤلاء الأطفال الذين قد يكونون دائمي الانتقال أو يواجهون تهديد الانتقال ثانية والذين قد تتعمّد الحكومات والمجموعات المسلّحة استهدافهم. ولمعالجة هذه العوامل في جورجيا على سبيل المثال، دعمت اليونيسيف والمفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين حملة متحرّكة لحقوق الأطفال من أجل تعريف الأطفال والمجتمعات باتّفاقيّة حقوق الطفل. وفي النصف الأوّل من عام ٢٠٠١ وحده، انتقلت الحملة من قرية إلى قرية في شرقيّ جورجيا لتعريف ٦٧٠٠ طفل إلى حقوقهم.

الدعوة

يجب أن تستند الدعوة الفعّالة إلى معلومات دقيقة. وربّما تشمل الإفادة بانتظام عن أحوال النازحين، وجعل المجتمعات النازحة نفسها تدرك حقوقها، وتعبئة المنظّمات الشريكة، والدعوة على أعلى المستويات السياسيّة، وضمان أن تأخذ المنظّمات العاملة مع المجتمع النازح حقوق الأطفال بالحسبان على وجه الخصوص. ومن الأمثلة على الدعوة الناجحة بشأن الأطفال أثناء الصراع المسلّح تنامي دمج المخاوف بشأن الأطفال في قرارات مجلس الأمن وبياناته. وأحدث قرار لمجلس الأمن بشأن الأطفال المتأثّرين بالصراع المسلّح يدعو كلّ أطراف الصراع المسلّح إلى «توفير الحماية للاجئين والنازحين الداخليّين ومساعدتهم، حيث معظمهم من النساء والأطفال.».

وكجزء من الجهد بين الوكالات، تعمل اليونيسيف بتعاون وثيق مع وحدة النازحين الداخليّين لدعم التدريب على المبادئ التوجيهيّة بشأن النزوح الداخليّ على مستوى البلد. والتدريب مبادرة دعائيّة لرفع الوعي باحتياجات النازحين الداخليّين وحقوقهم وتمرين يبني القدرة على دعم الحكومات وفرَق البلدان في تنمية استجابة شاملة أقوى للنازحين الداخليّين. وتشمل رزمة التدريب اعتبارات خاصّة لقدرات الأطفال والنساء ومكامن ضعفهم.

التقييم

من بين النشاطات المختلفة الكثيرة لحماية الأطفال ودعمهم، يُعتَبَر التقييم – بشكل خاصّ – من مجالات النشاط غير المقدّرة حق قدرها. وغالباً ما تُتّخذ القرارات الرئيسيّة التي تؤثّر على حقوق الأطفال ورفاههم أثناء مرحلة التقييم، مثل القرارات بشأن النشاطات الأكثر أهمّيّة للأطفال أثناء النزوح أو بعده، أو حيث يجب أن تُنتقى النشاطات بهدف الوصول إلى الأطفال الأكثر تعرّضاً للمخاطر. والتوافر السابق والحاليّ للبيانات غير المستوفاة عن الجنس والعمر ضروريّ لبناء هذه الأنواع من القرارات على المعلومات.

ونشاطات التقييم والمراقبة والتقدير هي أساس البرامج السليمة فضلاً عن أنّها قاعدة السياسة والدعوة الفعّالة. ويجب أن تلفت التقييمات الجيّدة إلى الحلول أو المشاكل التي قد تقود إلى النزوح، مثل الاشتباكات بين الإثنيّات أو الخطاب القوميّ. ويجب أن تضمّ أيضاً بشكل منهجيّ بواعث القلق بشأن الحماية وتشمل مشاركة الأطفال النازحين قدر الإمكان. ففي سنة ٢٠٠١ مثلاً، قيّم وضع الأطفال في مخيّمات اللاجئين في شمالي أوغندا بالنسبة للنازحين داخلياً بأنّه حاصل على معرفة معمّقة بالعوامل المحدّدة التي تؤثّر على حقوق الأطفال والمراهقين وتطوّرهم. وقد قدّم التقييم توصيات بشأن مشاكل الأطفال المخطوفين والأطفال الميتّمين بسبب الإيدز وسوء معاملة الأطفال واستغلالهم.

الرعاية والحماية

إنّ استعادة الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة حاسمة في الاستجابة الفعّالة للأطفال النازحين. والوصول إلى الرعاية الصحّية للأمّهات والأطفال (بما في ذلك الوقاية من سوء التغذية وأمراض الطفولة مثل الحصبة والشلل) والمدارس والماء وتعزيز الصحة العامة والنشاطات الاجتماعيّة والترفيهيّة لا تساعد فقط في إنقاذ الحياة بل أيضاً في استعادة بيئة واقية للأطفال المقتلَعين من موطنهم. وتوفّر إقامة مجالات صديقة للأطفال في مخيّمات اللاجئين والنازحين رعاية متكاملة للأطفال في عدد من الأزمات الإنسانيّة (انظر مقالة سوبا ماهالنغام في صفحة ٢٢).

ويتعرّض الأولاد والفتيات النازحين على وجه الخصوص لكلّ أشكال العنف والاستغلال وسوء المعاملة والاغتصاب والتجنيد في القوى المسلّحة. وتشجّع اليونيسيف مفهوم الأطفال بمثابة «منطقة سلام» كنهج عامّ للأطفال في أوضاع الصراعات المسلّحة. وقد استُخدمت فترات وقف إطلاق النار أو «أيّام الهدوء» لتسهيل وصول الأطفال إلى الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة. وتمكّنت وكالات الأمم المتّحدة وشركاؤها هذه السنة من تنفيذ أيّام تمنيع وطنيّة لاستئصال شلل الأطفال من الصومال وجمهوريّة تشاد الديموقراطيّة وسيراليون والسودان وأفغانستان، وغيرها من البلدان. وفي جمهوريّة تشاد الديموقراطيّة، ساعدت الأمم المتّحدة سلطات التعليم الوطنيّة في

التفاوض لإيصال الامتحانات الحكوميّة إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون في البلاد. وأتاح ذلك للطلّاب في كلّ أنحاء البلاد الجلوس للامتحانات الرسميّة الحكوميّة. فحينما توجد الإرادة السياسيّة، لا تكون الصراعات عائقاً أمام حاجات التنمية الرئيسيّة مثل الحقّ بالصحّة والتعليم.

كما أنّ تسجيل المواليد وتوفير مستندات هويّة وتسجيل أساسية أمران مهمّان في المساعدة في الوقاية من انتهاكات حقوق الأطفال النازحين. فبدون هويّات يكون الأطفال معرّضون للتجنيد دون السنّ القانونيّة في القوى المسلحّة، وربّما لا يتمكّنون من الاستفادة من الخدمات التعليميّة والصحّية، ويكونون معرّضين لخطر فقدان حقوق المواطنيّة. ففي كولومبيا، أنشأ برنامج تعاونيّ بين اليونيسيف والوكالات الحكوميّة الكولومبيّة والمكتب الإنسانيّ للجماعة الأوروبيّة «فرق التسجيل» لتمكين الأطفال النازحين داخلياً من استعادة مستندات هويّاتهم. وقد نُظّم برنامج تسجيل متنقّل في عدّة مواقع للتغلّب على مصاعب الانتقال التي تواجهها الأسر النازحة. وقد جرت أيضاً مساعدة الناس في التسجيل في المناطق الحدوديّة، للحؤول دون أن يؤدّي انتقالهم المؤقّت عبر الحدود إلى تعقيد متطلّبات تسجيلهم.

ويعدّ الحفاظ على وحدة الأسرة مبدأ عاماً عند العمل مع الأطفال النازحين، لأنّ الأسرة هي وحدة حماية الأطفال ومساعدتهم الأكثر فعاليّة، وبخاصّة الأطفال الصغار. وإعادة توحيد الأسر يعدّ أيضاً من بين أهمّ النشاطات الموجّهة للأطفال الذين فُصلوا عن أسرهم، ويمكن أن تساعدهم في استعادة الحياة الطبيعيّة بطريقة لا يوفّرها إلاّ قليل من النشاطات.

وعند تقديم المساعدة للأطفال، يجب بذل الجهود للتعرّف إلى نقاط الدخول والاستفادة منها للوصول إلى كلّ الأطفال. وربّما تتمكّن المنظّمات الدوليّة وغير الحكوميّة من استخدام نقاط الدخول التقليديّة للمساعدات، مثل التعليم والصحّة، من أجل تشجيع النشاطات في مجالات جديدة وأقلّ تقليديّة مثل الحماية أو الدعم النفسيّ أو النشاطات الترفيهيّة أو العنف المستند إلى اختلاف الجنس. ففي كولومبيا، تدير اليونيسيف و«التعليم العالميّ» ووزارة التعليم برنامج تعليم ناجحاً عن مخاطر الألغام من خلال نظام المدارس في المناطق الأكثر تأثّراً. وقد وصل البرنامج إلى أكثر من ٨١ ألف طفل، بما في ذلك الأطفال داخل المدرسة وخارج المدرسة، و١٢٥٠٠ بالغ. وقد توسّع منذ ذلك الحين ليشمل الوعي بفيروس العوز المناعيّ البشريّ/الإيدز كمكوّن آخر من مكوّنات الخطر على التعليم. وفي إندونيسيا دعمت اليونيسيف ووكالة المساعدات الأمريكيّة سنة ٢٠٠١ إقامة مركز تدريب على الحاسوب في مكتبة مالوكو للطلّاب الثانويّين في أمبون من المجتمعيْن المسلم والمسيحيّ. وتقع المكتبة في منطقة محايدة في أمبون وتوفّر مكاناً فريداً للأطفال من المجتمعيْن للاحتكاك فيما بينهم والتعلّم واللعب معاً.

يجب أن يُنظر إلى الحماية والمساعدة بمثابة أفعال تدعم إحداها الأخرى. وقد جرى التركيز تقليدياً على توفير المساعدة للمجموعات «المعرّضة» مثل الأطفال، غير أنّ المجتمع الدولي أخذ يعي بشكل متزايد الحاجة إلى ضمان أن تحظى الجماعات السكّانية التي يسعى لمساعدتها بالحماية أيضاً من مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات لسلامتهم. وبالنسبة للأطفال اللاجئين والنازحين الذين أُخرجوا من ديارهم بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، يجب أن تكون الحماية جزءاً لا يتجزّأ من الاستجابة الإنسانية الدولية.

ونظراً لأنّ احتياجات الأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً إلى الحماية والمساعدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض، يجب التعامل مع النزوح كجزء من استراتيجيّة تنموية وإنسانية أعرض. وتتطلّب المنظّمات الإنسانية والمانحون على السواء فهماً أفضل للطبيعة الحالية لكثير من أزمات النزوح واحتياجاته، والتأثيرات الطويلة الأجل على الأطفال حتّى لأحداث النزوح القصيرة نسبياً، وأبعاد الحماية المحدّدة للنزوح.

الخلاصة

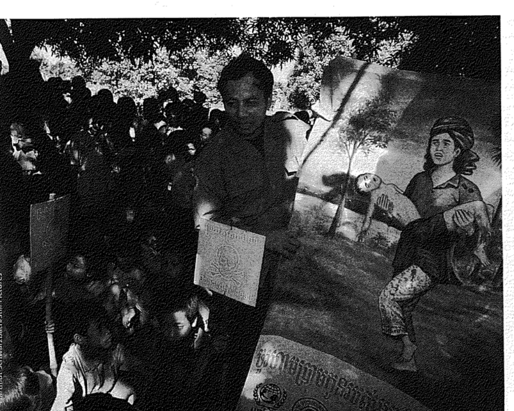
إنّ المجالات الرئيسية للاستجابة للأطفال النازحين هي التقييم والدعوة والرعاية والحماية. وتوضّح تجربة اليونيسيف أنّ المرونة والشراكة والابتكار أمور مطلوبة في هذه المجالات. ويجب أن تكون التقييمات مرنة بما يكفي لكي تتعامل مع الموجات المتكرّرة للنزوح وأن تشمل مجموعة واسعة من مسائل الحماية والمساعدة. ويجب أن تكون الدعوة حسّاسة للمخاطر المحدّدة والتحدّيات التي تواجه الأطفال النازحين ويجب أن تضمّ مجموعة من الشركاء على المستويات المحلّية والوطنية والدولية. وأخيراً ثمّة حاجة إلى نهُج مبتكرة ومرنة من أجل رعاية الأطفال النازحين وحمايتهم، بما في ذلك النُّهُج القائمة على الاستجابة الشاملة والمتكاملة والطويلة الأمد للنزوح.

نيلز كاستبرغ هو مدير مكتب برامج الطوارئ في اليونيسيف.
البريد الإلكتروني: emops@unicef.org

١ انظر /www.unhchr.ch/html/menu2/7/b principles.htm

٢ انظر www.idpproject.org/UN/IASC/Protection PolicyPaper.pdf

٣ انظر /www.reliefweb.int/idp



تعليم الأطفال كيفية تجنّب الألغام، كمبوديا

ضرورة وضع معايير دولية لحفظ السجلات الخاصة بالأطفال المنفصلين عن أهاليهم

بقلم: كيرك فيلسمان وأليبيل ديريب وستيرلينج كامنجز

تستند الدعوة إلى وضع مبادئ توجيهية دولية بخصوص حفظ سجلات الأطفال المنفصلين عن أهاليهم وإدارة هذه السجلات إلى وجود عناصر مشتركة بين حقوق الأطفال ونظريات نمو الطفل.

CAPS – COPING AND ADAPTATION PROJECT
Radda Barnen – Regional Office, Eastern & Central Africa

IDENTIFICATION NUMBER

SOCIAL HISTORY AND ASSESSMENT FORM

INTERVIEW SITE (circle one):
SUDAN
KAKUMA
PIGNUDO
OTHER SPECIFY: ____

INTERVIEW DATE ___/___/___

1) NAME FATHER'S NAME GRANDFATHER'S NAME

2) OTHER NAME

3) HAVE YOU CHANGED YOUR NAME SINCE LIVING OUTSIDE OF THE SUDAN?
1. YES 2. NO (circle one)

4) IF YES, WHAT WAS IT CHANGED FROM?
NAME FATHER'S NAME GRANDFATHER'S NAME

5) IF YES, WHEN WAS THE NAME CHANGED? YEAR ___

6) IF YES, WHERE WERE YOU WHEN YOU CHANGED YOUR NAME? (circle one)
1. PIGNUDO 2. KAKUMA 3. OTHER ____

إن اتفاقية حقوق الطفل تشير إلى ضرورة مراعاة قيمة الاستمرارية في تنشئة الطفل وخلفيته العرقية والدينية والثقافية واللغوية، وتركز المادة ٨ من الاتفاقية على الجوانب القانونية والجوانب الخاصة بالحماية المتعلقة بضمان هوية الطفل، ومنها «الجنسية والاسم والعلاقات الأسرية». وقد تساعد مثل هذه البيانات الأطفال الأكبر سناً على تحقيق واحد من المهام التنموية المحورية في دورة الحياة وهو تكوين إحساس ثابت «بالهوية» من خلال التعرف على التاريخ الفردي والجماعي للمرء.

في عام ١٩٩٨ بدأ مشروع تموله مؤسسة أندرو دبليو ميلون ومنظمة «أنقذوا الأطفال» بالسويد في حفظ وثائق التسجيل الأصلية الخاصة بالأطفال السودانيين المسمين «الأولاد المفقودين»، وهم مجموعة تضم حوالي ١٨ ألفاً من الأطفال اللاجئين (الذين أصبحوا الآن شباباً بالغين) الذين ترجع أصولهم إلى جنوبي السودان. فتم نقل نسخ مطبوعة من هذه السجلات ثماني مرات فيما بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٦، وكادت في إحدى المرات تعدم على يد إحدى الوكالات التي كانت ترغب في إيجاد مساحات مكتبية لأغراض التخزين.

وتمثل هذه الوثائق السجلات الوحيدة المكتوبة عن المراحل المبكرة من حياة هؤلاء الأطفال، فتتضمن الملفات الفردية صوراً فوتوغرافية لهم وحوالي ثماني صفحات في المتوسط من تفاصيل تاريخهم الاجتماعي، بما في ذلك وصف هؤلاء الأطفال لتجربة النزوح بأنفسهم. وعندما تكتمل هذه القاعدة البيانية فإنها سوف تتيح البحث عبر فهارس عديدة، مثل الاسم والاسم المستعار وتاريخ الميلاد والعمر والخلفية العرقية ومكان المنشأ. ونأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى وضع نموذج يحفز على المزيد من المناقشات ويسهم في وضع معايير وسياسات دولية بخصوص سجلات الأطفال المنفصلين عن أهاليهم. ونتوقع أن يتيح هذا المشروع فرصة الاطلاع على السجلات الشخصية للشباب السودانيين الذي أعيد توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية أو يمرون حالياً بتجربة إعادة التوطين فيها، ولمن لا يزالون في مخيم كاكوما في كينيا، ولمن عادوا إلى جنوبي السودان.

وعندما بدأ هذا المشروع كان العاملون الميدانيون أصحاب الخبرة الطويلة في التعاون مع الشباب السودانيين متشككين في أن هؤلاء الأحداث اللاجئين يريدون فعلاً نسخاً مطبوعة من سجلاتهم، إذ إنهم يعيشون في ظل تقاليد شفهية راسخة وكثيرون منهم يعرفون جيداً أصولهم وصلاتهم العائلية. لكن سلسلة من المجموعات المعنية بدراسة موضوعات محددة بخصوص الشباب الذين كانوا يعيشون آنذاك في مخيم كاكوما في كينيا

> «ليس لي أب أو أم أو أقارب يخبرونني كيف كنت أتصرف، أو يحكون لي عن بعض ما كنت أقوله أو أفعله في طفولتي. ولكن الأهم من ذلك أن عندي أسئلة كثيرة عن ماضي حياتي أريد أن أعرف إجاباتها. ولذلك فإن السجلات بديل عن الأقارب أو الأب والأم الذين لم أعرفهم أبداً أو لم أعرفهم جيداً، أو لعلهم لم يكونوا موجودين أصلاً. إنني بحاجة إلى معلومات عن طفولتي لأنقلها إلى أطفالي كما يفعل الآباء دائماً».

أشارت إلى وجود إجماع شبه كامل على رغبة هؤلاء الشباب في الحصول على نسخ مطبوعة من تاريخهم الشخصي. فكما قال أحدهم:

وقد تم وضع نظم التسجيل في هذا المشروع على أساس الحاجة إلى التعامل في الأجل القصير مع غرض وظيفي محدد، وهو اقتفاء آثار الأسر المشتتة ولم شملها على الفور. ومن منظور حقوق الطفل ونمو الطفل يمكن القول بأن المنظمات التي تعمل في برامج اقتفاء آثار الأسر ولم شملها عليها التزام أخلاقي بتبني رؤية طويلة الأجل لعملية التوثيق وجهود اقتفاء الأثر ولم الشمل. ومن هنا نؤكد على أهمية وضع المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية اللازمة للتعامل بصورة مباشرة مع ضرورة حفظ السجلات الخاصة بالتاريخ الشخصي والاجتماعي للأطفال المنفصلين عن أهاليهم، وإتاحة الفرصة للاطلاع على هذه السجلات السرية مع مرور الوقت.

كيرك فيلسمان باحث أول بمركز الدراسات التوثيقية بجامعة ديوك. عنوان البريد الإلكتروني: felsman@duke.edu

أليبيل ديريب بمنظمة «أنقذوا الأطفال» بالسويد. انظر تقرير ديريب الذي صدر مؤخراً عن الأطفال السودانيين المنفصلين عن أهاليهم في مخيمي بيجنودو وكاكوما على الموقع التالي على الإنترنت: www.rb.se/assets/pdf-filer/program/Pignudo.pdf **- عنوان البريد الإلكتروني:** alebel@swedsave-ke.org

عنوان ستيرلينج كامنجز: SCummings@fhi.org

حوار مع الجنرال روميرو دالير

ما هو دورك في وكالة التنمية الدولية الكندية؟

دعيت من قبل وزير التعاون الدولي لتولي دور مستشار خاص معني بشؤون الأطفال المضارين من الحرب بوكالة التنمية الدولية الكندية. ويتمثل دوري في دراسة مناطق معينة يستغل فيها الأطفال في الصراعات والإفادة عنها للوكالة، وذلك من خلال حضور المؤتمرات وتقديم الأوراق البحثية ومراجعة الوثائق والقيام بالزيارات الميدانية لتحليل الأوضاع القائمة وتقديم الآراء حول مجالات العمل الممكنة. كما أقوم أيضا بدراسة جهود كندا في هذا الصدد وكيفية تعاملها مع هذه القضية.

ما هو موقف وكالة التنمية الدولية الكندية حيال الأطفال المضارين من الصراع؟

تعمل وكالة التنمية الدولية الكندية على دعم القضاء على استخدام الأولاد والبنات كأدوات للحرب، وتكافح استهداف الأطفال وخصوصا استغلال الفتيات كالعبيد في ممارسة الجنس.

ويرتبط برنامج الفتيات ارتباطا وثيقا بجهود الوكالة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ولا يمكن أن نستهين بمدى صعوبة هذا العمل؛ فالفتيات يحرمن من حقوقهن تماما في المجتمع لأنهن تعرضن للانتهاك، أو يتحولن إلى زوجات تعيسات، أو أمهات وهن بعد في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، ولا يكدن يجدن الفرصة لاستعادة الانسجام مع المجتمع، ناهيك عن التواؤم مع آثار الصراع المدمرة على أطفالهن.

أما الجانب الخاص بالأولاد فهو موجه بدرجة أكبر إلى استخدامهم كأدوات مباشرة للحرب أي كجنود أطفال.

ما الذي يجب على الحكومات المانحة أن تفعله للعناية باحتياجات الأطفال النازحين والمضارين من الحرب؟

مسألة استخدام الأطفال كأدوات للحرب عرضة لسوء الفهم؛ فليس هناك إلا قدر محدود من الاعتراف بأن هذه الظاهرة الجديدة نشأت في أثناء صراعات التسعينيات من القرن العشرين.

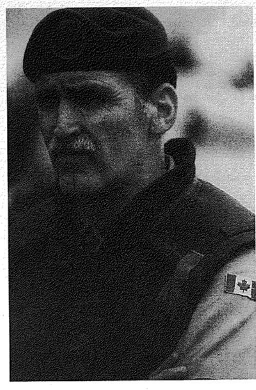
ونظرا لعدم وجود رؤية استراتيجية شاملة لهذه الظاهرة فلا توجد صرخة مسموعة من جانب المجتمع الدولي بشأن بشاعة استخدام الأطفال في الحرب، ولا توجد صرخة مثلما نجد فيما يتعلق باستخدام الأسلحة البيولوجية أو النووية. فهذه الأسلحة أثارت خوفا دعانا للتحرك للمصادقة على اتفاقيات لمنع استخدامها. ولا أدري كيف نضع معاهدات عن الأسلحة وعن منع الحرب، وكيف نستطيع إنشاء محكمة دولية، ثم لا نتحرك على المستوى الثقافي لتكثيف الإحساس بالاشمئزاز من استخدام الأطفال كمقاتلين.

كيف تصف استجابة مجتمع وكالات المعونات الإنسانية حتى الآن؟ وما هي الظروف والتحديات الماثلة أمامه؟

ثمة جهود ضخمة تبذل من جانب مجموعة كبيرة من المنظمات، بعضها يعمل باتجاه المنع، والبعض الآخر يحاولون لم الأشلاء بعد انتهاء الصراعات. وهناك بعض الجهود تتم من خلال التعليم لتشجيع الحلول السلمية للصراعات. كما أن البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل يمضي قدما إلى الأمام[1].

لكن ما لا أراه في الجهود الدولية هو القدرة على دفع المزيد من الجهود في هذا الميدان، وسأعطيك مثالا. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قامت في سيراليون بعمل رائع مع شركائها لإعادة بناء النظم التعليمية في مخيمات النازحين وقراهم. وعن طريق برامج إعادة الاندماج تمكنت من هؤلاء الشركاء من تلقين المعارات الأساسية لإعادة دمج الأطفال في المجتمع بعد مشاركتهم مشاركة نشطة في هذه الصراعات.

لكن المشكلة من جذورها لا يلمسها أحد. فلا توجد برامج موجهة للأجل البعيد، وتتركز الجهود على حل الأزمة وإنشاء قاعدة يمكن أن تنطلق منها سيراليون لتواصل سيرها بنفسها. والرأي المطروح في هذا الصدد هو



أن المنظمات غير الحكومية لا تريد أن تنشيء حالة من التبعية، ومن ثم فإنها تريد تسليم المسؤولية بسرعة كبيرة إلى حد ما. لكن المسؤولية في واقع الأمر لا يمكن تسليمها بهذه الصورة.

تحدثت ذات مرة مع أحد شباب القياديين الذي قال لي إنه ذاهب إلى برنامج إعادة التأهيل ليتعلم كيف يصبح إسكافيا أو نجارا. ولم يكن هذا أمرا عظيما بالنسبة له ولكنه على الأقل سيعطيه مهارة من المهارات الأساسية. فقال لي «إني ذاهب إلى المدرسة هنا لبعض الوقت»، ثم سألني «ولكن ماذا بعد ذلك؟» إن هؤلاء الأطفال تلح عليهم فكرة ما سيحدث على المدى البعيد، وهو أمر أعتقد أننا أحيانا لا نقدره كما ينبغي. ما الذي سيحدث بعد أشهر من تنفيذ هذا البرنامج؟ أهناك نظام تعليمي يمكن أن يستفيد منه هذا الفتى؟ وهل سيجد دعما أو مساعدة في هذه المراحل الانتقالية؟ وما الذي سيحدث في حياته بعد انقضاء المحن وفي ظل السلطة التي توافرت له؟ أسهل إجابة على هذه الأسئلة أن المجتمعات المحلية والأسر تستطيع استيعاب هؤلاء الأطفال وإعادة دمجهم في التيار الرئيسي في المجتمع.

دعني أشرح لك. هناك أولاد وهناك فتيات

وهناك قادة. الأولاد هم المشاركون النشطون، وتتطلب عملية إعادة دمجهم مراعاة ما لديهم من طاقة، وإعطاءهم أشياء فعالة يقومون بها للحفاظ على النبض الذي ظلوا يعيشون به على مدى سنوات.

أما مسألة الفتيات فهي أكثر تعقيدا لأننا حتى لو وجدنا أفكارا مبتكرة لإعادة دمجهن من جديد، مثل تعليم المهارات غير التقليدية، فإن هذا لن يجدي شيئا؛ فالفتيات يعدن إلى قراهن ولا يستخدمن هذه المهارات بسبب الثقافة القروية التقليدية، الأمر الذي يخلق نوعا آخر من الضغوط على الفتيات في الوقت الذي يعالجن إحساسهن بالصدمة والمحنة النفسية.

هاتان المجموعتان يمكن التعامل معهما جزئيا من خلال البرامج قصيرة الأجل بصورة معقولة. لكن لا يوجد أي برنامج من هذه البرامج المخصصة للأولاد أو البنات يتعامل مع الإجهاد العصبي المترتب عل المحن والصدمات التي يواجهونها. فتجدهم يتظاهرون بالتماسك، وتمضي الشهور وربما السنوات، ولكن في مرحلة ما إذا لم تكن هناك متابعة أو مساعدة مهنية فسوف ينفجرون، وعندئذ قد يسببون مشاكل جمة للمجتمعات المحلية وقد يصبحون عرضة لاحتمال التجنيد والعودة إلى الأدغال.

أما المجموعة الثالثة وهي عُصبة القادة، فهي على حد علمي لم يلمسها مجتمع وكالات المعونات الإنسانية. فالشباب الذين اكتسبوا مهارات قيادية في أثناء هذه الصراعات عادة ما يتمتعون المهارات العالية والذكاء الشديد والدراية الواسعة بالطبيعة الإنسانية والفخر الشديد والقدرة على التأثير على آراء الآخرين. والآن أصبح التعامل مع هؤلاء القادة من الفتيان والفتيات يتم بنفس الأسلوب الذي يستخدم لمعاملة الصبية والفتيات الآخرين الذين أشرت إليهم فيما تقدم.

ولكن ثمة بذور للجولة التالية، فهؤلاء هم القادة الذين قد يفجرون الثورة القادمة إلا إذا تعهدناهم بالرعاية من خلال برنامج منفصل، وذلك بهدف الاستفادة من هذه المهارات الرائعة وتشجيع أصحابها على أن يصبحوا قادة في عملية إعادة بناء الوطن بصورة فعالة.

وتمثل سيراليون مثالا لدولة يتولى فيها ابن الرابعة عشرة قيادة مخيمات الأطفال النازحين أو المسرحين. ويتمتع هؤلاء القادة بتلك السلطات لأنهم ذوو طبيعة قيادية ولأن الآخرين يتأثرون بهم، إلى حد أن المنظمات غير الحكومية نفسها تستعين بهم في جهودها. وأعتقد أن عدم تنسيق الجهود مع هؤلاء القادة هو أبرز جانب للقصور في البرنامج برمته؛ لأننا مهما فعلنا دون التعامل مع هؤلاء القادة، فسوف يجرون كل من ساعدناهم إلى الصراع وحياة الإجرام مرة أخرى.

بالنسبة لرحلتك الأخيرة إلى سيراليون كمستشار خاص لوكالة التنمية الدولية الكندية، ما هي المخاطر والفرص التي وجدتها أمام الأطفال؟

أعتقد أن سيراليون نموذج مناسب عندما نود دراسة إشكالية الشباب في سياق الصراعات، كما أنها مثال جيد لتشريح الجهود التي يبذلها مجتمع وكالات المعونات الإنسانية.

من المشاكل المستشرية في سيراليون والتي تتسم بصعوبة خاصة في معالجتها مسألة انغماس الأطفال في تعاطي المخدرات والخمور. كيف نعيد هؤلاء الأطفال إلى الوضع الطبيعي؟ لقد اكتشفت أن برامج العلاج من إدمان الخمور تكد تكون غير موجودة على الإطلاق؛ لأنها باهظة التكاليف وتنطوي على مخاطر متعلقة بإمكانية التوصل إلى نتائج إيجابية. فإذا لم نحل هذا الانغماس في المخدرات والكحوليات، وبدون إعادة تثقيف القادة وتوجيههم فسيظلون عرضة للتجنيد في الجولة القادمة من الصراع.

في حواراتك العديدة مع الفتية والفتيات، ما الذي قالوه لك عن احتياجاتهم في أثناء الصراع وبعده؟

من المدهش أن أكثرهم طلاقة هم القادة الصغار. أما الفتيات فمن الصعب جدا الوصول إليهن؛ لأنهن يستغرقن وقتا للخروج من عزلتهن للحديث عما تعرضن له وعن تطلعاتهن. لكن الفكرة التي تتكرر على ألسنة الأطفال هي التعليم.

إنهم يريدون أن يتمكنوا من معرفة ما يحدث حولهم وأن يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بصورة واعية. وكثير من هؤلاء الأطفال يبدو عليهم السن بدرجة أكبر من عمرهم الحقيقي بعد خروجهم من المحن النفسية والصراعات التي مروا بها. فلذلك فهم ليسوا بالضرورة كالأطفال الذين يبلغون من العمر الثانية عشرة بمقاييس أمريكا الشمالية. ومن ثم فإننا بحاجة إلى توجيه برامجنا نحو التعليم الذي يستهدف قطاعات بعينها. ومن المهم أن نرى أن التعليم في قرى النازحين واللاجئين يمكن أن يوفر الكثير مما يحتاجه المجتمع المحلي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى المعلمين الذين يتحلون بالحساسية الثقافية والذي يعملون بصبر لتعليم الأطفال وتهيئتهم لاتخاذ قراراتهم. وتكمن الصعوبة هنا في تقرير نوعية البرنامج التعليمي المطلوب، بمعنى هل نريده أن يأتي متسقا مع النظام الوطني، أم أن يكون أكثر استقلالية؟ ولذلك يجب إجراء الكثير من البحوث حول هذا الموضوع. فعندما تجد برنامجا منظما تجد مزيدا من الصفاء في المخيم، وتجد الأطفال أكثر ترتيبا، وتجد أن البالغين لديهم مزيد من الوقت للتأمل والقدرة على التعامل مع المشاكل الأخرى غير الاستمرار في حل مشاكل جنوح الأحداث التي يثيرها الأطفال الذين يعيشون بلا قيد ولا ضابط.

ما الذي تأمل في تحقيقه بنهاية عامك كمستشار خاص؟

آمل أن أحقق أمرين. أولا توعية الشباب الكندي بما يجري هناك، وتعريفهم بما يحدث لأقرانهم من نفس العمر، ومن ثم توعيتهم بصورة تبقى ماثلة في أذهانهم، فهي صورة قوية ومؤثرة إذا أدركوا وجودها فسوف تنطبع في نفوسهم. وقد تأكدت مبدئيا من خلال عملي أن الشباب الكندي لا يتأثر بهذه المعلومات فحسب، ولكنه يحرص أيضا على معرفة المزيد.

الأمر الثاني هو رغبتي القوية في جعل الشباب يقومون بعمل ملموس، لا جمع التبرعات المادية أو العينية المحدودة فحسب، وهذا أمر لا غنى عنه عن طريق الانخراط في برامج على المستوى الاستراتيجي مثل «دعم الشباب الكندي للبروتوكول الاختياري»، حيث «شرع الشباب الكندي في القيام بحملة موجهة تحديدا لمكافحة تجنيد الأطفال»، وكذلك على المستوى التكتيكي حيث يمكن أن يسهم الأطفال في إحداث من التغيير من خلال التأثير على الشركات التجارية المحلية وقيادات المجتمع المحلي.

لمزيد من المعلومات عن جهود وكالة التنمية الدولية الكندية في مجال حماية الأطفال، يرجى الاطلاع على الموقع: www.acdi-cida.gc.ca/childprotection أو الاتصال بكارولين فهمي مستشارة الجنرال ديلير لشؤون البحوث. عنوان البريد الإلكتروني: caroline_fahmy@acdi-cida.gc.ca

تم هذا الحوار في الرابع من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢

١البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو/أيار ٢٠٠٠، ودخل حيز التنفيذ في ١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٢، وقد وقعت عليه حتى الآن ١١٠ دول. ويمكن الرجوع إلى نص البروتوكول على الموقع التالي: www.unicef.org/crc/annex1.htm

قائمة متابعة خاصة بالأطفال في الصراع المسلح

بقلم: جوليا فريدسون

اسمي ويلموت، من ليبيريا. عمري ١٦ سنة. عندما كنت في الخامسة فررت من ليبيريا مع أمي إلى سيراليون. كنت صغيراً جداً فلم أفهم ماذا يحدث. سمعت أصوات البنادق، ورأيت أناساً يجرون وأناساً يصرخون وأناساً يقتلون وأناساً يموتون. كان الصغار في مثل سني يموتون... رأيت آلافاً من الأسر مثل أسرتي يتركون كل شيء وراءهم ويفرون... إن أطفال ليبيريا يناشدون مجلس الأمن بالأمم المتحدة أن يفعل كل ما يمكن لإيقاف القتال في ليبيريا.

تحدث ويلموت ونجكو وهو لاجئ ليبيري سابق باسم ملايين الأطفال حول العالم الذين وقعوا في شراك حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وكان ذلك أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة في اجتماع خاص بمسألة الأطفال والصراع المسلح في مايو/أيار ٢٠٠٢، حيث عبر الطفل عن ضرورة تقديم مزيد من الدعم لأطفال الحروب، وخص بالذكر الأطفال اللاجئين والنازحين. والمعروف أن الأطفال يمثلون حوالي نصف اللاجئين والنازحين الداخليين في العالم الذين يبلغ عددهم ٣٨ مليون شخص.

ويعد الأطفال، ومن بينهم المراهقون، أكثر الفئات المستضعفة في أوضاع الصراع المسلح، ففي العقد الماضي قتل أكثر من مليوني طفل في الحروب، وأصيب خمسة ملايين آخرون بجراح أو إعاقات،[١] وأجبر ٢٠ مليون طفل على الخروج من ديارهم، ومن بين هؤلاء سبعة ملايين تحولوا إلى لاجئين في بلدان أخرى. وبسبب الحرب نشأت أجيال بكاملها من الأطفال بدون حتى أن ترى فصلاً دراسياً من الداخل، أو بدون الحصول على التغذية المناسبة أو تلقي التطعيمات المطلوبة. ويتم تجنيد عدد من الأطفال ليتحولوا إلى مقاتلين وشاهدين على أقصى صور العنف أو مرتكبين له. ويواجه الأطفال، وخصوصاً البنات، تهديدات متزايدة من جراء الاتجار في الأشخاص والاستغلال والعنف الموجه ضد الإناث، وهي التهديدات التي قد تتمخض عن مشاكل صحية خطيرة مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويلاحظ أيضاً أن أكثر من ٥٠٪ من ضحايا الألغام الأرضية من الأطفال.[٢] كما أن الأطفال يضارون من انتشار الأسلحة الخفيفة ضرراً فادحاً. وهذه الأمور وغيرها من العواقب الجسمانية للحروب تصبح أكثر تعقيداً بسبب الصدمات النفسية والمعنوية التي تخلفها الحرب.

وقد ينتهي الحال بالأطفال الذين يضطرون إلى الفرار من بيوتهم في أثناء فوضى الصراع إلى مواقف بالغة الصعوبة. فهؤلاء الأطفال مثل ويلموت يفقدون بيوتهم ومجتمعاتهم والكثير من حقوقهم الأساسية مثل الحق في الحماية من العنف. كما يفقد أطفال آخرون آباءهم وأجدادهم وإخوتهم وأخواتهم وأصدقاءهم، وكثيراً ما يصبحون بلا وصي أو رب أسرة مناسب يرعاهم. وإذا كان هؤلاء الأطفال من بين أكثر الفئات المستضعفة، فإنهم أكثر من يتعرض للتجاهل من جانب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية ووكالات الإغاثة وغيرها ممن يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم لحماية هؤلاء الأطفال.

ويشير مجلس الأمن إلى أن حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح ضروري لتعزيز السلام والأمن الدوليين وصيانتهما. وقد أعلن المجلس مراراً عن الالتزام بحماية الأطفال في سياق الصراع المسلح، ولكن لم تبذل إلا أقل الجهود لتحويل هذه الالتزامات إلى حماية حقيقية للأطفال على أرض الواقع. وقد حذر(ت) جراتشا ماكل مؤخراً، وهو (هي) من أبرز أنصار حقوق الأطفال المضارين من الحروب على مستوى العالم، من أن «تنفيذ التدابير التي تدعمها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن يسير بطيئاً على أفضل الأحوال، ولا تزال التوصيات التي نحث على الأخذ بها تنعكس بصورة متقطعة وباهتة في الحياة اليومية للأطفال».[٣]

الأطفال والصراع المسلح والأولويات الدولية

أقرت العديد من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات بمدى الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في الحرب وفداحتها. وتعد دراسة جراتشا ماكل الجديدة من نوعها، والتي صدرت عام ١٩٩٦ بتكليف من الأمم المتحدة تحت عنوان «تأثير الحرب على الأطفال»،[٤] أول جهد دولي لإجراء تحليل منهجي للعلاقة بين الحرب والأطفال ولوضع توصيات شاملة لتحسين هذا الوضع.



Ron Giling/Still Pictures

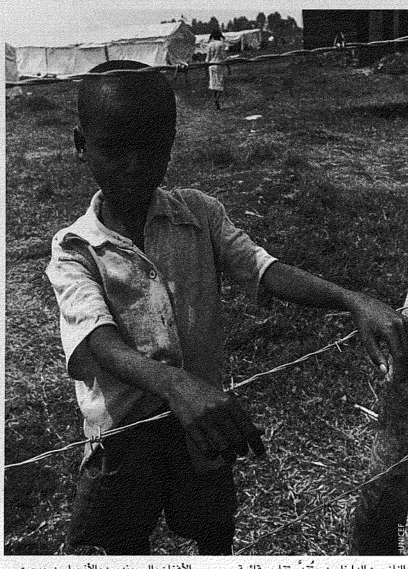


ومنذ ذلك الحين بدأ عدد كبير من المنظمات في ضم الصفوف والتعاون على تنفيذ توصيات ماكل والدعوة إلى تحسين الحماية المقدمة لحقوق الأطفال وأمنهم.

ويأتي الأطفال الآن على قائمة أولويات السلام والأمن، كما أصبحوا في بؤرة اهتمام جهود الإغاثة الإنسانية. وقد أدت الجهود المنسقة في هذا الصدد إلى اعتماد ثلاث قرارات صادرة عن مجلس الأمن – هي القرارات ١٢٦١ و١٣٤١ و١٣٧٩ – التي تركز تماماً على حماية الأطفال في الصراع المسلح. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩٧عين أمين عام الأمم المتحدة أولارا أوتونو ممثلاً خاصاً معنياً بالصراع المسلح والأطفال.[٥] وتم تحقيق بعض التقدم في عدد من الجوانب الموضوعية مثل الأسلحة الخفيفة والتعليم في أثناء الطوارئ وتجنيد الأطفال. وأصبح التعليم الآن يمثل الركيزة الرابعة للمساعدات الإنسانية في أثناء الطوارئ، وفي فبراير/شباط ٢٠٠٢ بدأ تنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بخصوص إشراك الأطفال في الصراع المسلح. كما عملت الجهود المشتركة على ضمان توجيه اهتمام كبير إلى تأثير الصراع المسلح على الأطفال في أثناء جلسة الأمم المتحدة الخاصة بالأطفال، وفي الوثيقة الصادرة عن هذه الجلسة بعنوان «عالم ملائم للأطفال»، والتي اعتمدتها الجمعية العامة في مايو/أيار ٢٠٠٢.

وبناء على هذه التطورات الهامة أنشأت مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تركز في عملها على الأطفال «قائمة متابعة لأوضاع الأطفال في الصراع المسلحة»، بغرض التعامل مع ضرورة تحسين الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بأوضاع الأطفال المضارين من الحروب. وتفصل تقارير قائمة المتابعة كل العوامل المتعلقة بتأثير الصراع المسلح أو تهديده على الأطفال في سياقات جغرافية معينة، وتجمع بين المعلومات المأخوذة من مصادرة متنوعة وبين التحليلات التي يجريها المتخصصون في شؤون الأطفال؛ وذلك لوضع توصيات بخصوص ما ينبغي إجراؤه في هذا الصدد.

وتقدم قائمة المتابعة معلومات مفيدة للمناقشات وترفع من مستوى الوعي باحتياجات الأطفال وتطرح توصيات محددة لحماية الأطفال، وتدعو هذه التقارير إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات فتحث مجلس الأمن على ضمان حماية حقوق الأطفال، كما حدث مثلا عند دعت مجلس الأمن إلى دعوة الحكومات المعنية والجهات المعنية غير التابعة رسمياً للدولة للسماح بوصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية إلى الفئات المستضعفة، وخصوصاً الأطفال اللاجئين


UNICEF

والنازحين الداخليين. وتُقدَّم تقارير قائمة المتابعة إلى مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية من خلال شبكة إلكترونية آخذة في الاتساع ومن خلال وسائل الإعلام.

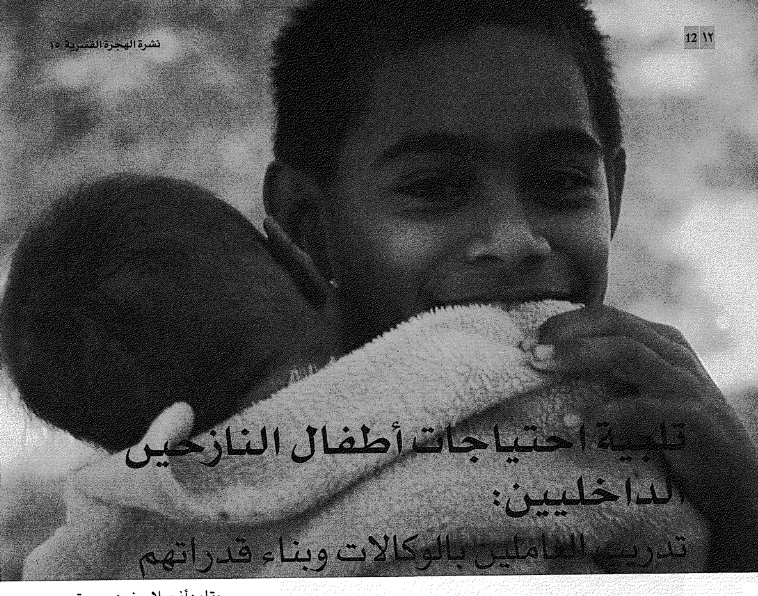
ومن خلال العمل في إطار المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، ومن بينها اتفاقية حقوق الطفل،[٦] بدأت المنظمات المشاركة في قائمة المتابعة[٧] في إنشاء آلية يمكن أن يستخدمها دعاة حقوق الطفل للتعاون في الأجل الطويل؛ إذ إن هذه الشبكة ستسهل عملية الدعوة وبناء القدرات المستمرة في إطار منظمات المجتمع المدني من خلال الربط بين منظمات المجتمع المحلي العاملة في مجال حماية الطفل وبين الشبكات الدولية لتهيئة الفرصة للمتابعة المتسقة بشأن الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الأطفال والمراهقين المضارين من الحروب.

وحتى تاريخ هذه المقالة كانت قائمة المتابعة قد أصدرت تقارير شاملة عن الأطفال الأفغان والبورونديين والأنجوليين. ويجري حالياً إعداد تقارير أخرى عن أطفال فلسطين وإسرائيل والسودان والكونغو.

يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن قائمة المتابعة وعن تقاريرها القطرية على الموقع التالي على الإنترنت:
www.watchlist.org

جوليا فريدسون منسقة قائمة المتابعة.
عنوان البريد الإلكتروني:
juliaf@womenscommission.org

١ الهيئة الدولية لحقوق الطفل: www.ibcr.org
٢ الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية: www.icbl.org
٣ عبارة وردت في أثناء كلمة جراتشا ماكل في اجتماع مجلس الأمن الخاص بموضوع الأطفال والصراع المسلح في ٧ مايو/أيار ٢٠٠٢.
٤ www.unicef.org/graca/graright.htm
٥ www.un.org/special-rep/children-armed-conflict/
٦ قائمة المتابعة تستضيفها اللجنة النسائية المعنية باللاجئات والأطفال اللاجئين www.womenscommission.og، وتديرها لجنة توجيهية دولية سداسية من المنظمات غير الحكومية.
٧ www.unicef.org/crc/crc.htm



تلبية احتياجات أطفال النازحين الداخليين:
تدريب العاملين بالوكالات وبناء قدراتهم

بقلم: أنجيلا ريفين-روبرتس

أطفال نازحون في تيمور الشرقية

واجهت وكالات المساعدات الإنسانية، الوطنية منها والدولية، عدداً من التحديات طوال التسعينيات من القرن الماضي في سياق تطوير سبل التعامل مع احتياجات البلدان والمجتمعات المحلية المضارة من الصراعات المسلحة والنزوح الجماعي والانتهاكات المتعمدة لحقوق الإنسان. ويعتبر وضع الصكوك والمبادئ الكافية بخصوص حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية ضماناً لحماية هذه المجتمعات أمراً له من الأهمية ما لإعداد البرامج المناسبة في مجالات الصحة والتغذية والأمن الغذائي والتعليم ورفع مستويات المعيشة ضماناً لسلامة هذه البلدان والمجتمعات واستمرار اقتصادها.

وتمثل مسألة احتياج الأطفال المضارين من الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والنزوح الداخلي القسري إلى الحماية والمساعدة الخاصة موضوعاً للعديد من المراجعات وقرارات الأمم المتحدة، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات من جانب مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات التي تركز على الأطفال في إطار نشاطها. وبدأ إدخال المنظور الذي يراعي احتياجات الأطفال في التيار الرئيسي في القطاعات المعنية بالسياسات والبرامج في المنظمات التنموية ومنظمات المساعدات الإنسانية يتخذ أهمية توازي أهمية الإجراءات المتخذة لإدراج المنظور الذي يراعي احتياجات المرأة في عمل العديد من المنظمات. ولكن يظل هناك التحدي المتمثل في كيفية إعداد العاملين بالوكالات ومسؤولي الوزارات الوطنية والعاملين في تقديم الخدمات إعداداً يهيئهم لهذه المهمة، والمتمثل أيضاً في تحديد معايير الممارسة ونظم المحاسبة التي يجب وضعها ضماناً لجودة البرامج ولإعداد استراتيجياتها وإجراءاتها كما ينبغي.

إن الأطفال النازحين داخل أوطانهم والذين أخرجوا من ديارهم عنوة بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية نزحوا بعيداً عن بيئاتهم الثقافية والطبيعية؛ فأصبحوا معرضين للجوع وسوء التغذية وعدم وجود المأوى وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وإذا لم يكن هؤلاء الأطفال يقيمون في المخيمات البائسة للنازحين الداخليين، فغالباً ما يضطرون إلى البحث عن مأوى لهم بين السكان الذين قد يكونون بدورهم فقراء مثلهم، وقد لا تتوافر في بيئتهم الخدمات والمرافق الكافية. وقد يؤدي ذلك إلى الاستياء والتمييز ضد القادمين الجدد، الأمر الذي قد يتمخض عن العنف ضد هذه المجتمعات. وكثيراً ما يتعرض الأطفال في تلك المجتمعات إلى الانتهاك الجنسي والعمل القسري وإلى صور أخرى من صور الترهيب والاستغلال. وربما يكون الكثيرون منهم قد فقدوا أسرهم، وربما يضطرون، وهم الأيتام أو القصر الذين لا يرافقهم أي فرد من ذويهم، إلى العيش وحدهم وتدبير شؤونهم بأنفسهم، وإلا اضطروا للعيش في ظروف التبني الغير مأمونة العواقب، حيث يستغلون كعمالة رخيصة لقاء النذر اليسير من الطعام والمأوى والحماية. وفي هذه البيئة التي تفتقر إلى الحماية يتعرض الأطفال والشباب الذين لا رفيق لهم من أهليهم إلى الاستغلال أيضاً من جانب المؤسسات الطفيلية مثل الميليشيات والعصابات الإجرامية والمهربين الذين يأسرون الأطفال أو يستميلونهم أو يبتزونهم للعمل معهم.

ومنذ التسعينيات تراكم قدر كبير من الخبرات والمعارف من خلال البحث والتطبيق لدى المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال الأزمات الإنسانية والنزوح القسري للتعامل مع احتياجات الأطفال في هذه الظروف. ويمكن تقسيم هذه الخبرات والمعارف عموماً إلى قسمين رئيسيين، أحدهما يتعلق باحتياج الأطفال النازحين إلى الحماية، والآخر باحتياجهم للمساعدات المادية. كما تضم هذه الخبرات والمعارف أنواع التدريب والتوعية اللازمة للعاملين لخدمة الأطفال.

حماية الأطفال

تشتمل حماية الأطفال على القوانين والصكوك الموضوعة ضماناً لحقوق الأطفال إلى جانب السلامة والأمن البدني الفعلي. وتعتبر اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة من أشمل المعاهدات الخاصة بحماية المرأة؛ إذ تؤكد هاتان الاتفاقيتان على حق الأطفال الموجودين في عدد من المواقف في الغذاء والمأوى والتعليم إلى جانب حقهم في الحماية من الاستغلال والاتجار بهم وفرض العمل القسري والاستغلال الجنسي عليهم، وغير ذلك من صور العنف والانتهاك والتمييز. وقد تم قبول عدد من البروتوكولات والتشريعات الجديدة التي لها أهمية كبير للأطفال النازحين داخلياً، مثل القوانين المتعلقة باستخدام الأطفال جنوداً وحماية الأطفال من الاتجار بهم وقوانين العمل الجديدة.

وينبغي أن يكون العاملون بالمؤسسات الوطنية أو المنظمات الدولية واعين تماماً بهذه البروتوكولات ومدركين لدورها في دعم عمل الجهات التي ينتمون إليها. وكثيراً ما يحدث في مواقف الطوارئ أن يتم تجنيد العاملين على عجل فلا يتلقون التدريب الأساسي اللازم فيما يتعلق بهذه الصكوك وأهميتها لعملهم، والمهم أيضاً أنهم لا يتلقون التدريب على قواعد السلوك الخاصة بالتعامل مع الأطفال والأحداث الذين يفتقرون إلى الحماية. وتشهد حالات الانتهاك الجنسي التي وقعت مؤخراً على أيدي العاملين في مخيمات اللاجئين أو في عمليات حفظ السلام أو العاملين بالوكالات الإنسانية بأهمية ضمان نشر هذه البروتوكولات وتنفيذها على نطاق واسع.

ومن المهم بنفس القدر أن تستفيد المؤسسات الوطنية والوكالات المناظرة لها من مزايا التدريب ونشر هذه القواعد والمبادئ. فكثيراً ما تفترض الوكالات أن معاهدة من المعاهدات أصبحت معروفة في شتى أنحاء البلد الذي تعمل فيه، لأن الدولة قد صادقت عليها أو انضمت إليها. وفي كثير من المجتمعات متعددة اللغات مثلاً قد لا تكون القوانين الوطنية متاحة باللغات المحلية – حتى ولو كانت تشير إلى الأطفال، وتشتمل على عناصر من اتفاقية حقوق الطفل – وقد لا تعرف بها الجهات الإدارية والشرطة والأجهزة القضائية وغيرها على المستوى المحلي. ولذلك فإن تهيئة الفرصة لتبادل التدريب ونشر هذه السياسات يعتبر طريقة مناسبة لبناء قدرات المؤسسات الوطنية ومساعدتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

الاحتياج إلى المساعدات المادية

للأطفال النازحين داخلياً احتياجات معينة متعلقة بالصحة والتغذية والتعليم والجوانب الفسيولوجية وغيرها من الجوانب البدنية والمادية. وقد أدركت الوكالات على مر السنين أهمية توفير الرعاية الصحية الأولية الأساسية والطارئة في مواقف النزوح منعاً لارتفاع معدلات الوفيات. فأصبح التطعيم ضد مرض الحصبة والوقاية من الكوليرا والدوسنتاريا عن طريق توفير الماء الصالح للشرب وبرامج الصحة العامة وتنفيذ برامج توليد الدخل وحماية سبل كسب الرزق، كل هذه الأمور أصبحت ممارسات معتادة لدى الكثير من الوكالات العاملة في سياق النزوح الجماعي والصراعات المسلحة. ولذلك يجب أن يتمتع العاملون بالمهارات اللازمة في عدد من القطاعات الفنية النوعية، مثل التعليم والصحة ونمو الطفل، كما يجب أن يتهيئوا للتعامل مع الخصائص الثقافية والسياسية النوعية في السياق الذي يعملون فيه. وتحاول الوكالات تجريب المزيد من الطريق الجديدة المبتكرة لتلبية هذه الاحتياجات، مثل التعامل مع الاحتياجات النفسية للأطفال، ومن ثم فقد تحتاج إلى مزيد من العاملين لتنمية المهارات اللغوية أو استخدام الأساليب الأنثروبولوجية لإعداد الاستجابات المناسبة ثقافياً وتوثيق أواصر التفاعل مع المجتمعات التي تعمل لصالحها واكتساب المعرفة الوثيقة عنها.

ويجب أن يكون العاملون في الوكالات الإنسانية، سواء من يعمل منهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الأطفال، واعين بمجموعة كبيرة من الاحتياجات المتعلقة بالحماية والمساعدة التي تعترض المجتمعات النازحة داخلياً وأطفالها. وينبغي أن يعي مديرو الوكالات ومديرو البرامج كيفية تنفيذ البرامج المناسبة المتعلقة بالحفاظ على الحياة ودعم سبل كسب الرزق، وما هي الجهات التي يمكن مخاطبتها طلباً للمشورة والموارد التي يمكن أن تساعد في هذه الجهود. ويجب أن يتعرف العاملون على كيفية إجراء المسوح الخاصة بتقييم احتياجات التغذية والرعاية الصحية والأمن الغذائي، وتحليل جوانب الضعف وغيرها من صور تحليل احتياجات المجتمع المحلي، بالإضافة إلى كيفية رصد تأثير هذه الإجراءات والبرامج. وتتطلب هذه المهارات معرفة عدد من المناهج الكمية والكيفية المختلفة. كما يحتاج العاملون إلى فهم المناظرات والقواعد والمعايير المختلفة التي وضعت ضماناً لسلامة تنفيذ البرامج الإنسانية ومحاسبة القائمين عليها. وتسعى بعض المنظمات مثل «مشروع كوكب الأرض» إلى وضع هذه النوعيات من القواعد والمعايير ونشرها، ولذلك فمن المهم أن يقوم العاملون المختصون بقضايا الأطفال بوضع نفس النوعيات من القواعد والمعايير ونشرها والالتزام بها.[١]

مبادرات التدريب

وضعت بعض المنظمات، مثل «تحالف أنقذوا الأطفال» ولجنة الإنقاذ الدولية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها، وحدات وبرامج تدريبية تتناول الكثير من هذه القضايا. وفي الوقت نفسه فإن العديد من الجامعات في أوروبا وأمريكا الشمالية تقدم الآن مناهج متخصصة في المساعدات الإنسانية تتضمن برامج متعلقة بالأطفال. ولكن ما زال هناك الكثير مما يمكن عمله وتطويره. ويلاحظ أن خطاب «الأطفال في خضم الصراعات المسلحة» أو «الأطفال النازحين داخلياً» أو «الأطفال في سياق الأزمات الإنسانية» هو خطاب تشترك فيه بالضرورة تخصصات متعددة، وأن التحدي القائم يظل متمثلاً في التقريب الفعال بين هذه المجالات، إلى جانب التأثير على الخطاب الخاص بالسياسات المتعلقة بقضايا الصراع المسلح والهجرة القسرية والنزوح. وثمة تحد آخر يتمثل في إدخال هذه البرامج نفسها في جامعات بلدان الجنوب حيث تؤدي ندرة الموارد المخصصة للتعليم العالي غالباً إلى عدم الاهتمام بالبرامج المتخصصة مثل برامج الأطفال وحقوق الإنسان. ومن هنا فإن تطوير هذه المؤسسات قد يساعد على تهيئة مراكز أساسية للموارد وعلى خلق كوادر جديدة من العملاء المحليين الذين يمكنهم مساعدة الحكومة على وضع السياسات والتشريعات اللازم لتلبية احتياجات الأطفال.

د. أنجيلا ريفين-روبرتس، المديرة الانتقالية بمركز فاينشتاين الدولي الخاص بالمجاعات بجامعة تافتس في بوسطن، الولايات المتحدة.
عنوان البريد الإلكتروني:
a.raven-roberts@tufts.edu

١ ارجع للموقع التالي على الإنترنت:
http://www.sphereproject.org/

حماية الأطفال من الحماة: دروس من غربيّ إفريقيا

بقلم: أسميتا نائيك

لم تلقَ الحاجة إلى حماية اللاجئين من تهديدات العاملين الإنسانيين كبير اهتمام حتّى نشر نتائج تقرير مشترك للمفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و«اتحاد إنقاذ الأطفال» في بريطانيا عن الاستغلال الجنسي للأطفال اللاجئين في غربيّ إفريقيا.

يتساءل التقرير، بعد أن يقلب الطاولة على الرعاة والحماة، إذا كان هؤلاء قد فعلوا ما يكفي للحؤول دون إساءة المعاملة والاعتداءات المرتكبة من بين صفوفهم. فقد أظهرت عدّة فضائح تورّط مؤسّسات تحظى باحترام في المجتمع – بما في ذلك رجال كنيسة وإدارات مدارس وسلطات تربوية – في إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم.

> «عندما طلبت منّي أمّي الذهاب إلى الجدول لغسل الأطباق، طلب منّي أحد أفراد حفظ السلام نزع ثيابي لكي يلتقط صورة لي. وعندما طلبت منه أن يعطيني مالاً، قال لي لا مال للأطفال، بل بسكويت فقط».
>
> (طفلة لاجئة)

وإزاء هذه الخلفيّة، لم يعد لدى منظمات الإغاثة أمل بالبقاء حصينة لمدّة طويلة.

وثّق التقرير[1]، المستند إلى نقاشات مجموعات مركزية ومقابلات شخصية تشمل ١٥٠٠ طفل وبالغ، المزاعم ضدّ ٤٠ وكالة و٦٧ فرداً. وكانت الأرقام بحدّ ذاتها مثيرة للصدمة. فقد أحدثت إدراكاً مفاجئاً في أوساط الوكالات، التي ربّما كانت تحاول معالجة هذه المسائل بصمت منذ سنين، بأنّ هذه مشكلة جماعية ذات أبعاد كبيرة، لا مشكلة فردية على نطاق ضيّق. فقد وجد التقرير أنّ الاستغلال الجنسي متوطّن في المخيّمات وأنّ المستغلّين رجال من المجتمع لديهم السلطة والمال والنفوذ – قادة مخيّمات وعمّال غير منتظمين ومعلمون وقوّات أمن وتجّار، إلخ. ولكن المزاعم ضدّ عاملي الإغاثة هي التي أثارت أعظم الغضب الأخلاقي: صُدم العالم لأنّ الأشخاص أنفسهم الموجودين للمساعدة هم الذين يلحقون الأذى، بل يرتكبون الأذيّة بشكل مقصود

> «أترك طفلي مع شقيقتي الصغيرة التي يبلغ عمرها عشر سنوات... أرتدي ملابس أنيقة وأتوجّه إلى حيث يسكن عمّال المنظّمات غير الحكومية أو يشربون فيطلب أحدهم منّي ممارسة الجنس. أحياناً يعطونني أشياء مثل الطعام والزيت والصابون فأبيعها وأحصل على المال».
>
> (طفلة لاجئة)

أحياناً أو، على الأقلّ، يسمحون باستمرارها دون هوادة. وأورد التقرير بشكل رئيسي عاملي إغاثة محلّيين يفرضون ممارسة الجنس مقابل إمدادات المعونة التي يُحتاج إليها حاجة ماسّة (مثل البسكويت والصابون والأدوية والقماش المشمّع)، بل يمنعون

الصور المرافقة لهذا المقال تبيّن الحياة في المخيم عموماً ولا يقصد منها الإيحاء بأي شكل من الأشكال بأن هؤلاء الأطفال هم ضحايا الاستغلال.



المساعدة في بعض الأحيان حتّى تقديم الجنس: «اسمك ليس موجوداً في اللائحة» ... «لقد ابتلع الحاسوب بطاقتك». بل حتّى عندما كان يتمّ الدفع، لم يكن يتعدّى بضعة دريهمات زهيدة – أُفيد أنّ السعر الجاري «للخدعة» في ليبيريا هو ١٠ سنتات أمريكية، أي ما يكفي لشراء حفنة من النقولات المحمّصة أو حبّتي فاكهة، ناهيك عن وجبة كاملة. والأسوأ من ذلك أنّ هذه الممارسة ظهرت بشكل بارز في برامج المساعدة المهمّة والراسخة لغينيا وليبيريا.

«حملت من عامل في منظّمة غير حكومية لكنّه هجرني ويحبّ فتاة صغيرة أخرى».
(طفلة لاجئة)

أفادت الفتيات، بين سنّ ١٢ و١٨ بشكل أساسي، عن عواقب ذات تأثير شديد على حياتهنّ: الحمل والإجهاض والأمومة في سنّ المراهقة، والتعرّض للأمراض المنقولة عن طريق الجنس، وفيروس العوز المناعي البشري/الإيدز، وفقد فرص التعليم والتدريب على المهارات والتوظيف، بل حتّى تحطّم الآمال بعلاقات شخصية في المستقبل. وتحدّثت الأمّهات المراهقات بشكل خاص عن ظروف معيشية قاسية ومثيرة للشفقة: «كان عليّ أن أعاشر كثيراً من الرجال لأحصل على ١٥٠٠، لكي أتمكّن من إطعام نفسي وطفلي. كانوا يدفعون لي ٣٠٠ كلّ مرّة، لكن إن كنت محظوظة والتقيت بعامل في منظّمة غير حكوميّة يدفع لي ١٥٠٠ دفعة واحدة، وأحياناً أحصل على ٢٠٠٠» (أم شابّة في غينيا) أو «أعاشر مختلف الرجال، لكن معظمهم عاملون في منظّمات غير حكومية لأنّ عليّ أن آكل وأُطعم طفلي» (أم شابّة في ليبيريا).

علامات الإنذار المبكر

لقد دُقّت نواقيس الخطر من قبل. وجرى تداول روايات نادرة منذ سنوات. فتوجيهات المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٥ بشأن العنف الجنسي واللاجئين أقرّت صراحة بتورّط «عاملين في المخيّمات الدولية» في العنف الجنسي ضدّ اللاجئين، مشيرة إلى أنّ خدمات جنسية يمكن أن تُفرض مقابل المساعدة أو الغذاء أو حتّى وضعيّة اللاجئ.

وفي السنوات الأخيرة، نبّه سيل من التقارير المنشورة إلى وجود نواقص خطيرة في غربيّ إفريقيا. وفي منتصف عام ١٩٩٩، أفادت منظّمة «مراقبة حقوق الإنسان» بأنّ الاستغلال الجنسي يمثّل مشكلة منتشرة في مخيّمات غينيا، مشيرة إلى أنّ الفتيات الصغيرات يُجبرنَ على ممارسة البغاء للوفاء بالتزاماتهنّ، حيث زبائنهنّ «رجال لاجئون بالدرجة الأولى يحصلون على الدخل من التجارة أو من العمل لوكالات المساعدة». وكانت الفتيات اللاجئات يقمنَ علاقات جنسية مع «أمناء السجلّات والمواطنين الغينيّين الذين تستخدمهم المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإجراء إحصاء للاجئين، على أمل أن يؤدّي ذلك إلى ضمان تسجيلهنّ بشكل صحيح وحصولهنّ على المساعدة».[2]

وكرّر تقييم المفوّضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لبرنامجها في غينيا المخاوف نفسها: «من أكثر الاتهامات خطورة وإثارة للقلق أنّ الزبائن الرئيسيين للبغايا اللاجئات هم موظّفو المنظّمات غير الحكومية وغيرها من المنظّمات، نظراً للافتقار إلى الأموال في المخيّمات. إنّ هذا النوع من السلوك، إذا كان صحيحاً، يشكّل بوضوح إساءة مرفوضة لاستعمال السلطة ويجب منعه. ففي كولومبيا، يُقال إنّ «الوقت المفضّل» لدى البغايا هو عندما تكون فرق توزيع الغذاء متواجدة في المخيّم».[3] ومؤخّراً أبرز تقييم السنة الماضية لنشاطات المفوّضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلّقة بالأطفال اللاجئين بشكل مقلق نتائج تقرير الاستغلال الجنسي. وقد أفاد فريق التقييم الذي قام بزيارات ميدانية إلى البلدان الثلاثة بين مارس/آذار ويوليو/تمّوز بأنّه «في عدد من مجموعات النقاش مع الأطفال أنفسهم أو في مقابلات أخرى في غربيّ إفريقيا، تبيّن أنّ عمّال الإغاثة وغيرهم من الأشخاص الذين يملكون السلطة والموارد في المخيّمات مسؤولون في الغالب عن الاستغلال الجنسي للأطفال». وأفاد الفريق بأنّ المحاولات المبذولة لمعالجة مشاكل الاستغلال الجنسي «محدودة» وأنّه «رغم الإفادة عن أنّ الاستغلال من قبَل الموظّفين المحلّيين شائع في غربيّ إفريقيا، فقد بدا أنّ المنظّمات لا تعرف كيف تستجيب».[4]

«من الصعب الهرب من شراك هؤلاء الأشخاص [عمّال المنظّمات غير الحكومية]؛ إنّهم يستخدمون الطعام بمثابة طُعم لكي أمارس الجنس معهم».
(طفلة لاجئة)

المخاوف المتواصلة

تواصل دقّ نواقيس الخطر منذ نشر التقرير، حيث تقدّم التقارير التلفزيونية المصوّرة والتقارير الصحفية وجهاً حيّاً وإنسانياً للظاهرة. وكشفت وسائل الإعلام عن مزاعم حديثة عن إساءة المعاملة من قبَل عمّال الإغاثة الإنسانية.[5] وتفيد شبكة المنظّمات غير الحكومية الأميركية «إنتر أكشن» أنّ ممارسة عمّال الإغاثة الجنس مع الأطفال يشكّل مشكلة عامّة ذات أبعاد هائلة.[6] وفي زيمبابوي ظهرت أخيراً فضيحة بشأن الجنس مقابل التعليم ونتج عنها طرد مسؤولَين كبيرَين عن اللاجئين، إلى جانب توجيه تُهَم إجراميّة إلى مسؤول إغاثة كبير في كينيا لممارسته اللواط مع الصبية في مخيّم للاجئين، وأدّت إلى تسليط الضوء على أنّ إساءة المعاملة لا تقتصر على غربيّ إفريقيا وأنّ الفتيات لسن الضحايا الوحيدات.

لاتوازن السلطة

يمكن لعدّة عوامل أن تساهم في إيجاد بيئة يزدهر فيها الاستغلال. ففي غربيّ إفريقيا، تُعتبر النساء والفتيات من بين أكثر الأعضاء افتقاراً للسلطة في مجموعة من اللاجئين الفقراء الذين يعوزهم الغذاء أو مرافق التعليم أو العناية الصحّية أو فُرص العمل أو الأرض الزراعية أو وسائل العيش الأخرى. ومن ثمّ يصبح الدخول في علاقات استغلاليّة جنسية آليّة للبقاء والمواجهة ويُنظر إليه على أنّه الوسيلة الوحيدة لتوفير الدخل. بدا الأهل مهزومين: «إذا لم يكن لديك زوجة أو أخت أو ابنة تعرضها على عمّال المنظّمات غير الحكومية، فمن الصعب عليك الوصول إلى المساعدة»، وزعماء اللاجئين عاجزين: «يملك عمّال المنظّمات غير الحكومية سلطة كبيرة بحيث يعامَلون كأشخاص مهمّين حقّاً ولا يستطيع المجتمع تحدّيهم». والأطفال ليسوا أنداداً مكافئين لعمّال المساعدة البالغين من الناحية البدنية والعاطفية والنفسية. ويشكّل استهداف الفتيات الصغيرات اليافعات من قبل كلّ أشكال المستغلّين ومسيئي المعاملة اتجاهاً مثيراً للقلق في كثير من الأماكن. ومن الواضح أنّه كلّما كانت الطفلة أصغر سنّاً، عظم اللاتوازن ونطاق التلاعب.

يعرّف الأطفال الاستغلال الجنسي بأنّه «عندما يمارس الرجال الكبار الجنس مع فتاة صغيرة مقابل المال. يستطيع الرجال الكبار ممارسة الجنس مع الفتيات الصغيرات، ويمكنهم استدعاء فتاة تمشي على الطريق فتجيب الفتاة ويذهبون إلى البيت ويقفلون الباب. وعندما يفرغ الرجل الكبير من قضاء حاجته يعطي الفتاة الصغيرة مالاً أو هدية».

غياب الضوابط

في مثل هذه الظروف، وحدها الضوابط القويّة يمكن أن تشكّل سدّاً منيعاً في وجه السلوك الاستغلالي. فالرقابة الإدارية غير الكافية – لا سيما اللوائح القانونية الملائمة ومراقبة الموظّفين والإشراف عليهم – تشكّل

عاملاً مساهماً رئيسياً. وقد أشار التقييم إلى «مؤامرة صمت» بين عاملي الوكالات الذين يخشون عواقب التحدّث علناً عن إساءة المعاملة. فالخطر البدني والنبذ والتخويف وفقد سُبل الرزق تشكّل تهديدات حقيقية جداً للذين يجهرون بالحديث. وأشار اللاجئون أيضاً إلى غياب آليّة مأمونة وسرّية للشكاوى: «إذا بلّغت عن عامل في منظّمة

«لا يستطيع أحد في هذا المجتمع الوصول إلى «سي أس بي» [غذاء من فول الصويا]، دون ممارسة الجنس أولاً».
(امرأة لاجئة)

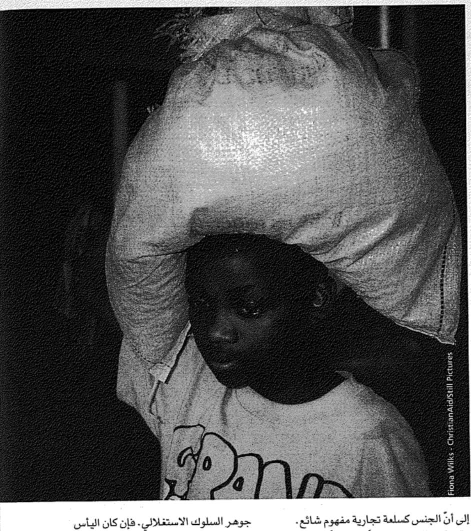
حكومية، لن تواجه مشاكل مع ذلك الشخص فحسب، بل مع الموظّفين الآخرين أيضاً» (مراهقون في غينيا وليبيريا). إنّ الإدارة غير الوافية للعمليّات الإنسانية، التي لا تراقب إن كانت المساعدة تصل بالفعل إلى المستحقّين المقصودين وكيف، تعزّز البيئة التي يمكن أن يزدهر فيها الاستغلال.

ويمكن أن تساهم الضوابط القانونية الضعيفة وغير الفاعلة في إدامة مثل هذه الأفعال. فالمعايير الجرميّة التي يمكن بموجبها مقاضاة مثل هذه الأفعال قد لا تكون كافية في ظلّ القوانين الوطنية، كأن يكون سنّ التمييز متدنّياً أو غير موجود. بل حتّى عندما توجد القوانين على الورق، قد يكون تنفيذها صعباً في النظم القانونية الضعيفة الأداء التي

«إنّهم يستبدلون الفتيات بكثرة ولا يتزوّج أحد منهم هؤلاء الفتيات. وإذا ما حبلت الفتاة تُهجر دون إعالة لها ولطفلها. كان معظمنا ينظر إليهم ويتساءل. إنّهم يواجهون مشكلة يا إخوان».
(عامل إغاثة)

دمّرتها سنوات الحرب والانحدار الاقتصادي والاجتماعي. وهذا، مقروناً بالمصاعب المعتادة الجليّة لمقاضاة جرائم العنف الجنسي حتّى في البلدان المستقرّة ذات النظم القانونية التي تعمل بانتظام، يعني أنّ القانون الجرمي لا يمكن أن يُنظر إليه على أنه أداة رئيسية لاتخاذ الإجراءات أو الوقاية أو المعالجة.

وتُعتبر المعايير والموانع الاجتماعية عادة قوّة أخرى مقيّدة لهذا السلوك. غير أنّ بنى الحماية الاجتماعية المعتادة ربّما تكون قد تحطّمت في المجتمعات التي أضعفها الصراع والفقر والنزوح. وربّما تصبح أنماط السلوك والممارسات مشوّهة، لاسيما عندما تفقد الحمايات. وربّما تقبض على حياة المجتمع قيم أخرى ناشئة عن الضرورة. وتشير الأبحاث المجراة في غربيّ إفريقيا


Fiona Wilks - ChristianAid/Still Pictures

إلى أنّ الجنس كسلعة تجارية مفهوم شائع. وقد يكون الضغط الممارَس من قبَل الزملاء والأهل في مثل هذه الظروف قوّة أخرى تدفع الأطفال نحو العلاقات الاستغلالية.

الوقاية

بصرف النظر عن التدابير العلاجية التي تُتخذ لمساعدة الناجين من مثل سوء المعاملة هذه، يمكن اتخاذ خطوات متعدّدة للحؤول دون الاستغلال في المستقبل. ويجب معالجة المسألة بطريقة شاملة لأنّ الاستغلال الجنسي من قبل عمّال المساعدة يحدث بوضوح إزاء مشهد عام أوسع من الحرمان والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ولا يمكن التعامل معه بشكل منعزل. بل يجب معالجة الأسباب الكامنة. وفي الوقت عينه، يجب الإقرار بالواجب المحدّد والقدرة على لجم المعاملة السيّئة التي يمارسها الموظّفون. وإذا لم يكن بالإمكان معالجة العلل الاجتماعية، فإنّ ربّ العمل يستطيع القيام بالكثير فيما يختصّ بسلوك من يستخدمهم، لاسيما في الأماكن التي يصعب العثور فيها على عمل. يجب استغلال السلطة التي تستطيع وكالة الإغاثة ممارستها على هذه الفئة من المستغلّين إلى أقصى حدّ ممكن.

ويجب معالجة لاتوازن السلطة الموجود في جوهر السلوك الاستغلالي. فإن كان اليأس الاقتصادي هو الذي يغذّي هذا النمط من السلوك، يجب أن تشمل الخطوة الأولى مراجعة كفاية المساعدة والمراقبة الصحيحة للتحقّق من تسلّم المساعدة المقصودة، ورفع مستويات المساعدة إلى المعيار الأدنى،

«ما من فتاة تحصل على عمل في هذا المخيّم دون ممارسة الجنس مع عمّال المنظّمات غير الحكومية، وعاملات المنظّمات غير الحكومية يمارسن الجنس بالفعل مع رجال المنظّمات غير الحكومية. وسوف يواصل الرجال ممارسة الجنس مع فتيات أخريات، لكن الفتيات يرون الأمر منافسة. إنّه البقاء للأصلح».
(عامل إغاثة)

وإيلاء اهتمام خاص إلى المجموعات المعرّضة للأذى (مثل الفتيات من أسر بوالد واحد والأطفال المنفصلين عن أهلهم) وتطوير خيارات ارتزاق بديلة (قروض صغيرة، أرض زراعية، تدريب على المهارات) من أجل الوفاء بالحاجات الأساسية للاجئين. ويجب أيضاً تفويض مجتمع اللاجئين بالسلطة لإعادة التوازن إلى علاقات القوّة في المخيّمات ولاستعادة الأحساس الصحّي بالاستقلالية عند أولئك الذين أُجبروا على العيش في المنفى.
وتشمل الخطوات المهمّة في هذا السياق

الاستشارة المتكرّرة لأصحاب الشأن في مجتمع اللاجئين (لاسيما النساء والأطفال) وإشراكهم في تطوير البرامج وتدريبهم ورفع درجة الوعي لديهم بحقوقهم. ومن الحيوي إنشاء القنوات الصحيحة لتقديم الشكاوى. كما أنّ عقد جلسات منتظمة في المخيّم بين المسؤولين الكبار للوكالات واللاجئين، على غرار الاجتماعات التي يعقدها البرلمانيّون مع ناخبيهم، تُعتبر خطوة مهمّة في التشجيع على مزيد من المساءلة الإنسانية.

> «إذا رأيت فتاة صغيرة تسير حاملة قماشاً مشمّعاً على رأسها تعرف كيف حصلت عليه».
> (قادة المخيّمات)

إنّ إقامة موانع أقوى تمثّل وجهة نظر أخرى للوقاية. وتشمل هذه عدداً من التدابير الإدارية، بما في ذلك وضع مدوّنة للسلوك وتطبيقها. ومع أنّ هذه المدوّنة ليست دواءً شاملاً، وبخاصّة بدون وجود آليّات فعّالة لفرضها، إلاّ أنّها طريقة مهمّة لإرساء معايير مقبولة للسلوك والتمييز بين الخطأ والصواب – وهو أمر يبدو مشوّشاً بشكل خطير طبقاً لمثال غربيّ إفريقيا على الأقلّ. وهكذا فإنّ اللوائح القانونية الملائمة للموظّفين والمدعومة بإجراءات انضباطيّة حازمة تُعتبر سلاحاً حاسماً ضدّ هذا النوع من سوء المعاملة، وبخاصّة بالنظر إلى صعوبة الوفاء بعبء الإثبات المطلوب بموجب القانون الجرمي في مثل هذه البيئات الفوضويّة.

في أعقاب صدور التقرير، أنشأت اللجنة الدائمة بين الوكالات مجموعة عمل للحماية من الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة في الأزمات الإنسانية. وقد أعلن تقرير مجموعة العمل في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ المبادئ الأساسية لمدوّنة السلوك الخاصّة بعمّال الإغاثة الإنسانية.[٧] وهي تحظر إقامة علاقات جنسية مع منتفعات من المساعدة دون سنّ ١٨ عاماً، وتفرض على كلّ الموظّفين الإفادة عن المخاوف والشكوك المتعلّقة بالاعتداءات الجنسية التي يقوم بها زملاؤهم العاملون، وتحمّل المدراء مسؤولية ضمان تنفيذ هذه المدوّنة.

وتركّز توصيات مجموعة العمل على مسائل إدارة المخيّمات وإيصال المساعدات الإنسانية. وهي تشمل زيادة عدد موظّفي الحماية على الأرض، وزيادة عدد الموظّفات، وزيادة زيارات المواقع من قِبَل الموظّفين المشرفين وتطوير إجراءات سرّية للشكاوى منسّقة على مستوى البلد. وسوف يتمّ اختيار عدّة بلدان لمراجعة نُظُم توزيع المساعدات ودور الموظّفين المتخصّصين.

إنّ الموانع القانونية مهمّة أيضاً في مكافحة الاستغلال. وتُعتبر الدعوة إلى معايير قانونية ضرورية إلى جانب تقديم الدعم التقني للحكومة من أجل سنّ التشريعات التي تحظر إساءة معاملة القاصرات وتطبيقها. ويجب تقوية الضوابط الاجتماعية بالتوافق مع مجتمعات اللاجئين، عبر التعليم ونشاطات التدريب ورفع الوعي على سبيل المثال. ويجب مراقبة الموانع عند أيّ مستوى لكي تكون مؤثّرة. ونظراً لأنّ سوء استخدام المساعدة قائم في كثير من الحالات، لا في غربيّ إفريقيا فحسب، فثمّة ما يبرّر إنشاء هيئة رقابيّة إنسانية مستقلّة ذات قاعدة عريضة لمراقبة إساءة المعاملة.

وبالنظر إلى كثرة التقارير المختلفة التي تلفت الانتباه إلى هذه الظاهرة، فأغلب الظنّ أنّ هناك نمطاً واسع الانتشار من استغلال المنتفعين من المساعدات وإساءة معاملتهم في مناطق وبلدان ومخيّمات مختلفة وفي أوساط اللاجئين، وهي ممارسة لم تُكبح منذ زمن طويل. لقد كان تقرير الاستغلال الجنسي في غربيّ إفريقيا بأسمائه وأعداده دعوة متأخّرة جداً للاستيقاظ. وشهدت الأشهر القليلة الماضية إجراءات غير مسبوقة لمجتمع الإغاثة الإنسانية حيث تعمل المنظّمات معاً تحت رعاية عمليّات متنوّعة بين الوكالات المختلفة لمعالجة هذه المشكلة.

وتشير عملية اللجنة الدائمة بين الوكالات فضلاً عن التنسيق على مستوى القاعدة في كثير من البلدان إلى وجود درجة ملحوظة من الالتزام عند صانعي السياسات بمتابعة التوصيات. وثمّة حاجة اليوم إلى أولويّات وحدود زمنيّة واضحة فضلاً عن آليّات للمراقبة لتحويل هذه السياسات إلى أفعال. ويؤمل أن يؤدّي التركيز على هذه المسألة والطاقة المكرّسة لها إلى تحقيق تغييرات دائمة من أجل حماية الأطفال على الأرض.

أسميتا نائيك مستشارة مستقلّة لحقوق الإنسان ومشاركة في وضع تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/اتحاد إنقاذ الأطفال في بريطانيا «العنف الجنسي والاستغلال: تجربة الأطفال اللاجئين في غينيا وليبيريا وسيراليون». إنّ الآراء والأفكار الواردة في هذه المقالة تعبّر عن الكاتبة وحدها ولا تمثّل آراء وأفكار أيّ فرد أو منظّمة أخرى. البريد الإلكتروني: wahcr2002@hotmail.com

١ توجد خلاصة تنفيذية للنتائج والتوصيات الأوليّة التي أعلنتها المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الموقع www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/home/opendoc.pdf?id=3c7cf89a4&tbl=PARTNERS
٢ Human Rights Watch *'Forgotten children of war - Sierra Leonean refugee children in Guinea'*, July 1999, www.hrw.org/reports/1999/guinea.
٣ UNHCR *'A beneficiary-based evaluation of UNHCR's programme in Guinea, West Africa'*, January 2001, www.unhcr.ch.
٤ UNHCR *'Meeting the rights and protection needs of refugee children: an independent evaluation of the impact of UNHCR's activities'*, May 2002, www.unhcr.ch.
٥ انظر مثلاً: www.cnn.com/TRANSCRIPTS/0205/08/i_ins.01.html
٦ انظر: www.interaction.org/files.cgi/562_report_ia_task_force.pdf
٧ يوجد التقرير على العنوان: www.reliefweb.int/idp/docs/references/protsexexpPoARep.pdf

مصادر إنترنت أساسية عن الأطفال النازحين

Canadian International Development Agency: Child Protection
www.acdi-cida.gc.ca/childprotection

Coalition to Stop the Use of Child Soldiers
www.child-soldiers.org

Eye-To-Eye Project: Save the Children
www.savethechildren.org.uk/eyetoeye/

Human Rights Watch: Refugee Children
www.hrw.org/campaigns/crp/promises/refugees.html

Inter-Agency Network for Education in Emergencies
www.ineesite.org

Special Representative of the Secretary General for Children and Armed Conflict
www.un.org/special-rep/children-armed-conflict

UNESCO: education in crisis and post-conflict situations
www.unesco.org/education/emergency/index.shtml

UNHCR's Children Homepage
www.unhcr.ch/children

UNICEF
www.unicef.org

WarChild
www.warchildusa.org

Watchlist on Children and Armed Conflict
www.watchlist.org

Women's Commission for Refugee Women and Children
www.womenscommission.org

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية: استجابة مجتمع وكالات المعونات الإنسانية

بقلم: إيان ليفين ومارك بودين

تلقي المزاعم الخطيرة حول انتشار الاستغلال والانتهاك الجنسي على نطاق واسع للنساء والأطفال اللاجئين والنازحين الداخليين من جانب العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وحفظ السلام في غرب أفريقيا الضوء على مدى ضعف اللاجئين والنازحين الداخليين وغيرهم، خصوصا النساء والفتيات.

يعكس الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية وفي غيرها من الأحوال عددا من صور الفشل أو السهو التي تنسب إلى مجموعة من الجهات والمؤسسات المسؤولة، وتمثل قصورا عن مناصرة الحقوق الأساسية في مجال الحماية. ومن الناحية المؤسسية يمثل الاستغلال والانتهاك الجنسي من جانب العاملين في حقل المساعدات الإنسانية قصورا من جانب وكالات المعونات التي يفترض أن دورها الأساسي هو تقديم الحماية والرعاية.

ويمثل الاستغلال والانتهاك الجنسي للمضارين من الأزمات الإنسانية تحديا أمام مجتمع الوكالات المعونات الإنسانية بأكمله. وتمثل اللجنة الدائمة للتسيق بين الوكالات[١] آلية هامة لمنع مثل هذه الأزمات والتعامل معها. ففي مارس/آذار ٢٠٠٢ أنشأت اللجنة فريق عمل مختصا بالحماية من العنف والاستغلال الجنسي في الأزمات الإنسانية، ومنحته صلاحية وضع التوصيات اللازمة للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسي من جانب العاملين في مجل الإغاثة الإنسانية وعلى سوء استخدام المساعدات الإنسانية لتحقيق مآرب جنسية، وذلك في إطار الهدف العام الذي يتمثل في تعزيز الحماية والرعاية المقدمة للنساء والأطفال ودعمها في مواقف الأزمات الإنسانية والصراع.

وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٢، أصدر فريق العمل بيانا عن سياسات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية، أكد فيه مجددا على التزامه بتعزيز وحماية الحقوق التي يكفلها القانوني الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي، وخصوصا اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٢]. وأكدت بيان السياسات على أن أعضاء اللجنة الدائمة للتسيق بين الوكالات في إطار مباشرة صلاحياتهم يقرون بمسؤوليتهم عن حراسة أو حماية الأشخاص المستضعفين من الاستغلال والانتهاك الجنسي وغيره والتعامل مع هذه الانتهاكات كما ينبغي في سياق عملهم. وعبر الأعضاء بصفة خاصة عن التزامهم بضمان عدم استغلال العاملين باللجنة أو لدى شركائها المنفذين لسلطاتهم ونفوذهم لاستغلال الآخرين أو الأضرار بهم.

خطة العمل

وضع فريق العمل خطة عمل لضمان التوصل إلى استجابة متسقة ومنسقة من جانب كل الأعضاء، على المستوى العالمي و القطري، ووافقت على هذه الخطة بشكل رسمي كل الوكالات الإنسانية العاملة. وتوضح الخطة المعالم الأساسية لمجموعة من الخطوات التي يمكن أن يتخذها مجتمع الوكالات الإنسانية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي والتعامل مع احتياجات الناجين. وهذه الخطة ليست مشروعا، ولكنها جزء من الجهود المستمرة في مجتمع الوكالات الإنسانية، وسوف يجري تنقيحها على أساس الخبرة العملية والأنشطة التجريبية في مجموعة مختارة من البلدان والزيارات الميدانية إلى بعض المواقع المضارة.

وثمة إقرار عام بشأن مشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسي القائمة في الأزمات الإنسانية. ويلاحظ أن المشكلة أوسع مما كان متصورا وعسيرة التعريف، ويصعب التحقيق فيها بطبيعة الحال. ومن ثم استخدم فريق العمل التعريفات التالية بغرض وضع خطة العمل:

- «الانتهاك الجنسي» هو اعتداء فعلي أو التهديد باعتداء ذي طبيعة جنسية بالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية، بما في ذلك الملامسة بطريقة غير لائقة.
- «الاستغلال الجنسي» هو أي انتهاك لوضع الضعف أو القوة غير المتكافئة أو للثقة لتحقيق مآرب جنسية، بما في ذلك الانتفاع بصورة مالية أو اجتماعية أو سياسية من استغلال الآخرين جنسيا.
- «العاملون في مجال المعونات الإنسانية» يتضمنون كل العاملين لدى الوكالات الإنسانية، سواء الموظفين على المستوى الدولي أو الوطني، أو المعينين بصفة رسمية أو غير رسمية من مجتمع المستفيدين للقيام بأنشطة تلك الوكالة.

وتطالب خطة العمل أعضاء اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات باتخاذ مجموعة من الإجراءات في العديد من المجالات الرئيسية، مثل سلوك العاملين والتدريب ومحاسبة المنتفعين وآليات تقديم المعونات والمساعدات للناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسي.

ويجب على كل وكالات المعونات الإنسانية أن تعرِّف بوضوح مبادئ ومعايير السلوك التي تريد من العاملين بها مراعاتها. وقد تم تحديد هذه المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسي في النقاط التالية:[٣]

- يمثل الاستغلال والانتهاك الجنسي من جانب العاملين في مجال المعونات الإنسانية فعلا من أفعال سوء السير والسلوك الفادح، ومن ثم سببا لإنهاء الخدمة.
- يحرم ممارسة أي نشاط جنسي مع الأطفال (أي الأشخاص دون الثامنة عشرة) بصرف



النظر عن سن الرشد أو السن القانونية عموما.

- يحرم تبادل المال أو الوظيفة أو السلع أو الخدمات مقابل الجنس، بما في ذلك المحاباة الجنسية أو أي شكل آخر من أشكال السلوك المهين أو الحاط من الكرامة أو الاستغلالي. ويتضمن ذلك تبادل المعونات المزمع تقديمها أصلا للمستفيدين.

- يفضل بشدة عدم إقامة أي علاقات جنسية بين العاملين في مجال المعونات الإنسانية والمستفيدين لأنها تستند إلى آليات السلطة غير المتكافئة في جوهرها. وهذه العلاقات تدمر مصداقية ونزاهة جهود المعونات الإنسانية.

- عندما ينشأ لدى أي من العاملين في المجال الإنساني أي بواعث للقلق أو شكوك بخصوص الاستغلال أو الانتهاك الجنسي من جانب أحد زملاء العمل، سواء أكان في نفس الوكالة أم في غيرها، فيجب عليه الإبلاغ عن هذه المخاوف عن طريق الآليات المعتمدة للإبلاغ في الوكالة.

- على الوكالات العاملة في مجال المعونات الإنسانية تهيئة البيئة اللازمة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي والحفاظ عليها، وتعزيز عملية تنفيذ مدوناتها الخاصة بالسير والسلوك. وعلى المديرين على كل المستويات مسؤولية دعم وتطوير النظم التي تحافظ على هذه البيئة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج هذه المبادئ والمعايير في مدونات السلوك الخاصة بالوكالات والقواعد واللوائح الخاصة بالعاملين فيها. كما يجب وضع الآليات اللازمة لضمان تعزيز هذه المعايير والمبادئ ونشرها وإدخالها ضمن المتطلبات الشخصية والمعايير والاتفاقيات الإدارية مع الشركاء والمقاولين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع آليات لرفع الشكاوى وتدابير مناسبة للتحقيقات والإجراءات التأديبية. ويجب مطالبة المديرين بتعزيز ثقافة الحماية التي لا تتغاضى عن الاستغلال والانتهاك ويتم فيها التعامل مع البلاغات المقدمة عن الانتهاكات الممكنة بجدية وسرية.

وتعتبر تهيئة البيئة التي تؤدي إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسي والقضاء عليه مفتاحا من المفاتيح الأساسية لتحقيق هذا الغرض. وتتضمن هذه البيئة على أقل تقدير دعم مشاركة المستفيدين في كل جوانب إعداد برامج المساعدات الإنسانية وإدارة المخيمات، وتحسين آليات تقديم المعونات لتقليل احتمالات الاستغلال، ونشر المعلومات عن حقوق المستفيدين واستحقاقاتهم ومسؤولياتهم والتدابير التي تمكنهم من رفع الشكاوى. ومن العناصر الأساسية أيضا لضمان ذلك الهدف أن يتمكن الناجون من الاستعانة بالنظم القانونية والقضائية متى أمكن.

وتقر خطة العمل بأن الأزمات الإنسانية لها آثار مختلفة وتؤدي إلى خلق احتياجات مختلفة لدى الرجال والنساء والأولاد والبنات. ويعتقد فريق العمل بضرورة تبني منظور قائم على النوع في كافة عناصر تصميم الأنشطة الإنسانية وتخطيطها وتنفيذها، وهو الأمر الذي يتراوح، في سياق منع الاستغلال والانتهاك الجنسي، بين ضمان إدخال المزيد من النساء ضمن طاقم العاملين للتعامل مع التفاوت بين الجنسين في المجتمعات المستفيدة في الانتفاع بالفرص الاقتصادية والمشاركة في إجراءات صناعة القرار.

ويلاحظ أن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي لن تسري إلا في سياق أوسع من الحماية الفعالة من كافة أشكال الانتهاك والاستغلال؛ فالحماية مكون محوري لا غنى عنه في الجهود الإنسانية، ولا يجب المساس به.

وعلى الوكالات أن تلتزم بالحفاظ على أنشطة الحماية خصوصا في أوقات الضائقات المالية.

ويقر فريق العمل بأن مسؤولية التنفيذ الكامل لخطة العمل تعتمد أيضا على أطراف تقع خارج هيكل اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات، مثل العاملين في حفظ السلام والحكومات المضيفة؛ ولذلك يدعو الفريق الجهات المانحة إلى نشر بعض التوصيات الأساسية بين المنظمات الإنسانية التي تختار تقديم التمويل لها.

وقد أقر مجتمع المنظمات الإنسانية الآن بأن موضوع الاستغلال والانتهاك الجنسي يمثل تحديا عالميا، وهو ما يعد خطوة هامة إلى الأمام. ويتضح من المشاورات أن هناك إقرارا حقيقيا من جانب الوكالات المعنية بأن الاستغلال والانتهاك الجنسي يعد خيانة للأمانة بالإضافة إلى كونه فشلا ذريعا في مجال الحماية. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد التزام حقيقي من جانب الوكالات بالتعامل مع هذه المشكلة والاضطلاع بالمسؤولية عن تنفيذ التغييرات الإدارية اللازمة.

إن الاستغلال والانتهاك الجنسي يعد خيانة للأمانة

إيان لافين رئيس قسم سياسات المعونات الإنسانية بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). عنوان البريد الإلكتروني: ilevine@unicef.org

مارك بودين رئيس قسم السياسات بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة. عنوان البريد الإلكتروني: bowdenm@un.org

وكلاهما يرأسان معا فريق العمل التابع للجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات والمعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية. ويمكن الرجوع إلى النص الكامل لفريق العمل على الموقع التالي: www.reliefweb.int/idp/docs/references/protsexexpPoARep.pdf

١ تتألف اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات (www.reliefweb.int/iasc/) من الأعضاء (منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبرنامج العالمي للغذاء ومنظمة الصحة العالمية) والمدعوين الدائمين (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجلس الدولي للوكالات الطوعية، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة «إنتراكشن» والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة التوجيهية المعنية بالمساعدات الإنسانية، وممثل الأمين العام المعني بالنازحين الداخليين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والبنك الدولي).

٢. انظر www.un.org/womenwatch/daw/cedaw

٣ ثمة اعتبارات مختلفة فيما يتعلق بتطبيق بعض هذه المبادئ على العاملين في مجال المعونات الإنسانية المعينين من بين مجتمع المستفيدين. فإذا كان الاستغلال والانتهاك الجنسي وسوء استغلال المساعدات الإنسانية محرم دائما، فقد يستدعي الأمر أحيانا توخي الحذر في تطبيق هذه المبادئ على العلاقات الجنسية بالنسبة لهذه الفئة من العاملين في مجال المعونات الإنسانية.

التعليم: حماية حقوق الأطفال النازحين

بقلم: سوبا مهالينغام

يعمل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤه لخدمة مجتمعات النازحين بتقديم المساعدات المادية والحماية، عملاً بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل[1] وغيرها من الصكوك القانونية الدولية. فقد ثبت أن التعليم أداة قيمة في إطار هذه الجهود لأنه لا يؤدي إلى توعية الأطفال بحقوقهم وحسب، ولكنه يفتح لهم الطريق للمشاركة في ترجمة هذه الحقوق إلى حقيقة واقعة أيضاً.

إن التعليم يجب أن يكون جزءاً أساسياً في عملية وضع البرامج والتخطيط للتعامل مع النزوح، ويجب بذل كل جهد ممكن لإنشاء البرامج التعليمية أو لإعادة العمل بها فوراً. وفي الأسابيع الأولى من مواقف الطوارئ يمكن أن يكون التعليم نوعاً من «اللعب» المنظم وحسب، بحيث يعطي الأطفال إحساساً بالبناء المنتظم والروتين اليومي. ويمكن عندئذ استغلال أي مأوى متاح كفصل مؤقت حيث يشترك الطفل في الأنشطة المنظمة – تحت شجرة أو في خيمة أو في كهف مثلاً. لكن التعليم في ظل الطوارئ يجب ألا يأخذ صورة التدابير المؤقتة وحسب، إذ ينبغي تصميمه بحيث يتطور ويتوسع ليتحول إلى نظام تعليمي يكتب له البقاء على الدوام.

ويمكن أن تساعد المدارس في متابعة وضع الأطفال النازحين ضماناً لمراعاة حقوقهم. فالنزوح يصعب من الحصول على المعلومات الخاصة بمدى حصول الأطفال على الخدمات الأساسية أو العكس، وهو ما يعد أمراً غير مشجع خصوصاً للجماعات النازحة في أماكن عديدة غير المخيمات. فمن الممكن أن يحتفظ المعلمون في المدارس بسجل عن احتياجات تلاميذهم وأن يعملوا على فرزهم لتعيين الأطفال المحتاجين لأي نوع خاص من الرعاية، كما تستطيع المدارس أن تراعي احتياجات التغذية بتقديم الوجبات للتلاميذ.

ويساعد التعليم أيضاً على حماية الأطفال من التجنيد كمحاربين عن طريق المناهج التي تعلمهم حل الصراعات دون اللجوء إلى العنف وتشجعهم على بناء السلم. لكن المدارس نفسها قد تكون أهدافاً محتملة لأنشطة التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة؛ لذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تسييس المدارس، وضمان قيام التعليم المدرسي بدور في وضع حد لدورة العنف والانتقام. وفي بعض البلدان، تحتفظ اليونيسيف بقواعد بيانات عن الأطفال الملحقين بالمدارس لرصد حركة التجنيد ومنعها. كما يعد التعليم عنصراً ضرورياً للنجاح في نزع السلاح وتسريح الجيوش وبرامج إشراك الأطفال من جديد في الحياة الاجتماعية. ويعتبر الذهاب إلى المدرسة عنصراً رادعاً لإعادة التجنيد لأنه يوفر الاستقرار، ويضع الأساس لإعادة إشراك الأطفال في المجتمعات من خلال توفير فرص التعليم التكميلي والتدريب المهني.

يعتبر العنصر الأساسي في نجاح ساحات الأطفال هو التشجيع على مشاركة الأطفال وأهالي المجتمعات المحلية

ويمكن أن يوفر التعليم الدعم والتوجيه الذي يحتاجه الأطفال ليتقوا الصعاب والمخاطر في مجتمعاتهم، من خلال تعلم مهارات القراءة والكتابة والتعامل مع الطوارئ. وفي هذا الصدد تقوم اليونيسيف بدعم جهود توعية الأطفال النازحين بخصوص الألغام الأرضية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحساسيات المتعلقة بالمرأة وحقوق الطفل والمهارات اللازمة للحياة. كما تستخدم المدارس كنقطة انطلاق نحو وضع البرامج النفسية الاجتماعية، بل إنها تعد عنصراً أساسياً في إعداد هذه البرامج.

ساحات الأطفال في ليبريا

تعتبر ساحات الأطفال مفهوماً جديداً طريفاً في حماية الأطفال النازحين وأمهاتهم، وقد أنشئت هذه الساحات أول مرة عام ١٩٩٩ لتقديم الرعاية المتكاملة للأطفال في مخيمات اللاجئين الألبان، ونجحت في التكيف لخدمة احتياجات الأطفال المضارين من الحرب في أنجولا وتيمور الشرقية وغينيا وأخيراً ليبيريا.[2]

فقد لوحظ في الأزمات التي تعقب نزوح أعداد كبيرة من الناس أن توصيل المساعدات الإنسانية إليهم يصبح محفوفاً بالصعاب في أغلب الأحوال. لذلك أنشأت اليونيسيف ساحات للأطفال في مخيمات النازحين الداخليين في ليبيريا لتسهيل عملية تقديم الخدمات بصورة مركزة للأطفال وخلق الإحساس بالأمن وسط فوضى الصراع. وقد تحقق ذلك عن طريق تخصيص ملجأ آمن في مخيمات النزوح وتوفير مجموعة من الخدمات مثل الرعاية المبكرة للطفولة والتغذية والتطعيم والدعم النفسي والتعليم الأولي. وتتمكن الأمهات في هذه الساحات من رعاية أطفالهن الرضع في مأمن، كما يستطيع الأطفال أن يلتقوا ليلعبوا ويتعلموا. وقد تم توفير تجهيزات الطوارئ الخاصة بالمعلمين، وقدمت اليونيسيف برنامج «المدرسة المحمولة» وتم توفير الأقلام الرصاص والكتب وألواح الكتابة والأدوات المساعدة للعملية التعليمية.[2] كما تم تدريب المعلمين والمربيات من الأهالي النازحين للمساعدة في تنظيم التعليم المدرسي والرعاية الصحية.

ويعتبر العنصر الأساسي في نجاح ساحات الأطفال هو التشجيع على مشاركة الأطفال وأهالي المجتمعات المحلية، إذ أن الساحات تهيئ إطاراً للجهود المنسقة التي يشترك فيها زعماء المجتمع المحلي والآباء والمعلمون والأطفال، وتساعد على ضمان حق الأطفال في البقاء والنمو والمشاركة والحماية.

التثقيف من أجل التوعية بالألغام الأرضية في إريتيريا

تعتبر الألغام الأرضية خطراً شديداً يهدد الأطفال الفارين إلى أراض مجهولة. ويتعرض الأطفال للخطر بوجه خاص عندما يهيمون على وجوههم في الحقول والطرق المجاورة بحثاً عن الحطب أو الماء أو عن مكان يلعبون فيه وحسب؛ فقد لا يلحظون اللافتات التحذيرية الموضوعة حول المناطق المزروعة بالألغام، وقد يدفعهم فضولهم الغريزي إلى تفقد الألغام والمقذوفات التي لم تنفجر والتي تكون أحياناً ملونة ومصممة بشكل لافت للنظر.

وفي أريتريا، اشتركت اليونيسيف مع مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية في التوعية بأخطار الألغام في المجتمعات النازحة والمجتمعات المضيفة لها في جاش بركة ودبوب. وقامت الوكالة الإريترية لإزالة الألغام بتدريب العديد من

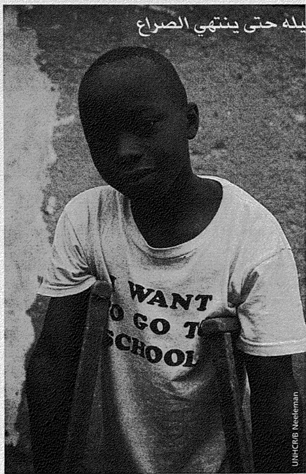
الفرق وتهيئتها للتوعية بأخطار الألغام بدعم من اليونيسيف. وقد أتاحت هذه الجهود الفرصة لإجراء المزيد من التدريب وإنشاء فرق إقليمية من المعاونين من الأهالي. كما تجري حالياً مباحثات مع وكالة إزالة الألغام للبدء في إجراء مشروع مدرسي للتوعية بمسألة الألغام. ومن الجهود البارزة أيضاً في مجال التوعية بأخطار الألغام إشراك فرق الأطفال المسرحية للقيام بدور نشط في هذا الصدد، فتم تكليف فرقة «سيويت» المسرحية للأطفال بالطواف بالمجتمعات المحلية في إريتريا للتوعية بالألغام الأرضية. وتكمن قوة هذا النموذج في أنه يقوم على منهج متعدد الجوانب، فالرسالة التي يرغب في توصيلها لا تنتقل من خلال ورشات العمل التي تنظمها فرق التوعية بالألغام وحسب، ولكنها تدخل أيضاً ضمن التعليم المدرسي النظامي وتأخذ شكلاً تفاعلياً جذاباً من خلال الأعمال المسرحية.[٤]

تمكين الفتيات النازحات من خلال التعليم

تأخذ مشكلة النزوح صورة أكثر تعقيداً بالنسبة للفتيات؛ لأنهن معرضات على وجه الخصوص لخطر الانتهاك والاستغلال والعنف الجنسي، ولأن التوترات والضغوط السائدة في مخيمات اللاجئين تزيد من احتمالات تعرضهن للعنف المنزلي. وقد يكون سوء تخطيط المخيمات سبباً في إيجاد مساحات منعزلة وغير آمنة تتعرض فيها الفتيات لخطر الاغتصاب. وقد تضطر الفتيات اللاتي فقدن آباءهن إلى رعاية أخوتهن الصغار وإعالتهم، وقد يضطرهن الفقر الشديد وقلة الفرص الاقتصادية إلى العمل بالدعارة ويجعلهن معرضات للانتهاك حتى على أيدي المسؤولين عن الحماية.

وفي أثناء توزيع أدوات الصحة العامة في أحد معسكرات النازحين الداخليين في الصومال اكتشفت فرقة اليونيسيف المسؤولة عن المياه والصحة العامة أن الكثيرات من النساء والفتيات لا يعرفن حتى المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة ولا مهارات الحياة الأساسية. فبدأت اليونيسيف وشبكة للمنظمات النسائية غير الحكومية في التعامل مع هذه القضية بوضع برنامج تجريبي لتعليم أوليات القراءة والكتابة، وتم توفير خدمات محو الأمية والمهارات الأساسية للحياة من أجل النساء والفتيات الصغيرات في المخيم، واستعان المشروع بالممارسات التقليدية واستخدم الموارد التعليمية غير التقليدية التي أعدها برنامج اليونيسيف للتعليم. وتعد هذه القضية نموذجاً للمنهج القائم على الحقوق في إعداد البرامج، وهو ما استخدمه فريق المياه والصحة العامة لتوفير خدمات المياه للمخيم، ليس هذا فحسب ولكنه استخدمه أيضاً لكفالة حقوق النازحين.[٥]

التعليم... ليس من الممكن تأجيله حتى ينتهي الصراع



UNHCR/B Neeleman

وجدير بالذكر أن التعليم يمكن أن يمنح الفتيات قدراً كبيراً من الثقة والاعتزاز بالنفس، كما يمكن أن يكسبهن المعرفة العملية بشأن الصحة العامة والرعاية الصحية ويزيد من فرصتهن في السعي لاكتساب الرزق، بينما يقلل من إمكانية تعرضهن للاستغلال. ولكن على الرغم من هذه الفوائد فمن المقدر أن فتاة واحدة فقط من كل عشر فتيات لاجئات تلتحق بالفصول الدراسية، وهو معدل أقل كثيراً من معدل التحاق الفتية بالتعليم؛ فغالباً ما تظل الفتيات في المنزل للقيام بالأعباء المنزلية، وقد يخشى آباؤهن على سلامتهن في سيرهن إلى الفصل الدراسي والعودة منه. وإذا لم يكن الآباء قادرين على إرسال كل أبنائهم إلى المدرسة فالاحتمال الأكبر هو استبعاد الفتيات. كما أن بعض الممارسات الثقافية مثل الزواج المبكر قد تقف عقبة في طريق تعليم البنات. ولذلك يجب أن تتعامل البرامج التعليمية مع هذه الأمور الباعثة على القلق، وأن تخلق بيئة تشجع على مشاركة الفتيات.

خاتمة

يمكن الاستفادة من الطوارئ في إدخال مناهج وطرق تعليمية جديدة وإصلاح المقررات الدراسية حتى يسهم التعليم في حماية الأطفال النازحين ويدعم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ويعتبر رصد البرامج وتقييمها أمراً ضرورياً لتحليل آثارها وضمان دمج احتياجات الحماية في العملية التعليمية في ظروف الطوارئ، ومن هذه الاحتياجات الدعم النفسي والتوعية بشأن الألغام الأرضية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الطفل ومهارات الحياة الأساسية. ويجب أن يكون التعليم ركيزة من ركائز عملية إعداد البرامج من أجل الأطفال النازحين، وليس من الممكن تأجيله حتى ينتهي الصراع. كما يمكن أن يساعد التعليم على تحقيق الاستقرار في بلد يعيش حالة من الصراع. ففي خضم الأزمة الأفغانية مؤخراً نجحت حملة «العودة للدراسة» في إعادة مليون ونصف المليون من الأطفال إلى المدرسة في عام ٢٠٠٢، كما أحدثت تغييراً في النظام التعليمي وأنعشته بعد أن كان محظوراً على البنات لسنوات طويلة.[٦]

إن التعليم يمكن أن يعيد الأمل والمرونة للنازحين الذين فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم، وأن يوفر لهم الأدوات الضرورية اللازمة لبناء مجتمع أكثر أمناً وعدالة.

سوبا مهالينغام بفرع اليونيسيف بسريلانكا.
عنوان البريد الإلكتروني: smahalingam@unicef.org

١ انظر: www.unicef.org/crc/crc.htm

٢ انظر: www.unicef.org/media/newsnotes/02nn05liberia.htm

٣ لمزيد من التفاصيل انظر: www.supply.unicef.dk/emergencies/schoolkit.htm

٤ لمزيد من التفاصيل عن برنامج اليونيسيف في إريتريا انظر: www.unicef.org/emerg/Country/Eritrea/011212.PDF

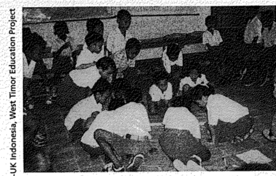
٥ لمزيد من التفاصيل عن برنامج اليونيسيف في الصومال انظر: www.unicef.org/somalia/

٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر نشرة اليونيسيف الخاصة بأفغانستان: www.unicef.org/noteworthy/afghanistan/paishraft-july2002.pdf

ما الذي يجب أن يتعلّمه الأطفال؟
بحث لمحتوى التعليم أثناء الأزمات

بقلم: سوزان نيكولاي

تقدّم الحالات الطارئة الفرصة للتأثير فيما يتعلّمه الأطفال أو تغييره بحيث يصبح أكثر صلة بحياتهم اليومية.


SC-UK Indonesia, West Timor Education Project

من مجموعة الصور المستخدمة من قبل المعلمين والتلاميذ، كما ورد في «الإطار في تيمور الشرقية»

لا يستطيع الأطفال الوصول مطلقاً إلى تجارب التعليم المنظّمة في كثير من أوضاع الأزمات. وفي أوضاع أخرى، عندما يكون التعليم المدرسي ملائماً، تُطرح أسئلة تتعلّق فيما إذا كان التعليم ذا صلة أو شاملاً. وفي كلتا الحالتين ثمّة قرارات تُتخذ بشأن ما يتعلّمه الأطفال وكيفيّة تعليمهم. فالأزمة تغيّر البيئة بطريقة تصبح معها الأساليب الجديدة ملحّة والطرق الجديدة لتدريس الموضوعات القديمة ضرورية لكي تكون فعّالة. ويُفترض أن يساعد إدخال محتوى تعليميّ أو مراجعة المحتوى الموجود بالفعل الطلاب في أن يعيشوا بصورة أفضل في الظروف المتغيّرة ويتطوّروا فردياً واجتماعياً ويبنوا المهارات اللازمة لتعلّم يتواصل طيلة العمر.

ما الذي يجب أن يتضمّنه التعليم؟

غالباً ما يكون هناك في الحالة الطارئة إحساس بأنّ إجراء تغييرات فيما يتعلّم الأطفال أمر ضروري. لكن قبل تطوير المواد الجديدة أو إجراء تغييرات محدّدة على المنهاج، يجب أن يكون لدى المرء إحساس بما هو ضروري لكي يعرفه الأطفال - لا بسبب الحالة الطارئة فحسب وإنما من أجل حياتهم ككل أيضاً. وإذ ذاك فقط يمكن تقييم ما إذا كانت المدارس تستطيع توفير المجال الكامل للمحتوى التعليمي أو إذا كانت البدائل خارج المدرسة ضرورية.

١- مهارات البقاء: «تعلّم الحياة»
مهارات البقاء جزء لا يتجزّأ من التعليم في أوضاع الطوارئ. يجب أن يتمكّن الأطفال من الوصول إلى المعرفة والمهارات الضرورية التي تمكّنهم من التعامل مع الطوارئ. في الأوضاع المستقرّة، يتعلّم الأطفال عادة الجوانب الأساسية للبقاء من الأهل. والأزمة تترك الأهل دون المعرفة أو القدرة على مواصلة ذلك الدور. وفي الحالات الطارئة تزداد موضوعات مثل السلامة والصحّة والبيئة إلحاحاً.

٢- المهارات التنموية: «تعلّم أن تكون»
يجب ألا يكون التعليم عن البقاء فحسب في أحسن الأحوال، وألاّ يكون عن الأهداف الأكاديمية فحسب. فمهارات التنمية الفردية والاجتماعية لا تقلّ عنها أهمّية. ويمكن أن تساهم فرص التعليم البنيوي في إحساس الأطفال بأنفسهم وتفاعلهم مع المجتمع. ووجود ثابت واحد على الأقل في حياة يوميّة مليئة بالتغيير يمكن أن يساعد الأطفال في مواصلة النمو على الصعيد الفردي والاجتماعي على السواء. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدخال محتوى موضوع معيّن مثل حلّ الصراع أو وعي حقوق الإنسان أو النشاطات الاجتماعية. ويمكن أن يعني على نحو بديل تعليم موضوعات أخرى بطريقة تشدّد على الاتصال وتشجّع على التفاعل الإيجابي للمجموعات وتتيح للأطفال التعامل مع التأثير العاطفي للأزمة.

٣- المهارات الأكاديمية: «تعلّم التعلّم»
لا يمكن تجاهل المهارات الأكاديمية الأساسية التي تعلّم بطريقة تساعد الأطفال على «تعلّم التعلّم»، في أثناء الأزمات. فالأزمات غالباً ما تؤخّر الأطفال من الناحية الأكاديمية، إمّا لأنّهم يواجهون انعدام تجارب التعليم المنظّم لفترة من الوقت وإمّا لأنّ التعليم يتقطّع باستمرار. ويُعتبر تعلّم القراءة والكتابة والحساب فضلاً عن موضوعات مثل التاريخ والعلوم والفنون أمراً حيوياً لاستقلالية الفرد وكفايته الذاتية. ويمكن أن تكون فرص التركيز على الموضوعات التقليدية والتقدّم فيها إحدى آليّات الدعم النفسي الاجتماعي حيث توفّر إحساساً بالحالة السويّة وفرصاً للإنجاز.

ما الذي يجعل التعلّم فعّالاً؟

إنّ الأساليب المستخدمة لنقل المعارف الجديدة إلى الأطفال لها أهمّية حاسمة. وتضمّ الجوانب الأساسية:

١- أن يكون متركزاً على الطفل
التعليم والتعلّم المتركّز على الأطفال يجعل تقدّم كلّ طفل فرد جزءاً لا يتجزّأ من التجربة التعليميّة. ويكون التركيز على ما يتعلّمه الأطفال لا على ما يُدرّسه الأساتذة. وتخاطب الأساليب المتركّزة على الطفل الأطفال ككل - مهارات البقاء والتنمية الفردية والتفاعل الاجتماعي والتعلّم الأكاديمي.

٢- التعلّم من خلال النشاطات
يكون التعلّم فعّالاً عندما يستطيع الطفل العمل على ما تعلّمه. ويجب أن يربط التعليم معارف موضوع معيّن ومهاراته بكفاءة استخدامها. فالحفظ عن ظهر قلب ليس كافياً. ففي حين أن التعليم يجب أن يشمل النظري بشكل أكيد، فإنّه يجب أن يشغل المتعلّم في الاستخدام العملي لنشاط معيّن أو في بحث يؤدي إلى توعية جديدة. ويسلّم هذا النهج بأنّ الأطفال عندما يلعبون فإنّهم يشتغلون في الغالب في نشاط جادّ مصمّم لتعلّم شيء يريدون معرفته أو فهمه.

لا يمكن تجاهل المهارات الأكاديمية الأساسية... في أثناء الأزمات

٣- البنية والإبداع على السواء
يجب أن يقدّم التعليم في بنية تحقّق التوقّعات للأساتذة والطلاب على السواء. وذلك مهمّ بوجه خاص أثناء الطوارئ عندما يبدو العالم خارجاً عن السيطرة. وفي هذه البيئة، يتوقّف إحساس الطفل بالأمان على يقينيّة الروتين وألفته. غير أن البنى لا تعني أنها مساوية للتصلّب بالضرورة، كما أنّ إعطاء الأطفال مجالاً للتعبير أمرٌ لا يقلّ أهمّية.

مسائل للدراسة

١- إدخال تغييرات على المحتوى

ربّما يحتاج المنهاج القائم إلى إجراء تغييرات أثناء الأزمة أو بعدها لجعله ذا صلة بالأطفال في الظروف الجديدة. وعندما يكون المنهاج القائم ضيّقاً أو جامداً، تكون هذه فرصة لتوسيع الوعي بالحاجات التعليمية الأخرى. فتحويل المنهاج الدراسي عملية بطيئة تتطلّب التعاون مع الموظّفين الحكوميين ونَيل موافقتهم. وفي بعض الأحيان يكون من الممكن العمل مع المدارس لتكييف منهاجها الدراسي أو إدخال موضوعات جديدة عليه. لكن غالباً ما لا يمكن ذلك، ويجب التعامل مع المسائل الملحّة للأطفال من خلال التعلّم خارج المدرسة.

٢- المنهاج الدراسي للبلد الأصلي مقابل المنهاج الدراسي للبلد المُضيف

مواد الصفّ الدراسي المألوفة والأساتذة المألوفون يوفّرون إحساساً بالأمان والهوية للأطفال النازحين. وبالنسبة للأطفال اللاجئين، يجب أن يكون المنهاج الدراسي المستخدَم هو منهاج البلد الأصلي من الناحية المثالية. فذلك يشجّع العودة إلى الديار ويسهّل إعادة الاندماج متى وصلوا إلى هناك. وفي حالات اللجوء المطوّل، قد تسهّل وزارات التربية التحوّل من منهاج دراسي إلى آخر وبخاصّة للذين ينوون الالتحاق بمدارس ثانوية وثالثية. وقد يكون بالإمكان ترتيب مصادقة البلد الأصلي على المقرّرات التي أُكملت في البلد المُضيف رغم صعوبة ذلك.

٣- لغة التعليم

اللغة المستخدمة في الدراسة هي واحدة من أهم جوانب التعليم. فهي تؤثّر على نوعيّة التعليم وغالباً ما تنشئ خطاباً سياسياً في أوقات الأزمات. فالدراسة في اللغة الأم مهمّة جداً للأطفال الصغار إذ إنّها تساعدهم في فهم المادة التي يسعون إلى تعلّمها والاحتفاظ باستخدام اللغة. وحيث يتعذّر استخدام اللغة الأم يجب إيجاد وسائل أخرى لضمان استيعاب الأطفال (أي أهل يتقنون لغتين ويمكنهم العمل كمساعدين في الصفّ الدراسي).

إنّ اللغة الأم للأقلّيات الإثنية، وهي مجموعة تتأثّر في الغالب بالصراع، نادراً ما تكون لغة المجتمع الأساسي. وسواء كانوا في بلدهم الأصلي أم لاجئين في بلد مُضيف، فمن المرجّح أن يستخدم هؤلاء الأطفال لغة ثانية في معظم ما يتعلّمونه. وعلى غرار انتقاء المنهاج الدراسي، يجب أن يعدّ انتقاء اللغة، قدر الإمكان، الأطفال بطرق عدّة – بتسهيل اندماج الأطفال في المجتمع من حولهم في حالات النزوح الطويل الأمد مع ترك الأبواب مفتوحة لعودة الأسر. ونظراً لأنّ لغة الدراسة تثير كثيراً من المسائل، فإنّ أفضل السياسات للانتقاء هي التي تضع أولويات لرغبات المجتمعات المنتفعة نفسها.

إطار لتعلّم الأطفال المتأثّرين بالحالات الطارئة

لقد طوّر صندوق الطفولة أداة لتوجيه القرارات بشأن محتوى التعلّم ضمن نطاق عمله، لكي تُستخدم عند دعم نُظُم التعليم في الدولة وعند العمل مع نشاطات التعليم خارج المدرسة. وهذه الأداة التي أُعدّت أصلاً أثناء اجتماع التعليم الإقليمي في جنوبي ووسط آسيا، لا تزال تخضع للتهذيب المتواصل من خلال استخدام برامج البلدان المختلفة.

إنّ إطار التعليم للأطفال المتأثّرين بالحالات الطارئة يهدف إلى العمل كنقطة انطلاق وهو عام بشكل متعمّد لكي يمكن تبنّيه بحيث يلائم كثيراً من السياقات. وتستند الرزمة على شرعة حقوق الأطفال بدعوتها إلى التعليم الأساسي الشامل، وهو يركّز على مشاركة الأطفال. وتدعو هذه الأداة إلى قابلية تطبيق التعليم على الحياة الواقعية وتشجّع على استخدام نُهُج مختلفة للتعليم والتعلّم.

مهارات التعلّم: تعلّم العيش حيث تعيش

الموضوع	الغاية
تدابير السلامة	فهم المخاطر في البيئة المباشرة والتمكّن من تطبيق استراتيجيّات البقاء (يمكن أن يشمل ذلك الوعي للألغام الأرضية وأمان الأسلحة الصغيرة والعيش في المخيّمات والصحّة الشخصية وتعزيز الصحة العامة).
المهارات المهنيّة	الحصول على المهارات المهنيّة العمليّة التي تمكّن من إعادة بناء المنازل وسبل الرزق، إلى جانب المهارات الاقتصادية الملائمة وفهم إعداد الميزانيّات والتسويق ومؤسّسات العمّال الصغيرة.
الترويج الصحّي	فهم القضايا الصحّية الأساسية وقضايا البقاء وتطوير المهارات العمليّة وتنفيذ استراتيجيّات الحدّ من المخاطر الصحّية. ✓ صحّة المجتمع الترويج لصحة الفرد والأسرة والمجتمع ورفاهته وتحسينها ✓ الصحّة التناسلية تسهيل الخيار القائم على المعرفة استناداً إلى مخاطر فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز وغيره. ✓ النظافة العامة البيئية القدرة على التعامل الإيجابي مع مسائل النظافة العامّة الشخصيّة والبيئيّة التي تشمل المياه الملائمة وتعزيز الصحة العامة وممارسات التخلّص من النفايات ومصادرها.
تحليل السياق وفهمه	استيعاب الأطفال تأثيرات كارثة أو صراع ما، وما الذي يجري حولهم وكيف يؤثّر ذلك على حياتهم وعلى أسرهم وعلى مجتمعاتهم.
فهم الوحدة عند الاختلاف	التعرُّف على أوجه الشبه واحترام التنوع بين الناس من ثقافات وديانات وأعراق ومجموعات سياسية مختلفة.
التربية البيئية	تمكين الأطفال من معرفة التأثيرات المباشرة للكارثة أو الصراع على البيئة واستيعابها، فضلاً عن تأثير النشاطات الإنسانية.
العناية وتقديم الرعاية	تمكين الرعاة وتشجيعهم (الأطفال والشبّان والبالغين في الأسرة والمجتمع) على القيام بدور تفاعلي في رعاية الأطفال وتطوّرهم عاطفياً وعقلياً وبدنياً واجتماعياً.

المهارات التطوّرية: تعلّم أن تكون	
مجال المنهاج الدراسي	**الغاية**
التطوير الاجتماعي	التمكّن من المشاركة بثقة والتفاعل وتحمّل المسؤولية على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي في كلّ نواحي الحياة.
الاتصال	التمكّن من الاتصال بفعالية بعدّة طرق وأوضاع بطريقة تحترم الآخرين وتستوعبهم وتعترف بهم. ويشمل ذلك المراقبة والاستماع والتحدّث والمشاركة والتفاعل.
الانسجام الاجتماعي والسلام والتسامح	فهم الاختلاف في الآراء والدين والإثنيّة والخلفيّة واحترامها والانفتاح عليها مع الالتزام بالتغلّب على التمييز وبناء مجتمع متسامح يضمّ كلّ أعضائه ويستجيب إليهم.
حلّ الصراع	تطوير القدرات واستخدام الوسائل السلميّة لحلّ الصراعات اليومية.
التعليم الأخلاقي	مراعاة القوانين الأخلاقية لمجتمع المرء والمجتمع المُضيف واحترامها والنهل من النواحي الإيجابيّة للثقافة.
المسؤولية المدنية والقدرة على إحداث التغيير	إظهار المبادرة والثقة لاحترام أفضل لمصالح الأفراد والأسرة والمجتمع والترويج لها.
الوعي بالحقوق والمسؤوليّات والواجبات	إدراك أنّ لكلّ الأفراد حقوقاً إنسانية أساسية واحترامها واتخاذ التدابير العمليّة لترقيتها في الحياة اليومية.
التطوّر النفسي	تقوية الاعتداد بالنفس والقدرة على المواجهة والمرونة ضمن الظروف المتغيّرة للسياق اليومي الذي يَحْيون فيه من أجل أن يُصبحوا أشخاصاً مستقلّين.
حسن الحال العاطفي والتطوّر أثناء الصراع	توفير الدعم والتشجيع للأطفال بحيث يكونون مجهّزين بشكل أفضل للحفاظ على توازن عاطفي ضمن الظروف المتغيّرة الناشئة عن الصراع.
التسلية والإبداع	توفير الوقت والحيّز الخاص بالتسلية مع إتاحة الفرصة للمشاركة والتعبير عن الذات من خلال مجموعة منوّعة من النشاطات الترفيهية.
مواجهة آثار عدم الاستقرار	مواجهة الخوف والإجهاد وتطوير القدرة على التعرّف إلى تأثير الكارثة أو الصراع عليهم وعلى أسرهم وتطوير آليّات مواجهة عمليّة للتعامل معها.
التطوّر الروحي	إتاحة الفرصة لتطوّر الأفراد الروحي (الفكر والضمير والدين) ضمن السياق الاجتماعي الثقافي.
التطوّر البدني	تطوير مجموعة من المهارات البدنية لتحسين الصحّة البدنية والسلامة العقلية.
الهوية والميراث الثقافي	تطوير المهارات التي تعرف ثقافة المرء وتقدّرها من أجل تطوير إحساس بالانتماء في حين تمكّن من الاندماج الوظيفي في المجتمع المُضيف وتقديره.
اللغة (الأم)	تعلّم لغة المرء الأم من أجل العمل ضمن ثقافة المرء ومجتمعه بالإضافة إلى لغات أخرى وفق ما هو ملائم.

مهارات التعلّم: تعلّم التعلّم	
مجال المنهاج الدراسي	**الغاية**
تعلّم القراءة والكتابة الوظيفية	التمكّن من استخدام القراءة والكتابة والمهارات الشفهية بفعالية من أجل المتعة واكتساب المعلومات والتفاعل مع الآخرين.
الحساب الوظيفي	التمكّن من تطبيق المهارات الرياضية الأساسية من أجل إجراء الصفقات المالية واستخدام الحسابات الأساسية والتفكير بشكل تحليلي في الحياة اليوميّة.
تعلّم العالم	فهم وتقدير علاقة المرء ببيئته الماديّة والاجتماعيّة وبالعالم الأوسع.
العلوم	تطوير نهج استقصائي للتعلّم عن العالم وكيفيّة عمل الأشياء.
التاريخ	تطوير إحساس بالتاريخ والتغيّر.
الجغرافيا	إعطاء الأطفال إحساساً بأنفسهم وبأسرهم وبمجتمعهم، فيما يتعلّق ببيئتهم والعالم الأوسع.
الفنون	تقدير الإرث الفنّي للمجتمع وتطوير مهارات الاتصال والتعبير في وسائط منتقاة.

حالات الطوارئ، «اتحاد إنقاذ الأطفال» Save the Children Alliance، بريد إلكتروني S.Nicolai@SCFUK.ORG.UK

استقيت هذه المقالة من فصل من كتاب سيصدر قريباً «عدّة أدوات التعليم في أثناء الطوارئ». للحصول على نسخة يرجى الاتصال بـShireen Miller، هاتف: ٥٤٠٠ ٧٧٠٣ ٢٠ (٠) ٤٤+ أو بريد إلكتروني: s.miller@scfuk.org.uk. ويمكن إيجاد خلاصة قصيرة لسياسة الشهادات الدراسيّة في المملكة المتحدة وممارسة التعليم في أثناء الطوارئ على العنوان: www.savethechildren.org.uk/emergency/emer_educ.pdf

برنامج التعليم الاضطراري الذي تنظمه «لجنة الإنقاذ الدولي» للأطفال والمراهقين الشيشان

بقلم: ريبكا وينثروب وتيريسا شتيشيك وويندي سميث وجيليان دان

على مدى العقد المنصرم ركز المشاركون في الأنشطة الإنسانية اهتمامهم ومواردهم على التطوير التربوي باعتباره نوعاً محدداً من التدخل يهدف إلى التخفيف من وطأة بعض الكروب البدنية والنفسية التي تصيب الأطفال أثناء الحرب.

تتمتع «لجنة الإنقاذ الدولي» بخبرة واسعة في هذا الميدان حيث قامت بإدارة ٤٠ برنامجاً تربوياً في ٢٠ بلداً من البلدان التي شهدت صراعات على مدار السنوات الثلاث الماضية. ورغم ذلك فلم تكد تُجرى أي أبحاث ذات بال للتثبت من افتراضاتنا بشأن السبل التي من خلالها يساعد التدخل التربوي الأطفال في أوقات الأزمات. وتركز هذه المقالة على النتائج الأولية لمشروع بحثي يدور حول دور البرنامج التعليمي الاضطراري الذي تنظمه «لجنة الإنقاذ الدولي» في التكيف النفسي الاجتماعي للمراهقين الشيشان الذين نزحوا إلى إنغوشيا بسبب الصراع [1].

أعلنت جمهورية الشيشان استقلالها عن الاتحاد الروسي عام ١٩٩١؛ وأدى القتال الضاري الذي بدأ في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦، ثم تجدد عام ١٩٩٩، إلى تدمير جانب كبير من الشيشان، ووقوع خسائر بشرية فادحة، ونزوح جماعي للسكان، حيث فر ما يتراوح بين ١٥٠ ألفاً و١٨٥ ألفاً من الشيشان – ٤٥ في المائة منهم دون الثامنة عشرة – لائذين بجمهورية إنغوشيا المجاورة. ويعيش معظم الشيشان الذين استقر بهم المقام في إنغوشيا وسط المجتمعات المضيفة، ولو أن بعضهم يعيشون في المخيمات أو في «مستوطنات تلقائية» تقع في أراض خالية أو مهجورة. ويمثل النازحون من الشيشان نحو نصف عدد سكان إنغوشيا في الوقت الحالي، الأمر الذي يثقل كاهل البنية التحتية العامة في إنغوشيا، ولا يستطيع نظام التعليم إلا أن يستوعب نسبة صغيرة من الشيشان النازحين. ولا يتجاوز عدد الشيشان النازحين المسجلين حالياً في المدارس الإنغوشية ١٠ آلاف تلميذ؛ أما الغالبية العظمى من الأطفال والشباب النازحين فليست أمامهم أي فرص تعليمية على الإطلاق. وقد بدأت «لجنة الإنقاذ الدولي» برنامجها التعليمي الاضطراري في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠ بأنشطة تعليمية وترفيهية غير نظامية في ١١ من المستوطنات التلقائية؛ وكان الهدف منها هو تقديم أنشطة منظمة للأعداد الكبيرة من الأطفال والشباب النازحين، وبناء قدرات مجتمع النازحين للاستجابة لاحتياجات أطفالهم. وأثناء المرحلة الأولى، قدم البرنامج تمويلاً لتأمين الموارد التعليمية والمكان اللازم للمدارس المؤقتة، وتدريب المدرسين الشيشان النازحين على كيفية التصدي للتحديات المعقدة المتمثلة في العمل بموارد شحيحة وفي فصول دراسية مكتظة ومتعددة الأعمار، وتقديم أنشطة ترفيهية مثل المجموعات المسرحية من مختلف المخيمات، وتشجيع القيادات الشبابية، ومشاركة الآباء في تخطيط البرامج وتنفيذها.

وفي مستهل البرنامج، شرعت «الوحدة المعنية بالأطفال المتضررين من الصراع المسلح» في «لجنة الإنقاذ الدولي»، بالتعاون مع أحد الباحثين من مدرسة الصحة العامة بجامعة هارفارد[2]، في دراسة طولية لأثر البرنامج على المراهقين الشيشان، وهي واحدة من الدراسات العديدة التي تجري حالياً في إطار برامج «لجنة الإنقاذ الدولي»، والتي ترمي إلى التثبت بصورة أفضل مما إذا كان بمقدور المنظمات الخارجية أن تنهض بدور في زيادة هياكل الدعم الاجتماعي وتعزيز التكيف النفسي الاجتماعي للأطفال والشباب المتضررين من الصراع. ونوجز فيما يلي نتائج المرحلة الأولى من المشروع البحثي الذي أجري مع الشباب الشيشاني:

هل يستطيع التعليم الاضطراري تعزيز التكيف النفسي الاجتماعي؟

لقد أظهرت الدراسات السابقة أن الأطفال المتضررين من الحرب يستفيدون فعلاً من التدخل على المستوى الفردي؛ أما عمليات التدخل لتقديم الدعم الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي، مثل برامج التعليم الاضطراري، ودورها في التخفيف من وطأة الصدمة النفسية الناجمة عن ويلات الحرب، فلم تخضع للدراسة بصورة محددة. وكان محور الدراسة التي أجريت هو تقييم برنامج التعليم الاضطراري الذي قدمته «لجنة الإنقاذ الدولي» للوقوف على مدى مساهمته، أو قصوره، في إحراز أهداف نفسية اجتماعية من قبيل تعزيز الدعم الاجتماعي للشباب الشيشاني، وتخفيف صور الإجهاد


بوغاتير

Photo/IRC

النفسي والاجتماعي التي تعرضوا لها [2]. وقد جُمعت بيانات نوعية وكمية في المواقع التي بدأ فيها برنامج «لجنة الإنقاذ الدولي» لتوه، وفي المواقع التي كان فيها البرنامج التعليمي جارياً منذ ما يتراوح بين سبعة وثمانية أشهر. وقيست في إطار هذه الدراسة صور الإجهاد الانفعالي والسلوكي لدى المراهقين المشاركين، والعوامل التي تساهم في هذا الإجهاد، بالإضافة إلى عوامل وقائية من قبيل الدعم الاجتماعي من العائلات والأصدقاء وأطراف أخرى مهمة، وإدراكهم لمدى «الترابط» مع غيرهم، أي التقارب والرعاية والتفاهم المشترك والاحترام السائد في العلاقات بينهم وبين عائلاتهم وأقرانهم وسائر أفراد المجتمع المحلي، ورؤيتهم للبرنامج التعليمي.

يدرك اليافعون الشيشان ... أن عليهم أن يشبوا ويبلغوا أشدهم بسرعة

عوامل الإجهاد المتعددة

في الوقت الذي أجريت فيه هذه الدراسة، كان المراهقون الشيشان يعانون من العديد من العوامل الانفعالية والبيئية التي جعلتهم عرضة للأخطار، ووقفت حجر عثرة أمام عملية شفائهم؛ ويتحدث هؤلاء المراهقون عن ضرورات حياتهم اليومية، وشظف العيش في المخيمات أو المباني المهجورة، وشح الغذاء والدواء والمواد التعليمية، والقلق على الآباء. ويصف هؤلاء الأشخاص ما يكابدونه من الذل والهوان حيث اضطرتهم الظروف «للحياة كالسوائم»، وباتوا عاجزين عن تحقيق أبسط رغباتهم، وهي «الحياة كسائر الشباب»، والمشاركة في الألعاب البسيطة، أو الأنشطة المدرسية، أو الأنشطة التي تجري على صعيد المجتمع المحلي. ويجد هؤلاء المراهقون صعوبة بالغة في الحياة «كضيوف» في إنغوشتيا، ويتنازعهم شعوران: شعور بالامتنان تجاه السكان الإنغوش الذين احتضنوهم وأكرموا وفادتهم، وشعور بالإحباط لأنهم كثيراً ما يتعرضون للسخرية أو المضايقات من جانب الشبان المحليين أو السلطات. وقد ذكر البعض أنهم «عاطلون» و«يضيعون الوقت» وكان الأولى أن يكونوا «منشغلين بعمل ما» أو أن يسعوا لكسب الرزق وإعالة أسرهم. ويدرك اليافعون الشيشان كيف تعطلت حياتهم، وكيف بات لزاماً عليهم أن يشبوا ويبلغوا أشدهم بسرعة.

وقد أوضحت الأبحاث أن من العسير على الكثير من الشباب التمتع بصحبة أترابهم من اليافعين في مثل هذه الأجواء المشحونة بالانفعالات التي تسود بعض المستوطنات؛ فقبل بدء البرنامج حاول الشباب تنظيم أنشطتهم، ولكنهم واجهوا مقاومة من الكبار الذين ساءهم أن يروا الشباب يستمتعون بأي وسيلة من وسائل اللهو والترفيه وسط العسر والشقاء الناجم عن التشرد والنزوح.

ولدى وصولهم إلى المستوطنات، كان الكثير من الشباب قد فقدوا منازلهم وشعورهم بأن هناك «مكاناً» يمكنهم العودة إليه؛ وعندما سئلوا عن أهم شيء للشباب في الوقت الحالي، تحدث الكثيرون منهم عن أهمية وجود «مكان» يتخذونه مستقراً لهم أثناء هذه الفترة الانتقالية.

أهمية المكان

تشير النتائج الأولية إلى أن الشباب الشيشاني يرون أن البرنامج التعليمي مفيد من حيث أنه يساعد الشباب على العودة إلى دراستهم، فضلاً عن أنه يتيح للأطفال مكاناً آمناً يطمئنون إليه، وحيزاً انفعالياً يصرفون فيه أفكارهم نحو اهتمامات تناسب سنهم. ولا يشعر المراهقون أن الشباب بحاجة إلى مكان «ينسون فيه الحرب وهمومها» فحسب، وإنما هم أيضاً بحاجة إلى مكان يتسنى فيه «تفهم» مشاكلهم وهمومهم. وقد نوقشت العلاقات بين المدرسين والقيادات الشبابية والزملاء في البرنامج التعليمي، من حيث كونه مصدراً ممكناً لتقديم المساعدة والمعلومات للأطفال عندما لا يتسنى لآبائهم قضاء أي وقت معهم. بل إن البرنامج التعليمي ينظر إليه باعتباره مجالاً يتيح للأطفال الاتصال بالآخرين، والحصول على الدعم الاجتماعي، ويمنحهم الأمل في استشراف مستقبل أفضل. وقد تحدث الكثير من اليافعين عن فرصة الدراسة بأي شكل من الأشكال باعتبارها وسيلة لتحسين احتمالات تحقيق السلام والنجاح في جيلهم، وعلى مستوى المنطقة بأسرها. كما تحدث المراهقون بوجه عام عن رغبتهم في التغلب على ويلات الحرب، وفي أن تسنح لهم مستقبلاً فرص النجاح والنماء.

أهمية فرص القيادة

تصف القيادات الشبابية في البرنامج التعليمي بعضاً من أقوى الأدلة على الفوائد التنموية التي تعود على الشباب من وراء البرنامج؛ إذ يرى هؤلاء المراهقون أن مشاركتهم في الأدوار القيادية في برنامج التعليم الاضطراري قد أثرت على شعورهم بأنفسهم وقدراتهم على مساعدة الآخرين. وأوضح العديد من القيادات الشبابية أن هذه التجربة كان لها أثر على تفاعلهم مع الآخرين، وعلى أفكارهم بشأن خياراتهم المهنية مستقبلاً.

الحاجة للتحول إلى التعليم الرسمي بأسرع ما يمكن

لا شك في أن البرنامج التعليمي كان مصدراً للدعم الاجتماعي للمراهقين، غير أنه سبب لهم في الوقت ذاته توتراً نفسياً ناجماً عن طابعه غير الرسمي. ففي بادئ الأمر كانت المدارس التي تدعمها «لجنة الإنقاذ الدولي» لا تكاد تبدي أي اهتمام بتوزيع التلاميذ على صفوف دراسية لأن الكثير من التلاميذ كانوا متأخرين في تعليمهم المدرسي، وكانت النصوص والمواد التدريسية لا تزال شحيحة، وكان المدرسون بحاجة للتدريب، والبرنامج بحاجة للتنسيق مع وزارة التربية والتعليم الإنغوشية، مما يضمن إمكانية الانخراط مستقبلاً في نظام التعليم الرسمي واعتماد المستويات التعليمية. ونظراً لنقص المعلمين المدربين للتدريس في أكثر من مادة، فقد تعذر تدريس جميع المواد، وكان العديد من الفصول الدراسية يضم تلاميذ من مختلف الأعمار والمستويات الدراسية، مما يجعل الانخراط الفوري في التعليم الرسمي أمراً في منتهى الصعوبة. ورغم أن الطابع غير الرسمي للبرنامج قد نشأ في مراحله الأولية، إلى حد كبير، عن رغبة مفهومة في أن يشعر الأطفال بالأمان والراحة، فقد شعر الشباب أن البرنامج كان في الواقع «غير طبيعي»، وهو الأمر الذي سبب نوعاً من التوتر النفسي لدى اليافعين إذ جاء مناقضاً لرغبة الكثيرين منهم في أن يكون تعليمهم شرعياً وسوياً. وقد تلهف التلاميذ المراهقون لأوضاع التعليم المدرسي الرسمي وفرص الاختبار التي أضفى عليها المسؤولون التعليميون المحليون طابعاً شرعياً. وقد أصبح برنامج التعليم غير الرسمي وكأنه شعار مميز للشيشان النازحين، حيث شعروا وكأنهم يحيون حياة «غير سوية» أو «غير طبيعية» في عالم آخر موازٍ، وذلك لأنهم لا يتلقون ما يعتبرونه تعليماً مدرسياً «نظامياً».

تبوء الأسرة مكان الصدارة

أظهرت البيانات المستخدمة في قياس العلاقة بين عوامل الإجهاد والتوتر ووسائل الدعم والمساعدة التي حددها المشاركون أن أهم عامل يخفف من الكروب الانفعالية والسلوكية التي يتعرض لها المراهقون هو مدى ارتباطهم بأسرهم؛ فكلما قوي شعور المراهقين بوجود صلات وثيقة قائمة على المودة والحنان والاحترام بينهم وبين أسرهم، تحسنت صحتهم النفسية. كما أظهرت البيانات أن المراهقين اعتبروا علاقتهم بأقرانهم ومجتمعهم المحلي أمراً مرتبطاً بتحسن صحتهم النفسية. وهذه العوامل، وإن كانت تفتقر إلى الأهمية الإحصائية التي يتمتع بها عامل الارتباط الأسري، إلا أنها أظهرت ميلاً نحو تخفيف الكروب النفسية.

النتائج المتعلقة بالتخطيط لمشاريع التعليم في حالات الطوارئ

تؤكد النتائج المستخلصة من المرحلة الأولى من المشروع افتراضاتنا العامة بشأن دور

المبادرات التعليمية في تلبية احتياجات الأطفال المتضررين من الحرب عن طريق مساعدة المجتمعات المحلية على إنشاء هياكل للدعم الاجتماعي تعزز عملية التوافق النفسي لليافعين في الوقت الذي تسمح فيه باستمرار التعليم. كما تشير الأبحاث إلى استراتيجيات منهجية محددة ينبغي الأخذ بها، مع تسليط الضوء على الحاجة لهيئات إنسانية تعمل في ميدان التعليم الاضطراري، وذلك لتحقيق ما يلي:

- دعم البرامج التي لا يقتصر نشاطها على استهداف الشباب على نحو فردي.
- إدراك دور الارتباط بالأسرة، والأقران، والمجتمع المحلي في الصحة النفسية للشباب المتضررين من الحرب وقدرتهم على التكيف والتوافق.
- تشجيع الآباء والأسرة الممتدة على المشاركة في التعليم من خلال مجموعات المناقشة التي تضم الأسرة والتلاميذ والمعلمين، أو الأنشطة الصحية المدرسية، أو اللجان التعليمية بالمجتمع المحلي.
- التعاون من البداية مع السلطات المحلية بهدف التحقق من اعتماد السلطات التعليمية المحلية لتعليم الطلاب وتدريب المعلمين.
- التحول، كلما أمكن، من الطابع غير الرسمي اللازم للتدخل الفوري إلى البرامج التعليمية الرسمية.
- استكشاف الترتيبات الجماعية لرعاية الطفل بهدف زيادة الفرص المتاحة للآباء والتلاميذ للمشاركة في البرامج التعليمية.
- تخصيص المزيد من الموارد لدراسة آثار التعليم في حالات الطوارئ والارتقاء بمستوى البرامج التعليمية.

البرنامج الحالي «للجنة الإنقاذ الدولي» في إنغوشيا

لقد أثمرت الجهود المبكرة التي بذلتها «لجنة الإنقاذ الدولي» من أجل السريع إلى التعليم الرسمي عن قيام وزارة التربية والتعليم الإنغوشية الحالية باعتماد التعليم في المدارس التابعة للجنة. وقد تطور البرنامج التعليمي حالياً ليشمل طائفة واسعة من الأنشطة الثقافية، والتربية المهنية، والتعليم المعجّل، وإعادة بناء المدارس في الشيشان. وتجري المرحلة الثانية من المشروع البحثي على قدم وساق، ومن المزمع إصدار النتائج الكاملة للدراسة عما قريب [٤].

ريبكا وينتروب هي أخصائية في البرنامج التعليمي، في وحدة الأطفال المتضررين من الحرب، التابعة «للجنة الإنقاذ الدولي» (www.theirc.org)؛ عنوان بريدها الإلكتروني: Rebeccaw@theIRC.org ووينديي سميث هي المستشار الفني التعليمي بالوحدة؛ وعنوان بريدها الإلكتروني: wendy@theirc.org وجيليان دان فهي منسقة الاستجابة الطارئة بوحدة الاستجابة الطارئة في «لجنة الإنقاذ الدولي»؛ وعنوان بريدها الإلكتروني: gilliand@theirc.org وتيريسا شتيشيك هي باحثة مستقلة بمدرسة الصحة العامة في جامعة هارفارد؛ وعنوان بريدها الإلكتروني: tstichic@hsph.harvard.edu

ملاحظة للمحررين: للحصول على مزيد من المعلومات الحديثة بشأن النزوح وقضايا حقوق الإنسان في الشيشان (حيث نزح نحو ثلث تعداد السكان عن ديارهم داخل وطنهم)، ارجع لمنظمة «مراقبة حقوق الإنسان» على العنوان التالي: www.hrw.org/campaigns/russia/chechnya، وانظر أيضاً: Medecins du Monde على الموقع التالي: www.reliefweb.int/library/documents/2002/mdm-chec-31jul.pdf

تلميذ في مدرسة للجنة الإنقاذ الدولي، تنزيلا، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١.

١ لاستعراض نشاط «لجنة الإنقاذ الدولي» في الشيشان وإنغوشيا بوجه عام انظر: www.theirc.org/where/index.cfm?fa=show&locationID=12

٢ يقوم بتمويل هذا المشروع برنامج ميلون ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا بشأن المنظمات غير الحكومية والهجرة القسرية ومؤسسة «بانيان تري فاونديشن».

٣ هذه المرحلة من الدراسة تستند إلى نظريات ومناهج للبحث النوعي الذي يتركز فيه الاهتمام على وصف التفهم المحلي للخبرات والتجارب، والمصادر الممكنة للتحيز الشخصي والخارجي. وهذا المنهج مفيد بوجه خاص عند تطبيقه في ظروف تتسم بالتنوع الثقافي، حيث يسمح بأن يكون لتفهم الخبرات والتجارب المحلية الأسبقية على ما سواه، بدلاً من أن يكون مقيداً تقييداً صارماً بنظرية خارجية.

٤ للحصول على معلومات كاملة عن نتائج المرحلة الأولى من المشروع، يرجى الاتصال بتيريسا شتيشيك على العنوان التالي: tstichic@hsph.harvard.edu

مغنون صغار يستعدون لاستعراض هتي في المركز الثقافي للجنة الإنقاذ الدولي، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١.

Photos: IRC



التكامل لا التفرقة: تجربة صغار اللاجئين في المدارس البريطانية

بقلم: راشيل هيك

«جئت إلى هنا من الحرب، فكان لا بد أن نترك بلادنا وإلا قتلنا. وعندما قدمنا إلى هنا ساعدتني المدرسة على الإحساس بالثقة...»

تشير البحوث السابقة إلى أن تجربة الأطفال اللاجئين في المدارس يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا في قدرتهم على الاستقرار واستعادة الإحساس بالانتماء[1]. وحيث أن الحكومة البريطانية تقترح تدابير لإبعاد طالبي اللجوء عن التيار الرئيسي للعملية التعليمية ليتلقوا تعليما منفصلا،[2] فإننا الآن في لحظة مواتية جدا للتفكير في دور المدارس في حياة صغار اللاجئين.

تستند هذه المقالة إلى نتائج مشروع بحثي[3] يركز على تجربة صغار اللاجئين في مدرستين ثانويتين في لندن ورؤيتهم للعوامل التي ساعدتهم على الاستقرار والتقدم في مدارسهم، وقد تم في هذا الإطار إجراء مقابلات مع ١٥ تلميذا (من الصومال وكوسوفا وإثيوبيا وكولومبيا وقبرص التركية وإريتريا وتركيا والعراق)، ومع كبار المسؤولين بالمدرستين على مدى ستة أشهر.

تحدّث التلاميذ عن فقد الأهل والمكان والممتلكات في آن واحد. وكان أحدهم قد افترق عن أمه وهو في الثامنة ولم يلتق بها ثانية على مدى خمس سنوات. وكان الأطفال الذين يعيشون مع أبويهم يبدون الأكثر استقرارا، أما الآخرون فيعيشون مع أحد الأبوين فقط أو مع أقربائهم أو في رعاية الخدمات الاجتماعية. وكان ثلث من أجريت معهم مقابلات يعرفون على وجه التأكيد أن أحد أبويهم قد قتل، أو يشكون في ذلك. وتحدث الكثيرون من التلاميذ عن استمرار إحساسهم بعدم الشعور باليقين.

“ إننا لا نعرف حتى ما حدث لأبي وللباقين. أعتقد أننا نعرف أنهم قتلوا... نعرف أنهم قتلوا والناس يحاولون أن يقولوا لنا إنهم لم يقتلوا، لكنهم قتلوا. والآن ها نحن ننتظر. ”

وربط أحد الصغار بين تجربته في فقد أسرته وبين أمله في أن يفلح ويحقق طموحاته؛ فالمدرسة بالنسبة له تمثل محورا للارتكاز والمعلمون مصدرا للدعم العاطفي.

وأعرب كل التلاميذ عن طموحات كبيرة وعن الأمل في الوصول إلى مرحلة الجامعة عندما يتخرجون من المدرسة.

وأشار التلاميذ إلى عدد من العوامل التي ساعدتهم على الاستقرار والبدء في الإنجاز وسط نظام يعد غالبا مختلفا كل الاختلاف عما عهدوه. وتبين من ذلك وجود عناصر محاور هامة.

المعلمون المتخصصون

ذكر جميع التلاميذ أهمية وجود معلمين مختصين قادرين على مساعدتهم لغويا وعلى التخاطب معهم بلغتهم الأصلية، وأهمية أن يفهم المعلمون كيفية التعامل مع الاحتياجات التعليمية الخاصة لمساعدتهم على الاستقرار.

“ إنهم [أي المعلمين] يساعدون التلاميذ ويعرفونهم على المكان وقد ساعدوني، وكان هناك معلم من الصومال يترجم الدروس، وهو ما يعد في غاية الفائدة. ”

وقال التلاميذ الذين يعانون من صعوبات إن زيادة الاستعانة بالتواصل بين المعلم وكل تلميذ على حدة يمكن أن يساعدهم كثيرا. وأشاروا إلى أهمية زيادة العون فيما يتعلق بمهارات اللغة الإنجليزية.

الأصدقاء

قال معظم التلاميذ إن وجود زملاء بالمدرسة من موطنهم الأصلي يجعلهم يشعرون بالارتياح على الفور. كما ذكر كثيرون منهم أهمية الاختلاط بالتلاميذ الذين ينتمون لخلفيات متعددة. وقال جميعهم إن لهم أصدقاء الآن في المدرسة.

“ في البداية كان المعلمون هم الذي يساعدونني على التعلم، ثم أحد أصدقائي الإنجليز، نعم، لقد كان أقرب أصدقائي هو الذي يساعدني في اللغة الإنجليزية، ويساعدني على بذل أفضل ما عندي. ”

“ عندما أردت أن نتحدث عن كيفية الاستقرار في المدرسة، أقول لو كان لك أصدقاء من أبناء ثقافتك فعندئذ سيصعب عليك أن تستقر وتفهم الطبيعة الإنجليزية لأنها مختلفة. أما بين أناس ينتمون لثقافات مختلفة فإنك تتعلم أكثر ويستقر بك المقام. ”

موقف «المدرسة إجمالا» من اللاجئين

أشار كل التلاميذ إلى التأثير الإيجابي لموقف المدرسة إجمالا حيال القضايا التي تؤثر على اللاجئين. فالتلاميذ الذين استطاعوا تحديد هويتهم كلاجئين وشعروا بأن تجربتهم وإسهاماتهم تحظى بالتقدير استطاعوا أن يكتسبوا الإحساس بالانتماء أسرع من غيرهم. وفي إحدى المدرستين، حيث تم إدراج الموضوعات التي تؤثر على اللاجئين ضمن المناهج، أسهمت المناقشات الدورية حول قضايا اللجوء في مساعدة التلاميذ على التوصل إلى فهم أفضل للإسهامات الإيجابية التي يقدمها صغار اللاجئين للحياة المدرسية. أما المدرسة التي لا توجد فيها هذه السياسات فلم يكن لدى الصغار بها الإحساس بأن تجاربهم يهتم بها أحد بنفس الطريقة؛ ولذلك فإنهم يشعرون بأنهم على الهامش.

وحدد التلاميذ عددا من القضايا التي يمكن أن تجعلهم يشعرون بالاستقرار والنجاح إذا تعامل معها مجتمع المدرسة كما ينبغي.

أ. المضايقات

في إحدى المدرستين يشعر التلاميذ بالحرية في مناقشة تجاربهم، ويعتقدون أن التلاميذ الآخرين والمعلمين يقدرون ذلك، ومن ثم تكونت في نفوسهم مشاعر إيجابية تجاه كونهم لاجئين وقدرتهم على الإسهام في المدرسة بفضل تجربتهم ومهاراتهم الخاصة. وأشار هؤلاء إلى أن المضايقات عموما غير مقبولة، وأنها إذا حدثت فإنهم على ثقة من أنهم يستطيعون مناقشتها مع المعلمين.

أما في المدرسة الأخرى فقد قال معظم التلاميذ إنهم لا يشعرون بالارتياح عندما يشار إليهم على أنهم لاجئون، وإنهم لا يستطيعون مناقشة مسألة فرارهم والحديث

عن خلفياتهم في المدرسة بسهولة. ويشعر هؤلاء التلاميذ بأنهم عرضة للمضايقات بسبب لهجاتهم وانتماءاتهم العرقية، وهو الوضع الذي يزداد صعوبة بسبب إدراكهم أن مدرستهم لا تتعامل بحزم مع هذه المضايقات.

" عندما جئت إلى هنا في البداية كان الأمر صعبا علي، فقد كان الأولاد الآخرون يقولون إنني غبي وإن لهجتي غبية. وكان الأمر كله يتركز حول اللهجة. وأعتقد أنهم كانوا يحاولون أن يحبطوني لأنني جئت مكان مختلف. "

ب. مواقف المعلمين

تحدث التلاميذ من كلا المدرستين على الصعوبات المتعلقة بمعلمين بعينهم يعتبرونهم غير مفيدين و/أو غير منصفين. ويشعر التلاميذ بالاستياء خصوصا من عدم استماع المعلمين لهم ومن معاملتهم لهم معاملة غير عادلة، بينما أعربوا عن تقديرهم للمعلمين الذين يقرون بصعوبة التأقلم مع مجموعة المواد التي يدرسونها، وأوضحوا أنهم يشعرون بالضياع والمهانة عندما لا يستطيعون أن يفهموا ما يحدث في الفصل فيضطرون لسؤال المعلم لمساعدتهم. وقال جميع التلاميذ إنه من الضروري أن يستمع المعلمون كأفراد ومجتمع المدرسة ككل للأطفال اللاجئين وإنه من الضروري أن تأخذ همومهم مأخذ الجد. وتحدث البعض على وجه التحديد عن المعلمين الذين يرونهم عنصريون وحثوا المدرسة على أخذ بواعث قلقهم على محمل الجد.

ج. الروابط مع الوطن

قال جميع التلاميذ إن أبويهم ورعاتهم يشعرون بالترحاب في مدرستهم وإن الأغلبية يحضرون اجتماعات الآباء المسائية، وهذا أمر هام للتلاميذ يجعلهم يشعرون بأنهم جزء من مدرستهم. وقال معظم التلاميذ إن السبب الرئيسي الذي يجعل آباءهم يشعرون بالترحاب وفهم المدرسة هو تعاون المعلمين.

" المعلمون طيبون وودودون مع أمي، وفي كل فصل دراسي يحضرون مترجما في اجتماع الآباء. "

واتضح من الحديث مع التلاميذ أن المدرسة عندما تطبق سياسات تعزيز التواصل مع الآباء فإن التلاميذ يشعرون بدرجة أكبر من المشاعر الإيجابية والقدرة على اعتبار أنفسهم جزءا من مدرستهم. كما أنهم يشعرون بوضوح أن المدرسة أعطتهم هم وأسرهم الفرصة للمشاركة في المجتمع الواسع في بلد جديد. وتوحي بعض الأقوال التي جاءت من بعض الصغار بأن أسرهم تستفيد كذلك من علاقتها بالمدرسة.

تعليقات أخيرة

إن التشريع المقترح في المملكة المتحدة لتعليم أطفال اللاجئين تعليما منفصلا يقوض المكاسب التي حققها صغار اللاجئين في مدارس التيار الرئيسي التي تقدم لهم الدعم بصورة مناسبة. ومن المؤكد أنه من مصلحة صغار اللاجئين كأفراد ومن مصلحة المجتمع البريطاني ككل أن يساعد التعليم المدرسي النظامي على تطوير القدرات والفهم لتعليم كل أطفالنا.

ويجري الآن رفع الاحتجاجات القانونية على هذا المقترح، والتعبير عن معارضته من جانب الكثيرين في الحقل التربوي والنقابي ومنظمات دعم اللاجئين[4]. أما إذا تم تمرير تشريع يقضي بإنشاء نظام تعليمي يستبعد هؤلاء التلاميذ فسوف ينفصل الصغار وأسرهم بالفعل عن مجتمعاتهم، وسيفقدون الفرص غير الرسمية لتعلم الإنجليزية وتحسين فهمهم للمجتمع البريطاني. وكما قال الصغار الذين أجريت المقابلات معهم فإن ذلك سوف يعوقهم ويعطل اندماجهم في المجتمع. وتبين تجربة التلاميذ في هاتين المدرستين أن الرؤية الواقعية تفرض تقديم الدعم التعليمي والعاطفي المناسب في إطار مدارس التيار التعليمي الرئيسي.

> " لا يعامل الشخص المقيم في دار للضيافة معاملة الفرد من سكان المنطقة التابعة للسلطة التعليمية المحلية "
>
> (مشروع قانون الجنسية واللجوء والهجرة لعام ٢٠٠٢)

راشيل هيك باحثة اجتماعية ومحاضرة بجامعة ميدلسيكس.
عنوان البريد الإلكتروني:
rachel.hek@virgin.net



طالبة في مدرسة ثانوية في غلاسكو تقدمت بطلب اللجوء، المملكة المتحدة.

١ إ. هـ. ولد-جيورجيس، س. كيداني، أ. جيلي «إعطاء أطفال وشباب اللاجئين الفرصة للتعبير: تجربة أطفال وشباب اللاجئين مع الخدمات المحلية»، وحدة كامدن للخدمات الأسرية، ١٩٩٨؛ ج. روتر وك. جونز (محرران) «تعليم اللاجئين: رسم خريطة للحقل التعليمي»، ترينتام، ١٩٨٨. ج. روتر «دعم أطفال اللاجئين في بريطانيا في القرن الحادي والعشرين: مجموعة من الحقائق الأساسية»، لندن، ترينتام ٢٠٠١.

٢ مشروع قانون الجنسية واللجوء والهجرة لعام ٢٠٠٢. انظر: www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/cm200102/cmbills/119/2002119.pdf ص ٢٣-٢٤.

٣ مشروع بحثي أجرته راكيل هيك (العمل الاجتماعي) ود. روزماري سيلز (السياسات الاجتماعية) بجامعة ميدلسيكس، بتمويل من ميزانية بحوث التنشيط الإقليمي بجامعة ميدلسيكس.

٤ لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى موقع مجلس اللاجئين: www.refugeecouncil.org.uk/supportus/campaigns/camp007.htm

ما بعد المشاورات: دعم المشاركة المثمرة من جانب المراهقين

بقلم: جين لويكي



Allison A Pillsbury

باحثون مراهقون يتعلمون مهارات الاتصال، سيراليون

في عام ٢٠٠٠ شرعت اللجنة النسائية للاجئات وأطفال اللاجئين في «سلسلة رباعية من الدراسات الاستكشافية القائمة على المشاركة، حول المراهقين المضارين من الصراعات المسلحة».

لكي نتفهم معنى هذه المجموعة من المصطلحات ونوضح كيف تنطوي الفكرة على بحوث مكثفة وجهود للدعوة من إعداد وتنفيذ المراهقين بأنفسهم، أجرينا مقابلات مع عدد من الشباب من كوسوفا في عام ٢٠٠٠، وأوغندا الشمالية في ٢٠٠١ وسيراليون في ٢٠٠٠ حول مدى اهتمامهم بالمشاركة[1]. وكنا نتوقع أن ينزعج الشباب لأننا لم نتمكن من إنشاء برامج يعتد بها للمراهقين بعد انتهاء البحث، لكن المدهش أنهم فوجئوا أساسا بأننا نطلب منهم تولي إدارة مشروع يركز على الاهتمامات التي يحددونها بأنفسهم.

في كل موقع من المواقع المختارة كشف لنا المراهقون بصورة ثابتة عن المحدودية الشديد في فرص المشاركة في عملية صنع القرار التي يسيطر عليها البالغون. وحتى عندما تتاح لهم الفرصة، خصوصا في عمليات الإغاثة الإنسانية، فإن طبيعة المشاركة غالبا ما لا تتعدى استشارة الشباب أو الاستعانة بهم لتنفيذ رغبات وأهداف الكبار المحددة سلفا.

استمعنا إلى نجولو كاتا، القيادي الشاب الذي ينسق دراسة بحثية في سيراليون بالاشتراك مع مجموعة من الشباب، والذي قال «إن هذا المنهج جديد تماما، ولم يتم تطبيقه من قبل في سيراليون على الإطلاق. فعادة ما نتسلم طلب حصول على معلومات ونُبلغ بضرورة تجميع الشباب والقيام بالمتابعة والتسليم. ومتى طرحنا تساؤلات عن الإجراءات أو قدمنا اقتراحات فإنها لا تقابل بصدر رحب. وفي العادة عندما نقوم بإجراء البحوث فإن الجهة التي تكلفنا بها لا تتصل بنا مرة أخرى مطلقا».

إن القول للشباب «سنعطيكم الدعم الذي تحتاجون إليه، على أن تقرروا أنتم ما هو مهم لكم، وما يصلح لكم، وأن تتولوا أنتم أموركم المالية»، وما إلى ذلك، يعد بمثابة تغيير ثوري. فالمراهقون يمرون بمرحلة من مراحل النمو يصوغون فيها هويتهم ويستعدون بهمة للدخول إلى مرحلة البلوغ؛ فيحتاجون إلى اتخاذ إجراءات بأنفسهم. والكثير من المراهقين المضارين من الحرب تلقى على عاتقهم أدوار البالغين قبل الأوان، فيصبحون جنودا وأمهات وآباء وأرباب أسر وأزواج وزوجات وعائلين أساسيين وغير ذلك في ظل

قدر محدود جدا من المساندة[٢]. كما أنهم يشكلون جماعات غير رسمية للدعم والتمثيل والأندية الرياضية وجماعات توليد الدخل وما إليها[٣]. وفي هذا السياق فإن الاستراتيجيات القائمة على المشاركة، التي يدخل فيها الشباب دون مستوى كبير من السيطرة على المدخلات والنواتج، تصبح ضربا من العبث والاستهانة بالقدرات.

عدم سريان حق المشاركة

مع التفاف ١٩١ دولة حول اتفاقية حقوق الطفل٤ (التي لم يبق سوى دولتان لم تصادقا عليها وهما الولايات المتحدة والصومال)، ومع قيام الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية باستكتشاف مناهج لوضع البرامج القائمة على الحقوق وتطويرها واختبارها، أصبحت قضية تنفيذ حق الأطفال في المشاركة (مادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل) من القضايا الساخنة. وأدت المناهج أو المداخل العديدة، مثل تقييم المشاركة الريفية، والتخطيط الموجة لعامة الناس وبعض المداخل المعتمدة على لتخاطب بين القرين والقرين/الطفل والطفل، إلى دفعة كبيرة في الفهم القائم في أوساط وكالات المعونات الإنسانية لقيمة إشراك «الشعوب المستفيدة»، والحاجة إلى ذلك الاشتراك في تدريبات التخطيط والتقييم والمسوح الاجتماعية بالإضافة إلى تنفيذ البرامج. كما وضعت بعض المنظمات والاتحادات، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتحالف الدولي «أنقذوا الأطفال» ولجنة الإنقاذ الدولية، مناهج داخلية خاصة للمشاركة من منظور الحقوق. بل إن الحكومات المانحة في بعض الأحيان تشترط أن تكون مشاركة المجتمع المحلي أو المستفيدين مكونا قابلا للقياس في عملية تنفيذ المشروعات.

ولكن على الرغم من بعض الاستثناءات الهامة، فإن النتائج الأولية في المواقع البحثية الثلاثة توضح أن هناك محاولات محدودة لإدراج المراهقين في صناعة القرارات الخاصة بالبرامج باعتبارهم شركاء لهم دور واضح على قدم المساواة مع الآخرين. فغالبا ما تكتفي المنظمات بالاستماع إلى عدد من آراء الشباب قبل تنفيذ المشروعات الموجهة لهم. وغالبا ما تضيع فرص بناء القدرات الشبابية من خلال تعميق مشاركتهم، الأمر الذي يؤثر في آخر الأمر على دوام البرامج ومدى صلتها بواقعهم. ويقول معظم الشباب إنهم يشعرون بالتهميش من جانب أولئك الذين يفترض أن يعملوا على مؤازرتهم.

يقول معظم الشباب إنهم يشعرون بالتهميش

ويأتي ذلك في سياق الاتجاه العام للنظر إلى الشعوب «المستفيدة» على أنها مستفيدة فحسب، أي أناس يفترض أن ينتفعوا بشيء ما ولكنهم منفصلون ومختلفون قطعا عن الجهة المانحة. كما يعكس ذلك الوضع الرؤى المختلفة لفهم موضوع حماية الطفل التي تقوم أساسا على حماية البالغين للأطفال، على العكس من المدخل التعاوني الأوسع الذي يقوم على الشباب الذين يفكرون ويعملون بأنفسهم، بحيث لا يصبحون منتفعين من الحماية فحسب. فتجد مثلا أن المتطوعين في مجتمعات اللاجئين المسؤولين عن متابعة حماية الأطفال ليس فيهم إلا قلة قليلة من الأطفال أو المراهقين، وأن إدخال الأطفال والمراهقين في هذا الميدان يتعرض للتعطيل، بينما يأخذ البالغون الأولوية عند اتخاذ القرارات الأساسية.

ومن المنتظر أن تجري اللجنة النسائية دراسة مقارنة لتحليل النتائج الأساسية في المواقع الأربعة. وبفضل وجود المراهقين والبالغين الذين يتعاونون سويا في هذا التحليل فمن المتوقع أن يتسم بنظرة فاحصة لموضوع مشاركة المراهقين في مختلف مجالات حياة الشباب داخل البيت وخارجه. كما سيحدد التحليل الأنماط السائدة في ممارسات المنظمات لوضع واستخدام المناهج القائمة على المشاركة والتي تركز على المراهقين. ومن أبرز الإنجازات في هذه المجالات تعزيز بيئات التعلم القائمة على المشاركة والتي تركز على الأطفال والمراهقين، والمشاركة المباشرة للصغار في اقتفاء آثار الأسر ولم شملها، وزيادة فرصة المراهقين في حضور المناقشات الخاصة بالسياسات الدولية مثل جلسة الأمم المتحدة الخاصة بالأطفال.

منهج الدراسة الميدانية والدروس المستفادة

تهدف جهود اللجنة النسائية المتعلقة بالمراهقين إلى تحسين مستوى المعرفة بأوضاع المراهقين في الصراعات المسلحة، والدعوة لدعم السياسات المتصلة بهذا الموضوع، وزيادة الخدمات والحماية المقدمة لهم في الطوارئ الإنسانية وفي أثناء أنشطة إعادة البناء. وقد بدأت هذه الجهود بدراسة نظرية عنوانها «طاقات غير مستغلة: المراهقون المضارون من الصراعات المسلحة» (٢٠٠٠)[٤]، حددت الأنماط والممارسات القائمة في مجال الاستجابات الإنسانية للتعامل مع بواعث القلق في هذا الصدد، وأوضحت الحلول والأفكار اللازمة لتحسين أحوالهم. وتسعى سلسلة الدراسات الرباعية والدراسة المقارنة التي ستعقبها وما يرتبط بها من جهود الدعوة إلى دعم كل هذه المقاصد.

وفي كل موقع من المواقع الميدانية، قام فريقان للبحث بالعمل في مكانين مختلفين من البلد، وتضمن كل فريق حوالي ٢٦-٢٨ مراهقا وسبعة إلى تسعة من مستشاري البحوث البالغين. وكان تنسيق العمل يجري من خلال مجموعة تنسيق شبابية، يفضل أن تضم منظمة شبابية محلية غير حكومية أو جماعة شبابية محلية. وقامت اللجنة النسائية وغيرها من الجماعات أو المنظمات المهتمة في المنطقة بمساعدة الفرق في عملها وتقديم المشورة لها.

وتتراوح أعمار الباحثين بين العاشرة و١٩ عاما، ونصفهم من الفتيات ونصفهم من الفتيان. ويمثلون مجموعة متنوعة من تجارب المراهقة، فمنهم المجندون السابقون والأمهات المراهقات والأيتام والتلاميذ والأطفال الذين لا يذهبون للمدرسة والعاملون واللاجئون والنازحون الداخليون والمعوقون وغيرهم. ومعظمهم يعرفون القراءة والكتابة، لكن البعض منهم أميون. وقليل منهم سبق لهم إجراء البحوث، ومعظمهم تعرضوا لتعطل دراستهم الرسمية بسبب الصراع. وقد تم إجراء جميع جوانب البحث بلغاتهم الأصلية مع توفير الترجمة في حالة الضرورة.

واشترك كل فريق بحثي في دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام طرحت فيها اللجنة النسائية سؤالا محوريا، وهو «ما هي المشاكل الأساسية للمراهقين، وما هي الحلول الممكنة؟»، وتعرفت الفرق على مناهج البحث ومهارات التواصل والاستماع وإجراء المقابلات وتدوين الملاحظات وتقديم التقارير الموضوعية التي تتحرى الدقة والأخلاقيات السليمة وقامت بإجراء تطبيقات على كل هذه المهارات. وقضت الفرق وقتا طويلا في تصميم دراساتها البحثية الخاصة بكل منها، وفي وضع الأسئلة التفصيلية التي توجه إلى أقرانهم وإلى البالغين حول مجموعة من القضايا التي اعتبروها مهمة. ولم تقترح اللجنة النسائية أو غيرها من الجهات المحلية المشاركة في إجراء التدريب أي موضوعات أو أسئلة لهم، ولم تسترسل في شرح مفاهيم حقوق الإنسان أو حماية الطفل. ولكن الشباب في كل الأحوال أثاروا عددا من القضايا التي تغطي مجموعة كاملة من الحقوق وبواعث القلق، وإن كانوا قد أطلقوا عليها تسميات أخرى. وتضمنت المناهج التي استخدموها التركيز على المناقشات الجماعية ودراسات الحالة الفردية وكتابة المسوح التي تغطي أكثر هموم المراهقين إلحاحا. وتضمنت جلسات البحث في آخر الأمر قيام أحد المراهقين بإدارة

جلسة مركزة لمدة ساعة ونصف الساعة، بينما يقوم اثنان من المراهقين بتسجيل الملاحظات ويقوم مشرف بالغ بتقديم المساعدة حسب الحاجة. وتبع ذلك تقديم مسح مكتوب، حيث كان كل باحث مراهق مسؤول عن إعداد دراستي حالة من خلال إجراء المقابلات الفردية من تلقاء نفسه.

وقام الباحثون بإجراء تطبيقات على هذه الأنشطة خلال التدريب، حيث توقف البالغون عن السيطرة على أنشطة المراهقين واكتفوا بتقديم المشورة حسب الحاجة. وقام الباحثون بتصميم «تي شيرتات» وبإعداد خطة بحث تفصيلية وتحديد الجماعات التي سيتحدثون معها والأماكن التي سيلتقون بها فيها – وهذه الجماعات هي تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية والأمهات المراهقات والمحاربون السابقون واللاجئون وكبار السن والبائعون البسطاء المراهقون وغيرهم. واستغرق البحث الأولي حوالي شهرا وتم تنفيذه كل جوانبه على أيدي الفرق. وكتب كل فريق من الفرق إلى جانب اللجنة النسائية تقارير عن النتائج التي توصلوا إليها، وتعاونوا على تخطيط أنشطة الدعوة وتنفيذها لتوصيل توصيات الصغار لصناع القرار وغيرهم. وتضمن ذلك سفر بعض الباحثين المنتخبين من جانب زملائهم في رحلات داخلية أو دولية.

كما انتقل العديد من الصغار المشاركين في المشروع كباحثين لبدء مشروعات جديدة وتكوين جماعات عاملة من الشباب وإجراء المزيد من جهود الدعوة وتدريب الآخرين وما إلى ذلك. لكن مشاركة الآلاف ممن أجري عليهم البحث اقتصرت على قضاء بضعة ساعات مع فريق البحث. ولذلك فإذا لم ترجع فرق البحث إلى المجتمعات المحلية (وقد عادت بالفعل) أو إذا لم تبدأ منظمة من المنظمات في العمل معهم، فإن تأثير مشاركتهم على حياة الأطفال والمراهقين يظل محدودا. إلا أن صوتهم الجماعي في الوقت نفسه قدم معلومات هامة استخدمت لإحداث تغيير في حياة العديد من المراهقين.

أن صوتهم الجماعي في الوقت نفسه قدم معلومات هامة

وإذا كانت دراسات اللجنة النسائية تتسم أساسا بأنها دراسات كيفية وتركز على البحث والدعوة، فإنها تعطي دروسا مفيدة لمن يقومون بكل أنواع التدخل في القطاعات الأخرى ومراحل الاستجابات الإنسانية ومنع الأزمات، وهي دروس تنطبق على الفصول الدراسية وعلى غيرها من الأماكن عموما. وسوف تتضمن الدراسة المقارنة مزيدا من المعلومات عن هذا الجانب.

للرجوع إلى تقارير اللجنة النسائية حول المراهقين يرجى الاطلاع على الموقع التالي: www.womenscommission.org

جين لويكي كبيرة المنسقين بمشروع الأطفال والمراهقين باللجنة النسائية للاجئات وأطفال اللاجئين.
عنوان البريد الإلكتروني:
janel@womenscommission.org

١ سيكون هناك موقع رابع في آسيا حيث سيتم إجراء المشروع البحثي الرابع القائم على المشاركة.

٢ انظر «اختيار حياة أفضل: تعزيز حماية شباب كوسوفا وقدراتهم»، اللجنة النسائية، ٢٠٠٠، ص ٥٦-٥٨؛ وانظر «في مواجهة كل العراقيل: النجاة من الحرب على المراهقين، تعزيز حماية المراهقين الأوغنديين والسودانيين وقدراتهم في شمالي أوغندا»، اللجنة النسائية، ص ٥١.

٣ انظر: www.unicef.org/crc/crc.htm

٤ جين لويكي: «طاقات غير مستغلة: المراهقون المضارون من الصراع المسلح»، اللجنة النسائية للاجئات وأطفال اللاجئين، ٢٠٠٠، ص ٤-٥.

مشاركة المراهقين: بعض الدروس المستفادة

- يعتبر المراهقين مصدرا للقدرات والإبداع والطاقة والحماس وهو مصدر عظيم لا تقدر قيمته، ويتميز المراهقون بأنهم لهم أفكار هامة وقيمة.
- مشاركة المراهقين ضرورية وقابلة للتحقيق، وقد تأخذ صورا متعددة.
- يستمتع المراهقون بالمشاركة في الأنشطة البناءة ويتعلمون منها، خصوصا الأنشطة التي يتخذون فيها القرارات، ويتولون فيها القيادة والقيام بإجراءات فعلية، وتؤدي مشاركتهم إلى بناء قدراتهم بطرق مفيدة في حياتهم بعد انتهاء المهام التي ينفذونها في المشروع.
- إذا كانت الإجراءات القائمة على المشاركة يمكن أن تؤدي إلى تمكين الصغار، فمن الممكن أن تؤدي أيضا إلى زيادة السيطرة عليهم حسب مستوى استشارة المراهقين وقدرتهم على الاختيار – إذ أن المشاركة الكاملة تتجاوز التشاور لتصل إلى فرصة تولي القيادة.
- إشراك الشباب والشابات في أعمال الأبحاث والتقييم يضعهم في موقع يتولون فيه الدعوة بأنفسهم ويدخلون في حوارات مع المجتمع مستخدمين المعلومات والمعرفة المكتسبة، مما يضفي شرعية على مساهماتهم.
- يمكن للبالغين، ويجب عليهم، دعم مشاركة المراهقين بعدة طريق مهمة مختلفة، تستلزم منهم تعليق هياكل السلطة التي تحبذ آراء الكبار ومساهماتهم.
- يؤثر التفاوت في التجارب والمهارات والمفاهيم التي يشارك بها المراهقون إلى الأنشطة – بما في ذلك مفاهيم المراهقين عن أنفسهم – على نوعية مشاركة الصغار وطبيعتها.

نوادي الأطفال: سبل جديدة للعمل مع الأطفال الذين شردهم الصراع في سريلانكا

بقلم: جيسون هارت

يقوم هذا المقال على بحوث أُجريت في مطلع عام ٢٠٠٢ في منطقتي باتيكالوا وأمبارا بشرق سريلانكا، وهي منطقة ريفية شهدت عقدين من الصراع العرقي.

أُجبرت قرى بأكملها على النزوح، وكانت تلجأ في كثير من الأحيان إلى مناطق لا تبعد إلا بضعة كيلومترات. ومع تراجع حدة القتال أو انتقال ساحته يعود أهالي القرى ليعيدوا بناء منازلهم وحياتهم وسط العنف الذي يستمر من حولهم في كثير من الأحيان.

وقد استمرت جمعية «أنقذوا الأطفال» النرويجية في تقديم نشاطها في شرق سريلانكا طوال الصراع.[1] وسعت الجمعية مع شركائها من المنظمات المحلية إلى إشراك الأطفال في البرامج بدلا من قصر دورهم على تلقي الخدمات والحماية. ولم يكن تحقيق هذا الهدف سهلاً في بيئة متفجرة وغير آمنة حيث كثيراً ما يكون الأطفال بشكل خاص هدفا للمضايقة، والتجنيد القسري، والاستغلال من جانب القوى المسلحة. ومع ذلك فقد أدت جهود جمعية «أنقذوا الأطفال» وشركائها إلى وضع بعض البرامج الجديرة بالإعجاب التي تولى فيها الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عاماً المسؤولية عن أنشطتهم.

مشاركة الأطفال

إن حق الأطفال في المشاركة في جميع القرارات التي تخص حياتهم عنصر أساسي في اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة[2]، وهو أمر منصوص عليه صراحة في المادة ١٢. ولكن في حالات الحرب والنزوح لم تتعود منظمات الإغاثة الإنسانية على تشجيع الصغار على المشاركة الكاملة في تصميم، وتطبيق، ومراقبة وتقييم أنشطة البرنامج. وقد يكون السبب في ذلك مجموعة من العوامل، من بينها عدم حصول الموظفين على التدريب الملائم والافتراضات الخاصة بحدود قدرات الأطفال. وفي الظروف التي يخلقها الصراع والنزوح من المرجح أن يكون الخوف على سلامة الأطفال الدافع وراء النزعة الأبوية بحيث يتولى البالغون المسؤولية كاملة بالنيابة عن الصغار.

ولكن في الأعوام الأخيرة بدأ عدد من وكالات الإغاثة العاملة في أماكن متباعدة مثل ليبيريا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وكوسوفو العمل في أنشطة تقوم على المشاركة مع الأطفال المتأثرين بالصراعات أو النازحين. وإلى جانب ما توفره اتفاقية حقوق الطفل لهذا العمل من تشجيع، هناك فهم متزايد بين الأكاديميين وممارسي هذا العمل بأن الأطفال ليسوا مجرد ضحايا يتعين حمايتهم أو إعادة تأهيلهم بل هم أيضاً عناصر فاعلة يمكنهم حتى في غمرة أعمال العنف والاضطرابات القيام بدور قيم في مجتمعاتهم. وفضلاً عن ذلك، ثمة إدراك متزايد لقيمة الاشتراك في عمل اجتماعي مهم ضمن مجموعة كوسيلة للارتقاء بنمو الشخصية والشعور بالأهمية في ظروف الصراع والنزوح التي من شأنها أن تحرمهم من أي دور فعال.

البرامج

في عام ١٩٩٩ شرعت جمعية «أنقذوا الأطفال النرويجية» مع شريكها المحلي «إيسكو» (المنظمة الشرقية للاعتماد على النفس ونهضة المجتمع) في تنفيذ مشروع ريادي مع الأطفال في قرية صغيرة اسمها سيفانثيفو في منطقة باتيكالوا. وكان الهدف من المشروع توفير فرصة لصغار القرية للمشاركة في تطوير حياتهم وتطوير المجتمع. وكان من شأنه في الوقت نفسه أن يوفر فرصة للتعلم بالنسبة إلى جمعية «أنقذوا



الأطفال النرويجية» و«إيسكو»، وفرصة لوضع نموذج للعمل مع المجتمعات الريفية الأخرى المتأثرة بالحرب.
وقرية سيفانثيفو نفسها مكان تحدق به الأخطار، فهي جزيرة مساحتها كيلومتر مربع تقع بين قوات الحكومة السريلانكية و«جبهة نمور تحرير تاميل إيلام». وفي عام ١٩٩٠ نزح سكان القرية، وهم ٣٠٠ أسرة تقريباً، نتيجة للقتال. ولجأ معظم الأهالي إلى مبنى مدرسة في بلدة فالاتشيناي القريبة، وعادوا بعد عام ليجدوا منازلهم قد احترقت. ومنذ ذلك الحين تتعرض القرية للقصف، ويتعرض عدد من الأهالي بمن فيهم الصغار للمضايقة والترهيب على أيدي بعض العسكريين. وقد عوقت البيئة السياسية غير المستقرة جهود التمية بشكل واضح، فبعد مرور عشرة أعوام على العودة ما زالت القرية بلا كهرباء وما زالت المرافق الخاصة بالمياه والصرف الصحي محدودة للغاية.

وخلال الزيارات المنتظمة التي كان يقوم بها موظفو «إيسكو» للقرية لتقديم الدعم لمشروع مع الأرامل، بدأوا نقاشات مع المراهقين. وكان الصغار الذين لم يجدوا من قبل فرصة للتعامل مع أناس من خارج مجتمعهم حريصين على التحدث مع الزوار والتعبير لهم عن مشاعر الإحباط بسبب نقص الفرص التعليمية والترفيهية. وحدا هذا بمنظمة «إيسكو»، بمساعدة من جمعية «أنقذوا الأطفال النرويجية»، على العمل معهم. ومن خلال عدد من حلقات النقاش شجع موظفو إيسكو المراهقين على تحديد احتياجاتهم ذات الأولوية واقتراح سبل تلبيتها. وأنشئت مجموعة رسمية هي «نادي التمية لأطفال فيفيهاناندا». ومن بين إنجازات المجموعة حتى الآن:

- زيادة مراحل التعليم في القرية (كانت تقتصر من قبل على الصفوف من الأول إلى الخامس) لتشمل الصفوف من السادس إلى التاسع، من خلال إنشاء مبنى جديد والحصول على موافقة المدير المحلي للتعليم على توفير مزيد من المدرسين.
- إعادة تسيير خدمة الحافلات المدرسية بين قرية سيفانثيفو وأقرب بلدة بعد أن كانت قد توقفت بأمر من الحاكم العسكري المحلي. وتحقق ذلك من خلال الجهود التي بذلها أعضاء النادي بالتعاون مع «إيسكو» واتحاد الجمعيات الأهلية الوطني.
- إقامة مبنى لأنشطة النادي لا يقتصر على توفير مكان للاجتماعات، واللعب، والأنشطة الثقافية لأطفال القرية الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام و١٨ عاماً، بل ويضم مكتبة صغيرة ويوفر فرصاً للتدريب المهني موجهة خصيصاً للمتسربين من التعليم.
- ادخار أموال بغرض دعم النادي وأنشطته في الأجل الطويل من خلال مدخرات أعضاء النادي التي تضاف إلى ألف دولار فاز بها النادي في مسابقة دولية لأنشطة الصغار.[٣]

واليوم صار «نادي التمية لأطفال فيفيهاناندا» نموذجاً لبرامج المشاركة مع الأطفال في شرق سريلانكا. وشجعت إنجازات هذا النادي جمعية «أنقذوا الأطفال النرويجية» على السعي لإقامة مزيد من المشروعات في قرى أخرى إما بشكل مباشر أو عن طريق شركاء محليين. إلا أن هذا العمل صادف العديد من الصعوبات التي يرتبط بعضها بشكل مباشر بالبيئة السياسية، حيث فرض الجيش السريلانكي قيوداً مشددة على حركة هيئات الإغاثة[٤]، فضلاً عن الخوف من التجنيد القسري للموظفين والأطفال على السواء على أيدي «جبهة نمور تحرير تاميل إيلام». ومن بين المشاكل الأخرى نقص القدرات أو الحماس عند بعض الوكالات المحلية للعمل بهذه الطريقة والمعارضة من جانب الأسر أو أفراد المجتمعات المحلية لمشاركة الأطفال.

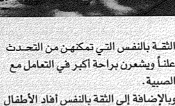
التقليد والتعديل

وعلى الرغم من هذه المصاعب ظهرت ثلاثة على الأقل من المشاريع المماثلة منذ ذلك الحين. ومن بين هذه المشاريع ناد أنشأه ويديره صغار تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ عاماً في قرية مختلطة يتألف سكانها من المسلمين والتاميل بمنطقة أمبارا حيث استمرت التوترات المتأصلة نتيجة لأعمال العنف الطائفية ونزوح السكان التاميل في مطلع التسعينات. ونُظمت أنشطة مماثلة في قرية سنهالية على مقربة من منطقة يسيطر عليها نمور التاميل وتتعرض لهجماتهم بين الحين والآخر. وشهدت تلك القرية في بعض الفترات قدراً كبيراً من انعدام الأمن فاختار أهلها خلال تلك الفترات الاختباء في غابة قريبة خلال الليل والعودة إلى منازلهم عند طلوع النهار. وقد حقق مشروعان في مناطق تسيطر عليها «جبهة نمور تحرير تاميل إيلام» درجات متباينة من النجاح. وتوقف العمل بأحد هذين المشروعين لأسباب أهمها الخشية من التجنيد القسري للأطفال وموظفي الوكالة. ويشمل المشروع الثاني ثلاثة نواد مخصصة للأطفال الذين انفصلوا عن أقاربهم. وقد أوقفت الوكالة المعنية الأنشطة بشكل مؤقت حينما كانت عملية التجنيد القسري في ذروتها. وخلال هذه الفترة فر العديد من الأعضاء الأكبر سناً ولا سيما الذكور إلى مناطق تسيطر عليها القوات الحكومية. ولكن بمجرد عودة الوضع إلى الهدوء استأنفت الوكالة المحلية عملها.

واستفادت كل من هذه المشاريع الأخيرة من تجربة سيفانثيفو، لكن النشاطات عُدلت بحيث تلائم الظروف المحلية وتلبي الاحتياجات التي حددها الأطفال. ولذلك ففي القرية المختلطة التي يتألف سكانها من المسلمين والتاميل، على سبيل المثال، كان المراهقون من أعضاء «فريق عمل الأطفال» يركزون جهودهم بوجه خاص على الأنشطة الثقافية والتعليمية وبنوا أواصر علاقات احترام وثقة متبادلة بين أبناء العرقين اللذين ما زال الانقسام بينهما يفصل بين كثير من الكبار.

وفي أحد الأندية الثلاثة الخاصة بالأطفال الذين انفصلوا عن أسرهم في المنطقة التي تسيطر عليها «جبهة نمور تحرير تاميل إيلام» قرر المشاركون دعم أقرانهم الذين يعيشون في بيوت غير قادرة على تلبية حاجاتهم الغذائية الأساسية. فوافق كل عضو على توفير كمية بسيطة من الأرز من وجبته اليومية. وفي فترات منتظمة يحضر المشاركون ما جمعوه من أرز إلى اجتماع النادي ويختارون معاً طفلاً منهم أو من أبناء المجتمع المحلي للتبرع لأسرته بالأرز.

ورغم تنوع الأنشطة نفسها بين المشاريع المختلفة فهناك أوجه تماثل فيما يتعلق بدور موظفي الوكالة. وفي جميع الحالات يُوظف واحد أو أكثر من العاملين الميدانيين في العمل مع مجموعات من المراهقين بشكل يومي. وهؤلاء الموظفون هم عموماً شبان في العشرينات من عمرهم وكثيراً ما يكونون من المناطق المحلية. وقد تلقوا جميعهم تدريباً مكثفاً (من جمعية «أنقذوا الأطفال» النرويجية وشركائها) بهدف تعريفهم بوضع الأطفال المتأثرين بالصراع أو النازحين والتحديات اليومية الكثيرة التي يواجهونها. وجرى تدريبهم أيضاً على العمل بأسلوب يشجع ويسهل الأنشطة بدلا من توجيهها. وهذا أمر غير مألوف إلى حد بعيد في مجتمع يُطلب فيه من الأطفال عموما إطاعة تعليمات الوالدين، والمدرسين وزعماء المجتمع المحلي.



وفي إطار عملهم على مستوى القرية يدعم العاملون الميدانيون نشاط الأطفال بأسلوب هادئ. ويقول بعض المشاركين في مشاريع مختلفة إنهم يقدمون النصح حينما يتعين اتخاذ قرار أو عندما تنشأ مشكلة معينة. وتقول إحدى مجموعات المراهقين إن موظفي الوكالة قد يقومون بدور شبيه بدور الأب، أو المدرس، أو الصديق حسب الموقف واستجابة للاحتياجات المطلوبة. إلا أن المشاركين يتولون بأنفسهم اتخاذ القرار وتنفيذ الخطط.

ومن بين المهام الحيوية الأخرى المنوطة بالموظفين بناء الثقة بين الآباء وغيرهم من الكبار. فهذه أنشطة لم يسبق لها مثيل في تلك المجتمعات. فالصغار لا يتولون زمام المبادرة وحسب، بل ويفعلون ذلك في مجموعات قد لا يقر الكبار في العادة تكوينها لاعتبارات تخص الاختلاط بين النوعين، أو الانتماء العرقي، أو الوضع الاجتماعي. ومن خلال زيارة الآباء وزعماء المجتمع المحلي بانتظام والتحدث معهم بخصوص بواعث قلقهم تمكن العاملون الميدانيون من إتاحة المجال لمشاركة الصغار وحماية تلك المشاركة.

فوائد الأنشطة التي تقوم على المشاركة

العمل في مشاريع تقوم على إشراك الصغار بأسلوب هادف ليس بالخيار السهل. فعلى الرغم من أن المشاركين أنفسهم قد يتولون المسؤولية عن قدر كبير من العمل في الإدارة اليومية للأنشطة فهذا لا يخفف عبء العمل والنفقات عن كاهل الوكالة. بل على العكس، فدعم الأنشطة ومراقبتها باستمرار ضروريان لضمان أمن ورفاه المشاركين وهم مجموعة من الطرق التي يستفيدون من خلالها. ففي المقام الأول تتقدم البرامج بنجاح واضح، وتشجع الصغار على القيام بعمل إيجابي من أجل تطوير حياتهم ومجتمعاتهم. وعندما سُئل المشاركون إن كانوا يفضلون التخلي عن المسؤوليات وترك إدارة النوادي للكبار أصروا على أن هذه فكرة سيئة. وكان من بين ردودهم التعليقات التالية: «لا يمكن الاعتماد دائماً على الكبار»، و«نريد أن نقرر. يمكننا أن نفعل ما يحلو لنا»، و«في نواد أخرى (يديرها الكبار) يأتي الأطفال متأخرين ساعة. وهنا يأتون مبكرين نصف ساعة».

الثقة بالنفس التي تمكنهن من التحدث علناً ويشعرن براحة أكبر في التعامل مع الصبية.

وبالإضافة إلى الثقة بالنفس أفاد الأطفال أنهم اكتسبوا أيضاً ثقة في كفاءتهم كمجموعة. وفي كثير من المشاريع قام المشاركون بأنشطة لم يسبق أن مُورست في مجتمعاتهم مثل تنظيم حملة ضد تعاطي الكحول أو الإشراف على مناسبة احتفالية في القرية. وفي البداية كان ذلك مثيراً للقلق والشك عندهم، ولكن من خلال تنفيذ خططهم وتحقيق بعض النجاح زادت ثقتهم وشجعهم ذلك على الدخول في تحديات جديدة.

> «في نواد أخرى (يديرها الكبار) يأتي الأطفال متأخرين ساعة. وهنا يأتون مبكرين نصف ساعة.»

يقومون بأنشطة كثيراً ما تشكل تحدياً للوضع القائم. وعلاوة على ذلك يتعين بناء قدرة المشاركين الأكبر سناً على توفير القيادة الفعالة، وينبغي أن يتم ذلك بشكل مطرد ومتواصل من خلال القيام بمبادرات تستهدف تدريبهم.

وحتى يكون الجهد المطلوب مستحقاً لما يُبذل فيه من عناء لابد من وجود فوائد واضحة لاتباع مثل هذا الأسلوب. وقد وصف الصغار المشاركون في المشاريع المختلفة

وبالإضافة إلى الحيوية التي تتبدى في الأنشطة، تشمل فوائد هذا الأسلوب التطور الشخصي للمشاركين. وفي كل المواقع التي جرت زيارتها تحدث المشاركون باستفاضة عن الثقة الكبيرة بالنفس التي اكتسبوها وكذلك الثقة بقدراتهم كنتيجة مباشرة لمشاركتهم. ووصفت البنات على وجه الخصوص الفرصة التي منحتها إياهن الأنشطة للتغلب على الخجل والتقاليد الاجتماعية المقيدة. وقد صرن الآن يملكن

ويلاحظ المتابعون للمشروعات من خارجها الفائدة الجمة التي عادت على المشاركين فيما يتعلق برفاههم على المستوى النفسي والعاطفي، على رغم أن الأطفال لم يشيروا إلى ذلك صراحة. ولم تُجر أي دراسات في سريلانكا توضح بجلاء ما أحدثته البرامج القائمة على المشاركة من تغير في هذا الصدد. إلا أن كل موظفي الوكالات أعربوا عن اقتناعهم بأن تغيرات كبيرة تحققت خلال عمر البرنامج. وقد يُعزى هذا في جانب منه إلى قيام هذه البرامج بجمع الأطفال معاً وتسهيل إقامة علاقات وثيقة تقوم على الثقة والتعاون في وضع أدى فيه الصراع والنزوح إلى تفتيت كثير من الروابط الاجتماعية. وعلاوة على ذلك فقد كان للفرصة التي

أُتيحت للأطفال لاستكشاف إمكاناتهم وإدراك فاعليتهم كأفراد وكمجموعات. أو باختصار تمكينهم. فوائد كبيرة على المستوى النفسي الاجتماعي.

وقد شعرت المجتمعات المحلية بآثار هذه النشاطات بطرق إيجابية عديدة. ففي القرية التي يتألف سكانها من التاميل والمسلمين، على سبيل المثال، تقدم «مجموعة عمل الأطفال» المساعدة للأهالي من العرقين في الجنائز وحفلات الزفاف. وفي القرية السنهالية الواقعة على الخطوط الفاصلة يخطط الأطفال لحملة لزراعة الأشجار كي توفر ملجأ ولحماية البيئة المحلية. وإلى جانب إسهامات «نادي التنمية لأطفال فيفيهاناندا» المذكورة آنفاً، ينظم الأعضاء أيضاً شهرياً أنشطة شرامادانا (تطوع مجتمعي)، ويقدمون مرطبات للمشاركين، وينظمون أنشطة ثقافية للترفيه للقرية بأكملها. ويقول ناظر المدرسة المحلية إنه يعتمد على أعضاء النادي في مساعدته في تنظيم الأحداث الرياضية وغير ذلك من الأنشطة الخاصة بتلاميذه. وطلب المشاركون في مشروع الأطفال المنفصلين عن أسرهم في المناطق التي تسيطر عليها «جبهة نمور تحرير تاميل إيلام» تدريباً على الإسعافات الأولية. وبسبب النقص الكبير في المنشآت الصحية والعقبات التي تعترض الوصول إلى العيادات التابعة للحكومة يريد هؤلاء الأطفال أن يكونوا قادرين على التصدي للحالات الشائعة والخطيرة مثل لدغ الأفاعي. واستجابت الوكالة من خلال دعوة الصليب الأحمر المحلي لتنظيم تدريب على مدى ثلاثة أيام، وهو أول تدريب يجرونه لمتدربين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. ويحرص المتدربون الآن على وضع المهارات الجديدة التي اكتسبوها في خدمة أبناء القرية.

وهناك دلائل تشير إلى أن هذه الجدية والروح المجتمعية لدى الأطفال قد تدفع الكبار في اتجاه الأعمال التي تخدم المجتمع. فمثلاً في قرية سيفانثيفو أفاد ناظر المدرسة نفسه بأنه قبل إنشاء النادي لم يكن يأتي بانتظام سوى خمسة أو ستة من الآباء إلى اجتماعات «جمعية التنمية الطلابية» التي أُنشئت بغرض أن تكون منتدى يمكنهم من خلاله دعم المدرسة وتعليم أبنائهم. ولكن مع بدء نشاط النادي زاد عدد الحضور بشدة، ويشارك الآن زهاء ١٥٠ من الآباء. لقد أخلى الشعور العام بعدم المبالاة الساحة ليحل محله الاهتمام بالوسائل التي يمكن من خلالها تطوير القرية.

ومن السابق لأوانه أن يمكن بوضوح تبين الشكل المحتمل لتأثر أفراد المجتمع الكبار بأنشطة الأطفال في المشاريع الأخرى. وقد كان أكبر التحديات التي أفاد المشاركون بأنهم واجهوها هو موضوع تعاطي الكحوليات. وبرغم أن أسباب هذه الظاهرة كثيرة دون شك، فثمة عامل يؤدي فيما يبدو إلى تفاقمها إلى حد بعيد، وهو الصراع نفسه الذي أزهق الكثير من الأرواح ودمر الكثير من المنازل وأسباب الرزق. ولن تكون الإضافة إلى ما تحقق من نجاح أولي، وتمكين الأفراد والمجتمعات من التغلب على القنوط الذي يؤجج ظاهرة تعاطي الكحوليات، عملية سريعة أو سهلة. إلا أن المثال الواضح المتمثل في الأطفال الذين تجاوزوا معاناتهم ونظموا أنفسهم كي يطوروا حياتهم وقراهم لا بد بالتأكيد أن يلهم كبارهم ويشجعهم على المدى الطويل.

منح الأطفال فرصة حقيقية للمشاركة قد يكون استراتيجية فعالة للغاية.

ملاحظات ختامية

كانت وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية تركز عادة في حالات الصراع والنزوح على حماية الصغار وتقديم الخدمات بنفسها وبالاستعانة بشركائها المحليين. وفي هذا الإطار قد يبدو العمل على تشجيع المشاركة ترفاً أو حتى تشتيتاً للجهود. غير أن منح الأطفال فرصة حقيقية للمشاركة قد يكون استراتيجية فعالة للغاية. فالنتيجة لم تقتصر على تعزيز قدرات الصغار على حماية أنفسهم وتطوير أنفسهم وحسب، بل وزيادة ثقتهم في قدرتهم على التصدي للكثير من التحديات التي تتعرض لها الحياة في مثل تلك الظروف غير المستقرة.

وفي وقت كتابة هذا التقرير يسود في سريلانكا وقف لإطلاق النار يُؤمل أن يفضي إلى سلام آمن. ويرى موظفو الوكالات أنه إذا عاد العنف ومعه المزيد من حالات النزوح فسيكون الأطفال الذين شاركوا في هذه المشاريع جاهزين للتعامل مع ذلك الظرف وقد يقومون بدور مهم في دعم الأطفال الآخرين ومجتمعاتهم. وتشير الدلائل التي تقدمها هذه المشاريع الصغيرة في شرق سريلانكا إلى أن المشاركة بالغة الأهمية لضمان الحماية للصغار في الأجل الطويل.

جيسون هارت باحث في «برنامج الأطفال والصراع المسلح» في «مركز دراسات اللاجئين» بجامعة أكسفورد. وقد تلقى تعليماً في الأنثروبولوجيا في جامعة لندن، وأجرى بحوثاً في الأردن، والأراضي الفلسطينية المحتلة، ونيبال، وبوتان، وسريلانكا. وله مقالات منشورة في القومية، وحقوق الطفل، والمعونات الإنسانية، وقدم المشورة لمنظمات مثل «صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)»، و«أنقذوا الأطفال»، و«كير انترناشونال». ويمكن مراسلته على عنوان البريد الإلكتروني: jason.hart@qeh.ox.ac.uk

البحث الذي استند إليه هذا المقال هو جزء من دراسة عن مشاركة الأطفال في برامج الإغاثة الإنسانية تناولت بلدين، وهي ممولة من وكالة التنمية العالمية الكندية (CIDA).

عنوان البريد الإلكتروني لإيسكو (المنظمة الشرقية للاعتماد على النفس ونهضة المجتمع) هو: escoo@sltnet.com

١ لمزيد من التفاصيل بخصوص عمل الجمعية في سريلانكا انظر /www.savethechildren.lk

٢ انظر www.unicef.org/crc/crc.htm

٣ انظر www.takingitglobal.org/action/yiaa-2001.html

٤ خفت حدة هذا الوضع إلى حد بعيد منذ وقف إطلاق النار في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠١ والتوقيع بعد ذلك على مذكرة التفاهم بين حكومة سريلانكا وجبهة نمور تحرير تاميل إيلام» في فبراير/شباط عام ٢٠٠٢.

نشر نتائج الأبحاث عن الأطفال والمراهقين الفلسطينيين

بقلم: نور الضحى شطي

على امتداد ما يزيد على نصف قرن من الزمان عاش الأطفال الفلسطينيون ومقدمو الرعاية لهم عيشة مؤقتة في المشهد الدرامي والملتهب سياسياً للشرق الأوسط.

لقد كان هؤلاء الأطفال أسرى أشكال متعددة من الصور النمطية، على الصعيدين الأكاديمي والشعبي. فقد قُدّموا، كما قدم آباؤهم وأجدادهم من قبل، على صورة ضحايا سلبيين محرومين من نعمة الحماية الدوليّة. وأصبحوا المستفيدين من عدد من المساعدات الإنسانية المبنية على أساس النموذج الغربي لنمو الطفل والمقاربة النفسية الاجتماعية للتدخّل.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٩، شرع في إجراء بحث يدرس آثار التهجير القسري المطوّل والصراعات المسلحة على حياة الأطفال والأحداث الفلسطينيين في كل من لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وغزة.[١] وقد حدد المشروع عدة أهداف كان أحدها رأب الصدع النظري والتطبيقي الشائع في معظم الأبحاث المجراة على اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط. والهدف الثاني كان اختبار ومواجهة بعض الافتراضات الغربية الطبّية والتنموية المتعلقة بنمو الطفل والمراهق. أما الهدف الثالث فكان المشاركة في بحث متعدد الأغراض والمشاركين فيه لاستخلاص أوجه التشابه والاختلافات بين مختلف المجتمعات الفلسطينية اللاجئة المفصولة عن بعضها البعض لما يزيد على خمسين عاماً بواسطة الحدود الوطنية لدول مختلفة.

صبي فلسطيني مستلماً وجبته اليومية من الأونروا، مخيم الدهيشة، الضفة الغربية.

Jorgen Schytte/Still Pictures

سياق كل موقع من المواقع الميدانيّة

لبنان: استقبل لبنان في عام ١٩٤٩ حوالي ١١٠ آلاف لاجئ فلسطيني من دولة إسرائيل الناشئة حديثاً. وفي نهاية عام ٢٠٠١ كان هناك ٣٨٥ ألف لاجئ مسجل في لبنان، يقيم ٥٦٪ منهم في مخيمات معترف بها. ولا يمنح لبنان اللاجئين فيه حقوقاً مدنية. ولا يحق للاجئين الالتحاق بالمدارس الحكومية أو استعمال الخدمات الصحية الحكومية. أما الخدمات الصحية والتعليمية المتوفرة (للاجئين الفلسطينيين) فإنها خدمات توفرها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة. ولا يحق للفلسطينيين العمل في لبنان وتبلغ نسبة العاطلين عن العمل بينهم ٤٠٪.[٢]

سوريا: يقيم ٢٨٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، والبالغ عدد المسجلين منهم ٣٩٦ ألفاً، في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كل حقوق المواطنة باستثناء حق التصويت. وتوفر الأونروا الخدمات الصحية والتعليمية. وإضافة إلى ذلك يحق للاجئين الفلسطينيين الاستفادة من الخدمات الصحية والتربوية الحكوميّة. كما يلتحق شباب فلسطينيون كثيرون بجامعتي دمشق وحلب. وإذا ما وجد تمييز ضدهم فإنما هو في التصرفات الشخصية لصاحب القرار أكثر مما هو مجسد في التشريعات والقوانين.

الأردن: يوجد في الأردن أكبر عدد من اللاجئين المنفيين عن ديارهم. فالمليون وست مائة واثنان وستون ألف لاجئ المسجّلون لدى الأونروا يشكلون حوالي ٣٤٪ من مجموع سكان البلاد يقيم ١٨٪ منهم في مخيمات. كما أن عدد السكان الفلسطينيين في الأردن قد زاد داخلياً من خلال الموجات المتعاقبة من الهجرة القسرية. وتوفر الأونروا الخدمات الصحية والتعليمية، ولكن التمتع بالخدمات الصحية والتعليمية الحكومية ممكن أيضاً. الأردن هو القطر العربي الوحيد الذي يمنح بعض اللاجئين الفلسطينيين حقوق المواطنة.

الضفة الغربيّة وغزة: يبلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي ١.٩ مليون فلسطيني، ٣١.٥٪ منهم لاجئون و ٢٧٪ من هؤلاء اللاجئين يقيمون في مخيمات. معظم الخدمات الصحية والتعليمية تقدمها الأونروا. كما أن معظم فرص العمل موجودة داخل قطاع غزة، في الحكومة، وفي مدارس الأونروا، أو في الزراعة. وقبل اندلاع الانتفاضة الأخيرة، كان البعض يعملون في إسرائيل.

نتائج الأبحاث

أجري البحث على مرحلتين: المرحلة الأولى كانت بأسلوب البحث المشارك على مستوى المجتمعات المحلية، أما المرحلة الثانية فكانت على مستوى العائلة، حيث شارك في البحث عشرون عائلة في كل موقع ميداني. تضمنت أدوات البحث المستخدمة في جمع المعلومات: جمع الروايات وتاريخ حياة العائلات، مع التركيز على الأحداث الهامة، جمعت من أطفال وبالغين من مختلف الأجيال ولكن ضمن تلك العائلات. كما جمعت من خلال مقابلات شبه مرتّبة مع أشخاص هم مصدر معلومات رئيسية، وكذلك من خلال مقابلات جماعية مع رجال ونساء وأطفال في البيوت وفي المدارس، وعن طريق مراقبة المشاركين.

بعض الموضوعات أعيدت وكررت مرات عديدة، بما في ذلك استعادة ذكريات الحياة في فلسطين، والمعلومات عن النكبة التي أدت إلى طرد اللاجئين الفلسطينيين من فلسطين التي كانت سابقاً خاضعة للانتداب البريطاني، والشعور بالانتماء للهويّة الفلسطينية، والشعور بالتمييز، وإدراك

الانحيازات المستندة إلى الجنس داخل المجتمع الفلسطيني المحلي.

أ) الحياة في فلسطين

الجيل الأول (أجداد) اللاجئين استعادوا ذكريات الحياة في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، ورووها شفهياً، إذ إن هذا الاستذكار هو ذو أهمية بالغة في نقل «حقيقة» فلسطين للأطفال والمراهقين، وكذلك في نقل تجربة الأمان والسعادة التي كانت تغمر المجتمع قبل اقتلاعه من جذوره ثم طرده وتحويله إلى لاجئين.

«كنا رعاةً نحرث الأرض ونحصدها ونجمع ثمار الزيتون... لم نكن نزرع العنب، وكنا نزرع الذرة والقمح والذرة الصفراء، بارك الله في تلك البذور الثلاث. وكان عندنا حليب ولبن، وزيت وجبن... علمني معلم كان يتلقى كمية من القمح أو الذرة الصفراء أجرة تعليمي».
(رجل من الجيل الأول.)

ب) النكبة

تظهر ذكريات الرحلة إلى المنفى في حكايات وروايات تاريخ الحياة في جميع العائلات. الجيل الأكبر سناً يستذكر طريقة حياة الفلاحين، بينما الجيلان الثاني والثالث يركزان على «حقّ العودة» أو ما يدعوه البعض بـ «حلم العودة». وأحياناً يتحدث الجدود في العائلة عن هروبهم الفعلي من فلسطين للمرة الأولى. أما بالنسبة للأولاد والأحفاد، فإن هذا درس مؤثر للغاية في المخاوف التي واجهها الجيل الأول وكان يخجل من الاعتراف بها في الماضي. وقد تحدث الكثيرون عن مخاوف كانوا يشعرون بها على حياتهم وهم يواجهون قوة عسكرية أقوى منهم، حين لم يكن يتوفر لدى قرية بأسرها سوى بضع بندقيات قديمة.

«كنت في العشرين من عمري... في العاشرة دخل اليهود واحتلوا القرية. كانوا يهددوننا بأنهم سيطلقون النار علينا إن نحن بقينا. ... توجه الناس إلى الصليب الأحمر وطلبوا الرحيل لأن اليهود أرادوا أن يقتلونا ولم يكن هناك أي أمان... عائلتي تركت كل شيء وراءها ورحلت، ولم نحمل سوى بعض بطانيات على حمارين».
(امرأة من الجيل الأول.)

ج) الهُويّة الفلسطينية

وجدنا أن الهوية الفلسطينية أعيد بناؤها عن وعي وإدراك، مثلاً من خلال رواية الحكاية الشعبية والذاكرة الشفهيّة. كما تدعم هذه الهويّة عوامل خارجية – مثل سياسات الحكومة المضيفة لهم – التي تبرز شعور «الموقف من الآخر». ويظهر أن هذا الوعي التاريخي آخذ بالتضاؤل والوهن بينما يتضاءل تعلم الأجيال الأصغر سناً ومعرفتها بماضيها.

«تحكي لي جدتي عن فلسطين. إنها كقاموس لديها الكثير من الحكايات تحكيها لنا عن فلسطين... ليتني أستطيع زيارة فلسطين...».
(شاب من الجيل الثالث، عمره ١٧ عاماً.)

د) الشعور بالتمييز

تباين الشعور بمواجهة التمييز تبايناً ملحوظاً من بلد إلى آخر. ومع أن جميع المقابلات تضمنت تعبيراً عن هذا الشعور فإن هذا الإحساس بالموقف من الآخر («أنت لست منا») والإحساس بالتهميش كان أقوى تعبيراً وحدةً في لبنان، حيث تكلم الآباء عن حرمانهم من حقوقهم المدنية من قبل الحكومة اللبنانية كما أعرب الأطفال والشباب عن شعورهم بالعزلة والتمييز ضدهم. ومع أن معظم الحقوق المدنية في سوريا ممنوحة للاجئين الفلسطينيين هناك، إلا أن ثمة شعوراً بالموقف من الآخر.

«أناس كثيرون من الخارج يظنون أننا فظيعون وأننا جميعاً سيئون. هم يدعوننا «المخيّميّة» حتى عائلة أختي التي تعيش في الزرقاء، تقول إن الناس في المخيم زبالة لا خير فيهم ولا نفع لهم، بل هم بقر الخ...».
(صبي في الثالثة عشرة، من الجيل الثالث.)

ضمن هذا الإطار الواسع لقضية التمييز سمعنا آراء عديدة وأقوالاً كثيرة حول الحياة في مخيمات اللاجئين. كان من المستحيل أن نعزل قضايا معينة، مثل الاكتظاظ والعنف وعلاقات القرابة والزواج المبكر عن «ثقافة الفقر» العامة وغياب المؤسسات البلدية القادرة على توفير الدعم للأفراد.

«الاكتظاظ يجعلنا أكثر قرباً لبعضنا البعض... حيث تحدث مشكلة فإننا نسمع الصراخ في بيوتهم. إن أهم مشكلة هي ضيق المكان. الأطفال لا يستطيعون أن يلعبوا. والناس يطلبون من الأهل أن يبقوا أطفالهم داخل البيوت».
(امرأة من الجيل الثاني.)

«خسائرنا المعنوية أعظم من خسائرنا المادية. حين كانت شاباً، كان لدي طموح بأن أكوّن عائلة متعلمة، لكني لم أتمكن من فعل الكثير من أجل أطفالي بسبب الحرب والتهجير. لقد هجرّنا خمس أو ست مرات وكنا في كل مرة نفقد كل شيء ونجد أنفسنا مجبرين على البدء من جديد».
(رجل من الجيل الثاني.)

هـ) الانحياز لأحد الجنسين

ظهرت على نطاق واسع تقارير تتحدث عن العنف المنزلي والتمييز ضد الإناث في البيت والمدرسة. ومعظم هذا العنف بنيوي ومؤسساتي. وفي بعض الأحيان تلجأ الفتيات إلى الزواج المبكر كوسيلة للهروب من طغيان العائلة أو طغيان الذكر، وفي أحيان أخرى يفرض هذا الزواج عليهن فرضاً بهدف تحسين أوضاع عائلاتهنّ الماديّة أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

«جاء خاطب يطلب يد أختي. كانت أمي هي التي أجبرتها على الزواج، وليس أبي... كانت الأولى في المدرسة، لكن أمي أصرت أن تتزوج أختي. أجبرتها على الزواج من أول خطيب جاء يخطبها... كانت أختي في الخامسة عشرة حين تزوجت.
(فتاة في الرابعة عشرة/ من الجيل الثالث.)

«هناك فوارق في التفكير بين تفكيري وتفكير والديّ. حين أشعر بالملل أحب أن أخرج من البيت، ولكن أمي تفضل أن أبقى في البيت. يمكنني أن أرى بوضوح التمييز بين الأولاد والبنات – يستطيع الأولاد أن يمضوا 24 ساعة خارج البيت لكننا نبقى في البيت. صحيح أنه من الأفضل للبنات أن يبقين في البيت، لكنه أمر ممل...».
(فتاة من الجيل الثالث.)

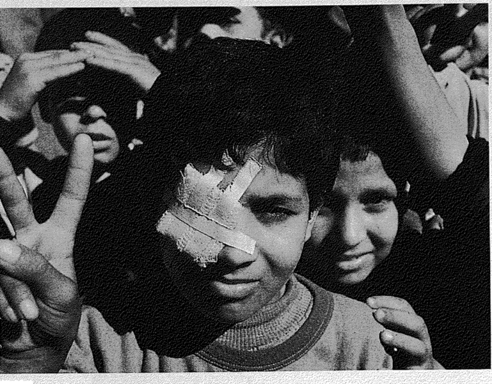
قضايا وهموم أثارها مراهقون فلسطينيون

من أهم القضايا التي برزت في جميع المواقع الميدانية الخمسة التي أجريت الأبحاث فيها، كان موضوع قلق الشباب على هويتهم كفلسطينيين ولاجئين ومقيمين في المخيمات، وكمسلمين أو مسيحيين. يظل نقل الهوية الفلسطينية أمراً هاماً. إن وجود أفراد من الجيل الأول في العديد من العائلات الموسعة يعتبر أمراً بالغ الأهّمية. أما الجيل الثاني فإنه أقل إطلاعاً على فلسطين، كما أن معلومات الجيل الثالث أقل من ذلك – ربما معرفة باسم القرية الأصلية في فلسطين، ولكن ليس أكثر من ذلك. وقد أوجدت سياسة التجنيس في الأردن سكاناً منقسمين حيث الطبقات الوسطى مندمجة اندماجاً جيداً في المجتمع الأردني، بينما تكون الطبقات الأدنى أكثر قرباً وانتماء إلى السكان الفلسطينيين اللاجئين. وفي سوريا، يميل اللاجئون الفلسطينيون إلى التزاوج مع سكان مخيمات اللاجئين. ويبدو أن هذا مرتبط بالشعور المنتشر على نطاق واسع بالتمييز ضدهم كلاجئين بين أبناء البلد المضيف. كما برزت قضية التعليم كقضية بالغة الأهمّية في جميع مواقع إجراء البحث، مع أن الطموح للحصول على مستوى أعلى من التعليم تعامل معه البعض بشيء من التردد بسبب الفرص القليلة والمحدودة جداً لتحصيل تعليم جامعي (خصوصاً لبنان). إضافة إلى ذلك هناك شعور متنام باضطراد بأن فرص حصول



الفلسطينيين على عمل هي قليلة نادرة، وحتى إذا توفر مثل هذا العمل، فإن الأجور تكون منخفضة. وكان ينظر إلى هذه العوامل على أنها لا تشجع عدداً كبيراً من المراهقين على متابعة تحصيلهم المدرسي. وفي بعض المواقع الميدانية كان هناك تنافس شديد للتسجيل في مدارس الأونروا (لبنان)؛ وفي مواقع أخرى كانوا يرفضون تماماً (الأردن).

وإجمالاً، كانت بواعث قلق المراهقين تتمثل في جودة التعليم، ومرافق التعليم المحدودة والمكتظة، وغياب التربية البدنية، ونقص المكتبات وأجهزة الكمبيوتر، وندرة أماكن اللعب، والفرص الضئيلة لتحصيل التعليم الجامعي.



فتى فلسطيني معصوب العين جرّاء إصابة تسبب بها الجيش الإسرائيلي بعد أن أمسك وهو يرمي الحجارة على الجنود، غزة.

لقد برز من كثير من المقابلات التي أجريت فهم مشوّه وغير واضح للتّاريخ الفلسطيني. وكان هناك ميل للخلط بين التواريخ وأسماء الحكام السياسيين. إضافة إلى ذلك، فإن الفترة الممتدّة ما بين عام ١٩٦٧ و ١٩٩٠ بدت وكأنها لا تستتبع أي شعور بوقوع أي حدث ذي أهمية بالنسبة للفلسطينيين. وهذا أمر مرتبط ارتباطاً مباشراً بعدم توفر أي منهاج تعليم فلسطيني في مدارس الأونروا في أي من مواقع البحث الميدانية الخمسة. وحتى زمن قريب، كان على مدارس الأونروا أن تتبع المنهاج التعليمي الوطني، وبالتالي تفسير التاريخ في البلد المضيف. وأخيراً، أدى الضغط الدولي إلى بذل بعض الجهد لتعليم التاريخ الفلسطيني إضافة إلى التاريخ اللبناني في مدارس وكالة الأونروا في لبنان. ورأى معظم الشباب الفلسطينيين في الهجرة خياراً ممكناً لتحسين ظروف معيشتهم، وهو ما يعكس شعوراً بفقدان الثقة في إمكانية تحقيق تسوية عادلة للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وفي محصلة المعلومات التي توفرت من سوريا فقط لم تبرز الهجرة كموضوع رئيسي، ربما بسبب الشعور المتعاظم بالتضامن مع شعور بقية السكان باليأس وانعدام الأمل بالحل. أما التضامن العائلي فلا يزال يعتبر أمراً هاماً، وقد تحدث معظم الشباب عن القيام بتضحيات من أجل أفراد العائلة.

وفيما يتعلق بالشعور بالتمييز بين الجنسين فإن هذا الشعور برز واضحاً لدى الفتيات المراهقات في معظم التقارير الميدانية. لقد شكت الفتيات من أنهن أجبرن على تقييد حركتهن وحريتهن في التعبير، وأنهنّ يعطين واجبات مرهقة للغاية في البيت، وأنه يتوقع منهن أن يتركن فرص التعليم تذهب لأخوتهنّ أولاً. كما وردت تقارير تفيد بأن الزيجات «المرتبة» أو المبكرة لا تزال واسعة الانتشار.

وفيما يتعلق بالعنف في المدرسة وفي البيت، إضافة إلى الإساءات المرتبطة بجنس المساء إليه، فقد تحدثت التقارير عن وجودها ولكن كان من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه الظواهر آخذة بالنمو والازدياد أو أنها مشكلة متواصلة مزمنة. الإيذاء والإساءات في البيت، لفظية كانت أم جسديّة أم نفسيّة – بدت وكأنها تتواصل وتسمر، حيث الآباء يؤذون زوجاتهم، والآباء والأمهات يؤذون أطفالهم، والأولاد يؤذون البنات. لقد ناقش كل جيل من الأجيال الثلاثة عادات الضرب كعقوبة في المدارس وفي البيت من أجل السيطرة والتحكم بالسلوك غير المقبول اجتماعياً، أو لإجبار الفتيات على الرضوخ لقرارات اتخذها نيابة عنهن من هم أكبر منهن سناً. هذه الخصائص السلوكية مقبولة كجزء من العادات والتقاليد، على الرغم من تزايد الكراهية لها بين الشباب.

واشتكى جميع الأطفال والمراهقين تقريباً الذين شاركوا في الدراسة من الاكتظاظ، ومن انعدام فرص الخلود للنفس (الخلوة) وانعدام وجود المساحات الخضراء. كما ناقشوا مشكلات المخيمات المزدحمة، وشبكات الصرف الصحي السيئة، وانعدام الخدمات العامة، وانعدام وجود المكتبات العامة، وأماكن اللعب أو النوادي حيث تستطيع الفتيات أن يلتقين. فالمساحات العامة الوحيدة المتوفرة خارج البيت هي الشوارع والأزقة بين البنايات.

والنشاط السياسي واسع الانتشار بين الشباب والشابات على حد سواء، وهو يوفر لمتعاطيه مكانة وهيبة اجتماعية بين أقرانه. لقد برزت المشاركة الناشطة في الأحداث السياسية كآلية مجاراة رئيسة (للواقع) مانحة هؤلاء الشباب الإحساس بالأمل إن لم يكن الاختيار، في تقرير مستقبلهم.

وماذا بعد؟

إن الأطفال والمراهقين الفلسطينيين أفراد ناشطون ذوو وعي وإدراك سياسي، تحملوا ويتحملون عبء ومسؤولية الاعتناء بأنفسهم وعائلاتهم. وهم يدركون مدى الظلم وعدم المساواة الفاضح، وغياب البنى التحتيّة، والفرص والحقوق التي ورثوها. ويتمثل ردهم على هذه الأوضاع في تركهم المدارس قبل الأوان والبحث عن عمل أو الدخول في زواج مبكر. وهم في كل هذا يعتمدون على دعم ومساندة عائلاتهم وأقربائهم ضمن المجتمع المحلي، كما يجدون العزاء والسلوان في الدين وفي ممارسة النّشاط السياسي.

إن وضع البرامج والسياسات باسم هؤلاء ونيابة عنهم يجب أن يبدأ بإسهاماتهم هم. ولكن، لسوء الحظ، فإن العديد من البرامج والمساعدات الإنسانية للمراهقين إنما تنشأ وتنطلق من منطلقات وبدايات بعيدة عن الواقع الميداني. وفي الغالب ينظر العاملون المحليون إلى هذه البرامج على أنها ليست ملائمة تماماً؛ وغالباً ما يبذل الكثير من الجهد على المستوى المحلي لتعديل وإصلاح قياسات وأحجام مثل هذه المشاريع. وخلال فترة الدراسة قمنا بمراقبة ومساندة الجهود التي بذلها أحد المكاتب الوطنية (في أحد الأقطار المضيفة) لإعادة ترتيب برنامج تحت عنوان «كيف تكون أباً أو أماً صالحاً» أعد للعائلات الفلسطينية، وتحويله إلى شيء يمكن أن يجده المجتمع المحلي مفيداً. وفي نهاية المطاف، وضع المشرفون الاجتماعيون وفريق الارتباط برنامج «الزواج السليم»

للمراهقين استخلصوه من مواد البرنامج الأصلية. تحتاج المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة لأن يشركوا الشبيبة في عملية التخطيط كلها، وفي تصميم وتنفيذ المشاريع لفائدة هؤلاء الشباب. إننا نشجع بقوّة على عكس اتجاه العلاقات القائمة حالياً بين المنظمات الدولية والمجتمعات المحلّية بحيث تكون البرامج حساسة ثقافياً تشكلها الأولويات المحلّية.

وفي سياق الأطفال والفتيات الفلسطينيين اللاجئين فنحن نوصي بقوّة بالإصغاء لهمومهم التي عبروا عنها في هذه الدراسة. يجب أن يتضمن هذا إنشاء مساحات للأطفال والفتيان ليعبروا عن أنفسهم بدنياً من خلال الملاعب والمراكز (خاصة بالنسبة للفتيات) ومن خلال دعم المكتبات العامة ومراكز الكمبيوتر والمراكز الثقافية. ثم إن التاريخ الفلسطيني في حاجة لأن يروج له ويعمم من خلال التعليم بشكليه الرسمي وغير الرسمي. وإذ أخذنا في الحسبان القيمة العالية والأهمية الكبيرة المعطاة للتعليم في المجتمع الفلسطيني، فإننا في حاجة إلى حوار يقوم بين البيت والمدرسة لمعالجة مشاكل عنف المراهقين. وأخيراً نحن نوصي بوضع برامج دولية تجمع أطفال اللاجئين من لبنان وسوريا والأردن وغزة والضفة الغربيّة كي يلتقوا ويتقاسموا التجربة ويعززوا روابطهم بالمجتمعات المحلية لبعضهم البعض.

نور الضحى شطي هي نائب مدير مركز دراسات اللاجئين.
عنوان البريد الإلكتروني:
dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk

تم تمويل هذا المشروع عن الأطفال والمراهقين من قبل «مؤسسة آندرو و. ملون». النص الكامل وتقرير الدروس المستقاة متوفرة على موقع مركز دراسات اللاجئين: www.rsc.ox.ac.uk/ lessonslearned.htm

١ فرق البحث الفلسطينية الخمسة التي أنجزت هذا المشروع كانت تحت إشراف المؤلفة بالنسبة للفرق العاملة في لبنان وسوريا والأردن. أما الفريقان العاملان في الضفة الغربية وغزة فكانا تحت إشراف البروفسور غيليان هندت، كلية الدراسات الصحية والاجتماعية، جامعة واريك. وكان المشرفون المحليون على فرق البحث هم: الدكتور أ. ثابت، من مركز أبحاث الخدمات الصحية في غزة (غزة)، والدكتور س. الزروع، وزارة العمل في السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية)، والدكتور ر. فرح، CERMOC (الأردن)، والدكتور ب. سرحان، جمعية الخدمات الاجتماعيّة (لبنان)، والدكتورة أ. عبد الرحيم، الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات (سوريا).

٢ لمزيد من المعلومات، انظر: *Grim Prospects for Palestinian refugees in Lebanon*, FMR 11 pp40-41.

التعامل مع الفجوة القائمة في مجال الحماية: إطار التشاور بشأن النازحين الداخليين في بوروندي

بقلم: توليو سانتيني

شهد شهر فبراير/شباط ٢٠٠١ وضع الإطار الدائم للتشاور بشأن حماية النازحين الداخليين الذي أعدته حكومة بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري المختص ببوروندي، بمشاركة مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية.

وهذه المبادرة الموضوعة للتعامل مع القضية المعلقة منذ وقت طويل، وهي قضية توفير الحماية لأكثر من ٤٠٠ ألف نازح داخلي في بوروندي، تعتبر مبادرة مفيدة في إنشاء منتدى مؤسسي دائم للحوار وتبادل المعلومات حول القضايا في مجال حماية النازحين والوصول إليهم. كما يمثل هذا الإطار خطوة هامة في عملية دعم المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي الصادرة عام ١٩٩٨، وفي إثبات إمكانياتها العملية.[1]

معلومات أساسية

على مدى السنوات القليلة الماضية أكدت دراسات وتقارير عديدة على خطورة أزمة النزوح في بوروندي، ودعت الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها تلبية لاحتياجات النازحين الداخليين إلى الحماية.[2] وأوضحت على وجه التحديد أن «فجوة الحماية» ترجع إلى تركيبة معقدة من العوامل، هي استمرار الإحساس بعدم الأمان في معظم المقاطعات، الأمر الذي أدى إلى عدم انتظام توصيل المعونات الإنسانية وعدم تأمينها، وانتشار عدم احترام كل الأطراف المتحاربة للحقوق الأساسية للمدنيين على نطاق واسع، وضعف الالتزام الذي تبديه السلطات المركزية والمحلية للتعامل بصورة فعالة مع احتياجات النازحين الداخليين (خصوصاً من حيث الحماية)، وعدم كفاية الإمكانيات العملية لدى الأطراف الرئيسية في مجال الحماية، وعدم وجود مدخل استراتيجي متكامل للحماية قائم على الظروف الميدانية لدى الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء مجتمع المعونات الإنسانية. ونتيجة لذلك فإن أنشطة الرصد والإبلاغ والحماية الخاصة بالنازحين الداخليين ليست متسقة ولا منهجية، الأمر الذي يعوق «إمكانيات الحماية» لدى مجتمع الوكالات الإنسانية.[3]

وكانت بعثة الشبكة الكبرى للتنسيق بين الوكالات المعنية بالنزوح الداخلي التي زارت بوروندي برئاسة المنسق الخاص المعني بالنزوح الداخلي التابع للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ قد تمخضت عن معطيات قيمة في سياق البحث عن مدخل متكامل للتعامل مع البعد الخاص بالحماية في أزمة النازحين الداخليين، وتمخضت كذلك عن عدد من التوصيات.[4] وحثت البعثة على وجه التحديد على إنشاء «لجنة خاصة بشأن حماية النازحين الداخليين، يمكن أن تعمل تحت مظلة وزير حقوق الإنسان، وتتألف من السلطات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية، التي يخدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويجب أن تكون هذه اللجنة «منتدى لمناقشة والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بتقديم الحماية إلى الأشخاص النازحين، بما في ذلك الوصول إليهم والمتابعة بشأن انتهاكات معينة».

وتلا ذلك إجراء مشاورات بين أصحاب الشأن أدت في آخر الأمر إلى تأييد المبادرة وإنشاء لجنة للصياغة، وأخيراً إلى اعتماد بروتوكول في فبراير/شباط ٢٠٠١ بخصوص وضع إطار دائم للتشاور بشأن حماية النازحين الداخليين (اشترك في التوقيع عليه

منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ووزير حقوق الإنسان البوروندي).[٥]

الاختصاصات وتكوين الإطار

تتضمن العناصر الأساسية لاختصاصات الإطار ما يلي:

- ضمان التشاور الدائم بين الحكومة البوروندية ووكالات المعونة حول القضايا المتعلقة بحماية النازحين الداخليين واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة.
- إنشاء آليات للتدخل السريع (بما في ذلك البعثات الميدانية المشتركة) للتعامل مع كل القضايا المتعلقة بالوصول إلى النازحين الداخليين وحمايتهم.
- إنشاء ودعم كل المبادرات اللازمة لتحسين فعالية الهياكل القائمة لحماية النازحين الداخليين.
- رصد الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في مخيمات النازحين الداخليين وضمان اتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة.
- نشر المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بالنزوح الداخلي.

وهناك مستويان أساسيان للتشاور، هما اللجنة العليا لحماية النازحين الداخليين، ومجموعة المتابعة الفنية، وتضم كل منهما ممثلين عن الحكومة البوروندية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.[٦]

وتعد مجموعة المتابعة الفنية مسؤولة عن توصيات اللجنة العليا. ويخول البروتوكول رئيس المجموعة (رئيس اللجنة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان) سلطة تلقي أي شكوى أو تقرير متعلق بحماية النازحين الداخليين، وتكليف الهياكل الحكومية القائمة بالتعامل مع هذه القضايا، وإخطار مجموعة المتابعة الفنية في الوقت المناسب بأي إجراء يتم اتخاذه.

وتقر أطراف البروتوكول في ديباجته بأن «حكومة بوروندي والمجتمع الدولي ملتزمون بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي الصادرة عن الأمم المتحدة»، وهو ما يعتبر اعترافاً هاماً بالطبيعة الملزمة للمبادئ.

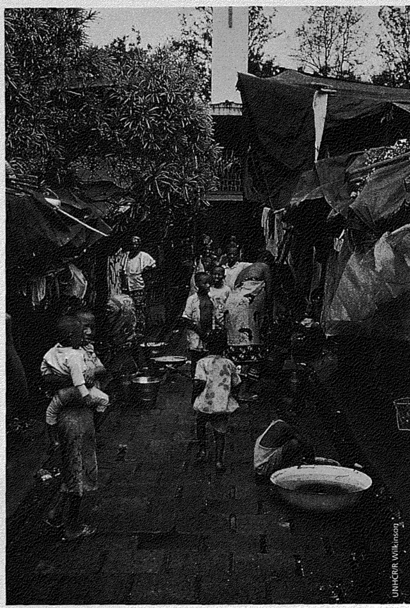
التطورات العملية

١- لجنة الرصد المعنية بعودة النازحين الداخليين إلى بوجمبورا

في أعقاب أزمة النزوح التي وقعت في العاصمة بوجمبورا في فبراير/شباط - مارس/آذار ٢٠٠١،[٧] تشكلت لجنة متابعة مشتركة من الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لرصد عودة النازحين الداخليين إلى ديارهم. وكانت هذه هي أول حالة لتوظيف الإمكانيات العملية للإطار. ويتمثل دور هذه اللجنة في المتابعة عن كثب لعودة أولئك النازحين الداخليين بغرض تقييم مدى امتثال السلطات للمبادئ التوجيهية وتقديم تقارير يومية إلى رئيس الإطار ورئيسه المساعد. ويمثل اعتماد المبادئ التوجيهية كمعيار لتقييم إدارة السلطات لعملية العودة - إلى جانب أداء مجتمع الإغاثة - أول مثال للاستخدام الملموس للمبادئ كأداة فعلية من جانب الجهات المعنية بحقوق الإنسان في بوروندي.

وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان ٢٠٠١ قامت اللجنة بزيارات يومية للأحياء المضارة من أزمة النزوح، وأجرت مقابلات مع العديد من النازحين الداخليين وناقشت القضايا الأساسية مع السلطات المحلية وتوسعت في أنشطتها تدريجياً نحو الأحياء المجاورة. وقد ساعدت الزيارات الدورية التي قامت بها اللجنة في طمأنة السكان الذين نزحوا من قبل وقدمت لهم ضماناً إضافياً غير مباشر يشجعهم على العودة.

وتمكنت اللجنة عن طريق إجراء حوار اليومي مغلق مع السلطات من تحقيق نتائج ملموسة، وهي تقليل عواقب فقد وثائق الهوية من الكثيرين من النازحين الداخليين إلى أقل حد ممكن، وإدانة الطرد القسري للنازحين الداخليين من مواقع معينة في العاصمة (الأمر الذي يبدأ وقوع المزيد من حالات الطرد)، وتحديد حالات فرض الإتاوات من جانب الجنود و/أو السلطات على النازحين الداخليين العائدين (نجحت اللجنة في المطالبة باستبدال الكتيبة العسكرية المسؤولة عن ذلك)، والإبلاغ عن الحاجة العاجلة إلى توزيع مواد الإغاثة على أكثر الفئات المستضعفة بين العائدين، والدعوة إلى تمكين العائدين من الانتفاع بأراضيهم



النازحون اخليون يجدون المأوى في بوجمبورا، بوروندي

المستزرعة، والإبلاغ عن الحاجة إلى تنظيم حملات وأنشطة للتوعية بشأن الذخائر غير المنفجرة وإزالتها، والدعوة إلى منح السكان حرية الحركة في الأحياء التي كانت محل النزاع فيما مضى.

٢- مجموعة المتابعة الفنية

تعقد مجموعة المتابعة الفنية اجتماعات أسبوعية. وإذا كانت اللجنة العليا تجتمع من حيث المبدأ مرة في الشهر، فقد فوضت في الواقع معظم مهامها إلى مجموعة المتابعة الفنية. وقررت المجموعة التركيز على بضعة مجالات أساسية، وهي القيام بزيارات ميدانية دورية وإعداد التقارير حول أوضاع النازحين الداخليين في المقاطعات المضارة من النزوح، وتعزيز عملية نشر المبادئ التوجيهية وتوعية السلطات المدنية والعسكرية بشأن احتياجات النازحين الداخليين المتعلقة بالحماية، والتعامل مع القضايا الملموسة الخاصة بالوصول للنازحين وحمايتهم (خصوصاً في مقاطعة ريف بوجمبورا البالغة الحساسية)، وتكثيف جهود الدعوة المتعلقة بمحنة النازحين الداخليين في بوروندي.

Howard J Davies/Exile Images

مسرحية دمى متحركة نظمت اليونيسيف في إحدى المدارس بهدف ترسيخ الوفاق الأهلي بوجومبورا

ملاحظات

١- القيود

على مدى سبعة عشر شهراً منذ نشأة الإطار تأثرت فعاليته بلا شك بسبب مجموعة من القيود، مثل عدم توافر الموارد البشرية والمالية «المخصصة»، واتساع نطاق صلاحياته، والطبيعة غير المسبوقة للمبادرة وقلة خبرة الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بحماية النازحين الداخليين، والالتزام غير المنتظم من جانب الجهات الحكومية البوروندية الرئيسية وعدم توصيل توصيات الإطار إلى السلطات المحلية المدنية والعسكرية،[٨] والتردد المبدئي من جانب بعض الأعضاء المشاركين (الأمر الذي يعكس الوضع الغريب للنازحين الداخليين في مواجهة الصلاحيات الفردية لوكالات الإغاثة)، وهو ما يعني أن بعض المسؤوليات الرئيسية تولتها أصلاً جهات ليست مهيئة بما يلزم للقيام بدور حمائي قوي، وقلة التوجيه المتاح بخصوص السياسات في هذا الموضوع، والميل المبدئي إلى التركيز على القضايا الإجرائية أكثر من اتخاذ إجراءات ملموسة للتعامل مع المشاكل، والتعريف غير الكافي للعلاقة المحددة بين الإطار والهياكل الحكومية القائمة التي تتعامل مع النازحين الداخليين (خصوصاً اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان).

٢- الإمكانيات الاستراتيجية

على الرغم من هذه القيود (التي يرجع بعضها إلى صعوبة الشروع في مبادرة جديدة) يبدو أن النتائج الأولية تشير إلى أن الإطار قادر على التطور إلى آلية وأداة فعالة يمكن استخدامها لنزع فتيل الأزمات أو التعامل مع المشاكل قبل تفاقمها. لكن هذه الإمكانية «الاستراتيجية» تقوم على عدد من العوامل المميزة للإطار.

أولاً، يجدر بنا أن نلقي الضوء على الاعتراف العلني من جانب حكومة بوروندي بالطبيعة «الملزمة» للمبادئ التوجيهية، وهو ما قد يؤدي في آخر الأمر (والأمل معقود على ذلك) إلى ظهور شكل ما من أشكال إدراج المبادئ نفسها في التشريعات الوطنية.

ثانياً، إن وجود منتدى مشترك – في مثل هذا السياق الصعب – تشترك فيه السلطات العسكرية والمدنية معاً في حوار متواصل فيما يتعلق بقضايا الحماية الحساسة يمثل إنجازاً هاماً في ذاته. كما أن هذا المنتدى يمثل أداة استراتيجية للعمل على دعم حقوق النازحين الداخليين بمزيد من الهمة، خصوصاً فيما يتعلق بمنع انتهاكات حقوق الإنسان.

وإضافة إلى ذلك، فإن اتساع نطاق الرسالة المحددة للإطار يسمح للمشاركين بطرح مجموعة هامة من القضايا التي تتجاوز حماية النازحين الداخليين ذاتها، مثل إمكانية وصول العاملين في مجال الإغاثة على نحو آمن ودون عائق إلى المدنيين المحتاجين إلى مساعدتهم، والاحتلال العسكري الممتد للمراكز الصحية، واستخدام الأطفال المجندين، ووضع أقلية «الباتوا». أي أن الاختصاصات المفتوحة نسبياً تعد رصيداً قيماً في أي سيناريو معقد مثل السيناريو القائم في بوروندي.

وتؤدي توعية الإدارة المحلية بالمبادئ الإنسانية العامة، المقترنة بنشر المبادئ التوجيهية، إلى إرغام السلطات المحلية على الاعتراف بمسؤولياتها الأساسية تجاه النازحين الداخليين. ويمكن في المستقبل التوسع في برنامج التوعية (وهو أمر ينبغي أن يتحقق) ليشمل أعضاء القوات الأمنية على كل المستويات. كما أدت الزيارات التي قامت بها مجموعة المتابعة الفنية للمقاطعات إلى تحسن ملحوظ في المعلومات الكمية والكيفية عن أوضاع النازحين الداخليين (وإن كانت لا تزال غير كافية حتى الآن).

الأمر الأخير، ولعله الأهم، أن الحوار والثقة المتبادلة التي نشأت من خلال الإطار قد تفيد في تسهيل التعامل في الوقت المناسب مع القضايا الخاصة بالحماية والوصول إلى النازحين الداخليين. وقد ثبت ذلك في مطلع العام الحالي عندما أعيد فتح الطرق الموصلة إلى إحدى مناطق ريف بوجمبورا التي كانت السلطات قد أعلنت «حظر الوصول» إليها لأسباب أمنية لمدة ١٨ شهراً. كما أن تعبئة اللجنة العليا في نهاية شهر مايو/أيار الماضي مكن وكالات الإغاثة من الوصول إلى أكثر من ٣٠٠ ألف مدني كانوا قد نقلوا عنوة إلى مقاطعة روبيجي، وتقديم المساعدات الطارئة لهم وحث السلطات على الانتصاف على نطاق واسع لمن بلغها تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان.

خاتمة

يمثل إنشاء هذا الإطار نموذجاً قيماً لتنفيذ المبادئ التوجيهية، التي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً لو استغلت كما ينبغي في البحث عن طرق جديدة ومبتكرة للتعامل مع احتياجات النازحين الداخليين إلى الحماية. وقد رحبت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في القرار الخاص ببوروندي هذا العام بإنشاء الإطار، كما أعربت الجهات المانحة الإنسانية الأساسية عن تأييدها القوي للمبادرة وعن اهتمامها الفعال بمتابعة الأنشطة ودعمها.

ومن الخطوات الهامة في التعامل مع نقص الموارد المخصصة للإطار ما قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عندما قدم نيابة عن كل الأطراف المشاركة في إعداد المناشدة التضامنية للوكالات بخصوص بوروندي في

عام ٢٠٠٢ مقترح مشروع لتخصيص ٥٠٠ ألف دولار لمنح الإطار القدرة العملية المطلوبة لتنفيذ صلاحياته. ويعد توافر الموارد أمراً ضرورياً للسماح للإطار بوضع خطة عمل شاملة طويلة الأجل والتركيز على مبادرات التوعية وبناء القدرات. ومن المشجع في هذا الصدد أن نعلم بالمساهمة القيمة التي وعد بها مؤخراً المكتب الأمريكي للمساعدات الخارجية في حالات الكوارث.

وسوف تتوقف فعالية المبادرة، في المدى القصير على الأقل، على إرادة أصحاب الشأن وقدرتهم على كسب التأييد الفعلي من الجهات المانحة، وتعبئة الاهتمام الإعلامي المحلي والعالمي، ووضع أولويات واضحة وواقعية للعمل، والتأكيد بحسم على دور الإطار في صياغة التغييرات المؤسسية التي ستتمخض عنها المرحلة الانتقالية الحالية بالضرورة.

توليو سانتيني يعمل بفرع الطوارئ الإنسانية بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في نيويورك. عمل في فرع المكتب في بوروندي في فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وشارك بصورة مباشرة في وضع الإطار المطروح.
الآراء المعبر عنها في هذه المقالة آراء شخصية بحتة.
عنوان البريد الإلكتروني:
santini@un.org

١ http://www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/idp_gp/idp.html

٢ انظر على سبيل المثال «بوروندي: في خضم النزوح»، اللجنة الأمريكية للاجئين، في «المهملون: دراسات حالة عن النازحين الداخليين» تحرير ر. كوهين وف. دينج، مؤسسة بروكنجز، ١٩٩٨؛ و«بوروندي» في قاعدة المعلومات العالمية الخاصة بالنازحين الداخليين www.idpproject.org، مايو/أيار ٢٠٠٢؛ وتقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين E/CN.4/2001/5/Add.1، ٦ مارس/آذار ٢٠٠٠؛ وأحدث التقارير أو المذكرات المقدمة من المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة عن أوضاع حقوق الإنسان في بوروندي E/CN.4/2001/44، ١٩ مارس/آذار ٢٠٠١؛ و E/CN.4/2002/49، ٧ مارس/آذار ٢٠٠٢.

٣ كما يرد تفصيلاً على سبيل المثال في «حماية النازحين الداخليين»، اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات، سلسلة أوراق السياسات، رقم ٢، ٢٠٠٠.

٤ «بعثة بوروندي: نتائج وتوصيات الشبكة الكبرى للتنسيق بين الوكالات بشأن النزوح الداخلي»، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، على العنوان التالي:
http://www.reliefweb.int/idp/docs/reports.htm

٥ البروتوكول الخاص بإنشاء الإطار الدائم للتشاور لحماية النازحين (بالفرنسية) ٧ فبراير/شباط ٢٠٠١. محفوظ لدى المؤلف.

٦ أعضاء الإطار: وزير حقوق الإنسان (رئيساً)، رئيس اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان، وزراء الدفاع والداخلية وإعادة توطين النازحين الداخليين والعائدين ودمجهم، ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» (مجموعة المتابعة الفنية فقط)، وموفدو شبكة المنظمات الدولية غير الحكومية «ريسو» ورابطة حقوق الإنسان البوروندية. أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر فقد رفضت الدعوة للانضمام إلى المبادرة.

٧ في النصف الثاني من فبراير/شباط ٢٠٠١ أدى هجوم المتمردين على مشارف بوجمبورا، الذي أعقبه تدخل سريع من جانب الجيش، إلى نزوح حوالي ٥٤ ألف مدني إلى العديد من المناطق في العاصمة.

٨ بالإضافة إلى ذلك تسبب تعيين الحكومة الانتقالية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ في رحيل وزير حقوق الإنسان ووزراء آخرين ممثلين في الإطار. وهذا التغير المفاجئ في الرئاسة (وفي الأعضاء) يشكل تحدياً إضافياً للمبادرة.

٩ منظمة «مراقبة حقوق الإنسان»: «بوروندي: الحكومة تقسر المدنيين على النزوح»، ٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٢.

البحوث والسياسات الخاصة بصحة اللاجئين: دراسة حالة من إحدى الهيئات الصحية بلندن

بقلم: أندرو فاليلي وكاثرين سكوت

شهدت السنوات الأخيرة عدداً كبيراً من البحوث المجراة على الاحتياجات الصحية والرعاية الاجتماعية المطلوبة لجموع المحرومين، الذي يتضمنون اللاجئين وطالبي اللجوء، وجاء ذلك بعد أن تأخرت عملية وضع السياسات المناسبة على المستوى الوطني أو المحلي في المملكة المتحدة في التعامل مع تلك الاحتياجات. فمثلاً خلصت البحوث التي أجريت مؤخراً بتكليف من مجلس ويلز للاجئين إلى أن تقديم الخدمات للاجئين في ويلز لا يمكن فهمه إلا في إطار ثلاث ثقافات هي «الجهل وعدم الإيمان والإنكار»١. ويلاحظ أن الكثير من جوانب الخدمات الصحية المقدمة للاجئين في لندن، من خلال مشاركة عدد من الجهات المسؤولة عن التشريع والوكالات العاملة في القطاع التطوعي، تعاني من ضعف التمويل والموارد وعدم إعدادها بما يتناسب مع التعامل مع احتياجات اللاجئين.

فقد أجرت هيئة كرويدون الصحية بجنوب غرب لندن تقييماً للاحتياجات الصحية لمجتمعات اللاجئين المحلية في عام ١٩٩٩. وقد أجري هذا البحث نظراً لتزايد بواعث القلق لدى جماعات المصالح المحلية والسياسيين والجهات المسؤولة عن التشريع من ارتفاع عدد اللاجئين في كرويدون وسوء تحديد الاحتياجات الصحية لدى هذه الفئة الضعيفة وربما عدم تلبيتها إلى حد كبير. وقد استخدم هذا البحث في آخر الأمر لوضع خطة عمل للتعامل مع مشكلة عدم المساواة في الرعاية الصحية المحلية، وتحول إلى محور هام من محاور خطة كرويدون لتحسين الصحة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢.

ومع انتهاء هذه العملية أردنا استكشاف تأثير بحثنا على السياسات المحلية من حيث النقاط التالية:

- هل كان بحثنا مؤثراً في حد ذاته، أم لأنه أجري في المكان المناسب والوقت المناسب وحسب؟
- ما أهمية إجراءات البحث بالمقارنة بنتائج البحث نفسها؟
- ما الدروس التي يمكن أن يتعلمها الباحثون والداعون إلى الاهتمام بصحة اللاجئين؟

المكان المناسب والتوقيت المناسب؟

اشتد الوعي بضرورة تقييم الاحتياجات الصحية للاجئين في لندن وكرويدون من الناحية الكمية وتحديد الأولويات الخاصة بها. ففي بداية عام ١٩٩٨ قرر مشروع صحة أهالي لندن تقييم الاحتياجات الصحية للاجئين الذي يعيشون في لندن. كما لاحظت هيئة كرويدون الصحية مدى تزايد القلق الشعبي من عدد اللاجئين الذين يعيشون في هذه المناطق، وطلب منها مجلس كرويدون تقديم معلومات عن صحة اللاجئين. وفضلاً عن توافر هذه البيئة المحلية المواتية فقد كان هناك التزام من جانب حكومة حزب العمال المنتخبة حديثاً بالتعامل مع مشكلة عدم المساواة في الجوانب الصحية والاجتماعية، وأكدت الحكومة على المشاركة مع الجهات المحلية المعنية، الأمر الذي ساعد على تهيئة الجمهور لتقبل عملية البحث التي أجريناها.

ومن ناحية أخرى فإن نشوب الحرب في كوسوفا أدت إلى تركيز الاهتمام على اللاجئين وقضايا صحة اللاجئين، عندما أقيمت جسور جوية لنقل المدنيين المصابين

إلى بريطانيا في أبريل/نيسان ١٩٩٩، الأمر الذي دعا وزارة الصحة إلى التوصية بالتعاون بين جميع السلطات المحلية والسلطات الصحية لوضع خطط للتعامل مع الطوارئ. فتم توزيع البحوث السابقة التي أجرتها السلطات الصحية والمنظمات غير الحكومية وغيرها عن طريق شبكة إلكترونية مختصة بالصحة العامة. ووجدنا تشجيعاً على المستوى المحلي على الاستعانة بالمشاركة المحلية التي ظهرت في أثناء بحثنا القائم على المشاركة ومناقشة نتائج البحوث على نطاق أوسع. وقبل أزمة كوسوفا، كانت وسائل الإعلام المحلية قد نشرت بعض المقالات السلبية عن لاجئي الروما (الغجر) الآتين من جمهورية التشيك، ثم أعقبتها بتقارير عن أعمال التخريب في الأحياء التي يتركز فيها اللاجئون. إلا أن أزمة كوسوفا ساعدت على نشر تغطية إعلامية أكثر توازناً عن القضايا المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء. فبدأ الصحفيون المحليون يهتمون بعملنا حيث قدمنا لهم معلومات أساسية لعدد من المقالات، وبدأ الاهتمام الإعلامي يرفع من مستوى الوعي بين العاملين في المجال الصحي وواضعي السياسات على المستوى المحلي الذين كان الكثيرون منهم يحجمون عن مناقشة هذه الموضوعات.

المضمون أم الإجراءات؟

نظراً لاتساع بؤرة معظم البحوث المجراة في المملكة المتحدة فيما يخص صحة اللاجئين، يصعب على واضعي السياسات تطبيق نتائج تلك الدراسات على المستوى المحلي. إذ تميل البحوث إلى التركيز على قضايا عريضة تشترك فيها العديد من مجتمعات اللاجئين. كما يصعب على السلطات الصحية وضع الأولويات بخصوص الاحتياجات الصحية المختلفة للاجئين، لأن وزارة الداخلية لا تستطيع تقديم بيانات ديموغرافية (سكانية) على مستوى السلطة المحلية تفصل الأعداد الإجمالية للسكان اللاجئين المقيمين أو بلدانهم الأصلية أو أعمارهم أو تقسيمهم إلى ذكور وإناث أو تكوينهم الأسري.

وقد ألقى بحثنا الضوء على احتياجات اللاجئين الصحية واحتياجهم إلى الرعاية على المستوى المحلي، وعرض النتائج التي توصلنا إليها بطريقة واضحة للقائمين على اتخاذ القرارات في مجال وضع السياسات. وعن طريق مقارنة البيانات المأخوذة من مجموعة من المصادر المتنوعة، تمكنّا لأول مرة من تقديم تقديرات ديموغرافية يعتمد عليها للمعنيين بوضع السياسات. وتم وضع توصيات وأولويات للعمل المحلي تأخذ في الاعتبار بالأولويات والقدرات القائمة لدى الجهات المحلية المسؤولة عن الخدمات الصحية والاجتماعية. وقد لاحظنا أن الأفكار التي تعد مقبولة وجذابة على المستوى المحلي فيما يتعلق باستثمار رأس المال أقرب إلى إدراجها في السياسات من غيرها.

ويبدو أن مضمون بحثنا والطريقة التي قدمناه بها كان عاملاً هاماً في الأخذ بتوصياتنا على مستوى السياسات، ولكن ماذا عن عملية البحث نفسها؟ في هذه العملية استخدمنا مجموعة من المناهج القائمة على المشاركة لتسهيل ممارسات العمل المشترك، وتبادل المعلومات وإعطاء الحساس بالملكية المحلية لنتائج البحث. وقد ألقينا الضوء على الكثير من جوانب السياسات والتنمية الخدمية المستقبلية مثل تدريب المعلمين لأقرانهم. وجدير بالذكر أن جماعات المصالح المحلية المكونة من اللاجئين لعبت دوراً أساسياً بوصفها مصدراً رئيسياً للمعلومات والأطراف المشاركة في عملية التقييم السريع، لذلك أدرجت توصياتها في خطة كرويدون لتحسين الصحة واستخدمت لبناء نماذج لتطوير الرعاية الصحية الأولية. وبفضل طبيعة البحث الموجهة نحو الجوانب العملية، تمكنّا من بناء شبكة قوية من المنظمات المحلية ومن إنشاء مجموعة تخطيط مكونة من وكالات متعددة لمتابعة التوصيات الأساسية، مثل إنشاء خدمات التوعية الصحية مزدوجة اللغة.

وفي أثناء عملية جمع البيانات والتحقق من صحتها ومقارنتها، أنشأنا شبكات غير رسمية للاتصال بهيئة الصحة والصندوق الوطني للرعاية الصحية المحلية وإدارات الخدمات الإسكانية والاجتماعية على مستوى السلطة المحلية. كما استخدمنا نشرات منتظمة للإفادة عن سير العمل البحثي إلى جانب التشاور على نطاق واسع قبل نشر التقرير النهائي لإطلاع الجهات المعنية وصناع السياسة على المستجدات، الأمر الذي عزز من الإحساس بملكية نتائج البحث وأدى لبناء الدعم اللازم لعملية وضع السياسات فيما بعد.

الدروس المستفادة

استُخدم هذا البحث الذي أجريناه لوضع الأولويات الخاصة بصحة اللاجئين في السياق المحلي للصحة العامة، ولاختيار الموضوعات الأساسية التي تستلزم النظر واستبعاد ما سواها. ويبدو أن بعض التأثير الذي اتسم به هذا البحث يعود إلى اختيار المكان الصحيح والتوقيت الصحيح وحسب، فقد كانت العوامل السياسية والعامل الخاصة بوضع السياسات مواتية على نطاق واسع. كما أن طريقة تقديم النتائج وعرض المناهج المستخدمة كانت ذات أهمية كبيرة.

ومن هنا ينبغي التأكيد على أهمية الوعي بوجود العوامل المواتية التي تعزز إدراج البحث في السياسات المحلية، والاستفادة منها. إذ يجب ألا يعتمد دعاة تغيير السياسات الخاصة بصحة اللاجئين على نتائج البحوث وحدها إن أرادوا التأثير على السياسات الخاصة بالصحة العامة وعلى الجهود المبذولة في هذا المجال على المستوى المحلي.

أندرو فاليلي مسؤول كبير سابق بهيئة كرويدون الصحية في لندن، ويعمل حالياً في المشروع الكيني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية مرضاه في شرقي أفريقيا التابع لإدارة التنمية الدولية. عنوان البريد الإلكتروني: andrew@futures.co.ke

كاثرين سكوت أخصائية في شؤون الصحة العامة بصندوق كرويدون للرعاية الصحية الأولية. عنوان البريد الإلكتروني: catherine.scott@croydonpct.nhs.uk

١ ف. روبنسون: «ثقافات الجهل وعدم الإيمان والإنكار: اللاجئون في ويلز»، مجلة دراسات اللاجئين Journal of Refugee Studies، 12(1)، ص ٧٨-٨٧.

تحديث

UNHCR/Jesuit Refugee Service

بريطانيا تتقاعس عن تلبية احتياجات اللاجئين العاجزين

أظهر تقرير جديد لجامعة يورك أن الحكومة البريطانية قد أغفلت وجود عاجزين في مجتمعات اللاجئين وطالبي اللجوء، وتقاعست إلى حد بعيد عن تلبية احتياجاتهم؛ كما أشار التقرير إلى غياب التنسيق بين الهيئات المعنية ووجود خلط والتباس في مسؤولياتها. وأفاد التقرير بأن سياسة توزيع طالبي اللجوء على شتى أنحاء المملكة المتحدة التي تنتهجها الحكومة البريطانية قد أدت إلى زيادة معاناة طالبي اللجوء العاجزين، الذين يعانون من التهميش بالفعل، وتفاقم أحوالهم.

وليس ثمة مصدر رسمي للبيانات بشأن نسبة المصابين بالعاهات والأمراض المزمنة بين اللاجئين وطالبي اللجوء في بريطانيا؛ بيد أن منظمات المجتمع المحلي المعنية باللاجئين والعاجزين، التي تم إجراء مقابلات معها، قالت إن هناك ٥٣١٢ من اللاجئين أو طالبي اللجوء العاجزين الذين تعلم هذه المنظمات بحالاتهم؛ ومن المعتقد أن ما يتراوح بين ٣ و١٠ في المائة من مجموع اللاجئين في بريطانيا مصابون بالعجز؛ ويعاني الكثيرون منهم من عاهات بدنية ناجمة عن التعذيب والألغام الأرضية وإصابات بأعيرة نارية. كما يعاني الكثيرون بعاهات متعددة (أي عاهات بدنية واضطرابات نفسية معاً).

ومن بين المشكلات الشائعة في مجتمعات اللاجئين وطالبي اللجوء عدم تلبية الاحتياجات المتعلقة بالرعاية الشخصية للعاجزين، وعدم توفر المساكن الملائمة لهم، ونقص المعونات والأجهزة اللازمة لهم. ويجهل اللاجئون العاجزون حقوقهم والمعونات التي يستحقونها، وسبل الحصول عليها، وتقدير احتياجاتهم من الرعاية التي يتم تقديمها للعاجزين على مستوى المجتمع المحلي. كما أن معظم العاملين في منظمات استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء يجهلون المعونات والتسهيلات المتعلقة بالعجز التي يحق لعملائهم الحصول عليها.

ويطالب الباحثون بتجميع بيانات تتعلق بالعاهات وإصابات العجز، وإدراجها ضمن البيانات الرسمية المتعلقة باللاجئين وطالبين اللجوء. ويجب أن يتلقى العاملون في «الهيئة الوطنية لمساعدة طالبي اللجوء» التدريب اللازم فيما يتعلق بقضايا العجز والمساواة. وثمة ضرورة لإعادة النظر في الترتيبات العملية وتقسيم المسؤوليات بين الهيئات المحلية المنوطة بتقديم الخدمات الاجتماعية و«الهيئة الوطنية لمساعدة طالبي اللجوء» وإجراء الإصلاحات اللازمة عليها. غير أن الأهم من هذا كله هو تحديد الجهة المسؤولة عن تحمل النفقات المالية لتقديم خدمات الرعاية للعاجزين من طالبي اللجوء على مستوى المجتمع المحلي.

يمكن الاطلاع على النتائج الرئيسية للتقرير على الموقع التالي في شبكة الإنترنت: www.jrf.org.uk/knowledge/findings/socialcare/pdf/962.pdf. تقرير «العاجزون في مجتمعات اللاجئين وطالبي اللجوء» بقلم كيري روبرتس وجنيفر هاريس، أصدرته دار النشر «ذي بوليسي برس» بتكليف من مؤسسة جوزيف راونتري. الرقم الدولي: ISBN 1 86134 4791. السعر ١١,٩٥ جنيه إسترليني. العنوان: Marston Book Services, PO Box 269, Abingdon, Oxon, OX14 4YN, UK. هاتف: ١٢٣٥٤٦٥٥٠٠(٠) ٤٤+؛ فاكس: ١٢٣٥٤٦٥٥٥٦(٠) ٤٤+ البريد الإلكتروني: direct.orders@marston.co.uk

هل نُسفت آمال السودان في إحلال السلام؟

أدت الحرب الدائرة في جنوب السودان منذ عام ١٩٨٣، والتي يؤجج نيرانها صراعٌ على الموارد الرئيسية مثل النفط، إلى مواجهة مريرة بين الشمال ذي الأغلبية العربية المسلمة والجنوب الذي يدين أغلب سكانه بالمسيحية أو بديانات وثنية. وفي يوليو/تموز، انتعشت فجأة آمال النازحين داخل السودان، الذين يقدر عددهم بأربعة ملايين، في حلول السلام والعودة إلى ديارهم بفضل مبادرات حفظ السلام التي قامت بها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (الإيغاد)، وهي مجموعة من الدول في القرن الإفريقي وشرقي إفريقيا (انظر العدد ١١ من «نشرة الهجرة القسرية»، ص ٣٧-٣٨). ووسط الشكوك الدولية الكبيرة، عقدت هيئة الإيغاد اجتماعاً في كمبالا، وهو أول اجتماع يُعقد بين الرئيس السوداني عمر البشير وجون قرنق، زعيم جماعة المعارضة المسلحة الرئيسية المعروفة باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان». ووقع كلا الجانبين على «بروتوكول مشاكوس» الذي يضع لسكان الجنوب إطاراً عاماً يختارون من خلاله إما الانفصال السلمي أو الحكم الذاتي الإقليمي.

غير أن المفاوضات التي شهدتها مدينة مشاكوس الكينية لم تدم طويلاً؛ إذ تعذر حسم الخلافات بين الجانبين حول العلاقة بين الدين والدولة، والبنية المقترحة للحكومة المؤقتة، والحدود الجغرافية بين شمال السودان وجنوبه، وأمرت الخرطوم المفاوضين الممثلين لها بالعودة إلى الوطن في الثاني من سبتمبر/أيلول، بعد يوم من استيلاء قوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان» على مدينة توريت التي يوجد بها مقر حامية عسكرية. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو ١٠٠ ألف شخص قد نزحوا عن ديارهم بسبب تجدد القتال واستئناف القصف الحكومي.

أصدرت مجموعة الأزمات الدولية تقريراً مفصلاً يتناول بالتحليل الميول المتضاربة نحو الحرب والسلام التي تساور كلاً من «الجيش الشعبي لتحرير السودان» والحكومة السودانية، ويوصي بمزيد من جهود الوساطة الدولية: ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع التالي: www.intl-crisis-group.org/projects/showreport.cfm?reprtid=778. وللاطلاع على آخر الأخبار من السودان، انظر: www.sudan.net/news.htmlwww.sudan.net والقسم الخاص بالسودان من ReliefWeb على الموقع التالي: www.reliefweb.int

انخفاض معدل قبول اللاجئين في الولايات المتحدة إلى أدنى حد له

أدت الضوابط الأمنية التي فرضتها السلطات الأمريكية في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول إلى تصاعد مفاجئ في الاتجاه القائم في الولايات المتحدة نحو تخفيض عدد اللاجئين المسموح لهم بدخول البلاد؛ ولا يزال عشرات الآلاف من الأشخاص المصرح لهم بالدخول معلقين بين اليأس والرجاء في مختلف أنحاء العالم في انتظار السماح لهم بالتوجه إلى الولايات المتحدة.

وقد كانت الولايات المتحدة إلى حد بعيد أبرز دولة ضمن مجموعة صغيرة من الدول (أهمها أستراليا، وكندا، والدانمرك، وفنلندا، وأيسلندا، وأيرلندا، والنرويج، وهولندا، ونيوزيلندا، والسويد) التي اتفقت مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على حصة سنوية منتظمة من اللاجئين لتوطينهم في هذه البلدان. وقد بلغ عدد اللاجئين المعاد توطينهم ذروته أثناء الإدارة الأولى للرئيس بوش في مطلع التسعينيات، عندما سمحت الولايات المتحدة بدخول نحو ١٢١٠٠٠ لاجئ في المتوسط سنوياً. وجدير بالذكر أنه في عهد الرئيس السابق كلينتون انخفض متوسط عدد اللاجئين المسموح لهم بدخول الولايات المتحدة إلى ٨٢٠٠٠؛ وأعيد توطين ٦٨٤٢٦ لاجئ في السنة المالية ٢٠٠١. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، وافق الرئيس بوش على دخول ٧٠ ألف لاجئ إلى الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٢. وفي خطاب ألقاه بمناسبة اليوم العالمي للاجئين في العشرين من يونيو/حزيران، أعرب بوش عن فخره بأن أمريكا هي «رائدة دول العالم في قبول اللاجئين لإعادة توطينهم».

وبانتهاء شهر يوليو/تموز ٢٠٠٢، ولم يكن قد بقي على نهاية السنة المالية سوى شهرين، لم يكن العدد الحقيقي للاجئين الوافدين إلى الولايات المتحدة يتجاوز ٢٠٤١٣. وحث المدافعون عن حقوق اللاجئين الرئيس بوش على السماح بدخول مزيد من اللاجئين بهدف إنقاذ بعض هؤلاء الذي منعتهم القيود الأمنية الجديدة من دخول الولايات المتحدة؛ ومن بين هؤلاء من يعرفون باسم «الصبية الضائعون» السودانيون الذي فروا من الرق والاضطهاد الديني (انظر ص ٧)، واللاجئون العراقيون الذين انقلبوا على الرئيس صدام حسين إبان حرب الخليج استجابةً لطلب الرئيس بوش الأب، واللاجئون البرميون القارون من التطهير العرقي على أيدي النظام العسكري القمعي.

كما حث المدافعون عن حقوق اللاجئين إدارة الرئيس بوش على رفع حصة اللاجئين المسموح لهم بدخول الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ إلى ١٤٥٠٠٠ تعويضاً عن قصور عدد اللاجئين الذين سمح لهم بالدخول عام ٢٠٠٢ عن بلوغ الحد



المقرر لهذا العام، وعلى إعادة العمل باتفاقيات الشراكة (حيث تعمل المنظمات غير الحكومية الأمريكية مع وزارة الخارجية لإحالة المرشحين لإعادة التوطين)؛ ويشعر هؤلاء الناشطون بخيبة أمل لأن الإدارة الأمريكية أعلنت في نهاية سبتمبر/أيلول أن حصة عام ٢٠٠٣ سوف تتراوح بين ٥٠ ألفاً و٧٠ ألفاً؛ ومن غير الواضح ما إذا كان هذا العدد سوف يشمل أولئك الذين تلقوا وعداً بالسماح لهم بالدخول ولكن حيل بينهم وبين ذلك خلال السنة المالية ٢٠٠٢.

المجلس الخاص باللاجئين في الولايات المتحدة هو تحالف من المنظمات غير الحكومية الأمريكية التي يتركز نشاطها على حماية اللاجئين؛ ويمكن الاطلاع على توصياته بشأن السماح للاجئين بدخول الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٣ في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.refugeecouncilusa.org

السياسات الأسترالية الخاصة باللجوء: ألا تصلح للتصدير؟

شرعت الحكومة اليمينية الأسترالية في شن حملة دولية قوية لتعزيز موقفها المتشدد المثير للجدل حيال اللجوء،[1] واستغل وزير الهجرة فيليب رادوك اجتماع اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوائل أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ ليرسل مرة أخرى رسالة مفادها ضرورة حظر «التحركات الثانوية» غير المصرح بها للاجئين من دولة إلى دولة.

وفي ظل سياسة تصفها الحكومة الأسترالية بسياسة «الحل الهادئ» نقلت البحرية الأسترالية ٤٣٣ لاجئاً من على متن السفينة الشهيرة «تامبا» في أغسطس/آب ٢٠٠١ إلى جزيرة ناورو القريبة المفلسة، وفي مقابل ذلك دفعت أستراليا لناورو مبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي. وترى منظمة العفو الدولية، التي سمح لها بزيارة وحيدة إلى جزيرة ناورو قبل إغلاقها أمام المحامين والصحفيين، أن الحل الهادئ تجربة مكلفة ولم تقدم أي إجابات عن أفضل السبل لحماية أولئك الذين يفرون من انتهاكات حقوق الإنسان، وتقول إن «السياسة الأحادية الجانب التي تنتهجها الحكومة الأسترالية يمكن وصفها بأنها تخلص من العبء عن طريق إبعاد موارد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها، وخلق مزيد من القلق والصعاب أمام الأفراد الذين يفر الكثيرون منهم من الاضطهاد».

وقد أصدرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان تقريراً موجزاً تتهم فيه أستراليا بالقيام «بمهمة نشطة لحشد التأييد الدولي للحل الهادئ» الذي أدانته المنظمة باعتباره انتهاكاً لاتفاقية اللاجئين. وتشير المقابلات التي أجرتها المنظمة مع الأفغان والعراقيين الساعين إلى اللجوء إلى أستراليا إلى أن العديد منهم لديهم أسباب مشروعة لطلب اللجوء تتعلق بالحماية.

وفي سبتمبر/أيلول أخطرت مفوضية شؤون اللاجئين وزراء الاتحاد الأوروبي للعدل والداخلية أن المفوضية تؤيد وضع اتفاقية دولية جديدة عن «التحرك الثانوي»، وتعتقد منظمة مراقبة حقوق الإنسان أن مقترح الأمم المتحدة وغيره من المبادرات التي يجري إعدادها في الاتحاد الأوروبي يجب أن تحرص على ألا ينتهي بها الأمر إلى تكرار النهج الأسترالي.

ويقول تقرير المنظمة «عندما لا يستطيع اللاجئ الحصول على الحماية الفعالة في مكان معين، يصبح له كل الحق في أن يحاول الحصول عليها في مكان آخر. وتثير سياسات أستراليا الحالية الخاصة باللاجئين بواعث قلق شديد فيما يتعلق بحقوق الإنسان، منها استخدام أسلوب اعتراض طالبي اللجوء واحتجازهم في عرض البحر في ظروف «لا إنسانية ومهينة». وهذا ما يعد مثلاً سيئاً لكل الدول الساحلية، وأمراً خطيراً خصوصاً في الوقت الذي ستترأس فيه اليونان وإيطاليا الدورتين التاليتين للاتحاد الأوروبي».

تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان منشور على الموقع التالي على الإنترنت: wwwhrw.org/press/2002/ausbrf0926.htm
ويوجد عرض للحقائق المتعلقة بسياسات أستراليا الخاصة باللجوء على موقع الفرع الأسترالي لمنظمة العفو الدولية: www.amnesty.org.au/refugees/ref-factsheets.html
ويتناول موقع هيئة الإذاعة البريطانية الجديد على الإنترنت مسألة الحل الهادئ: http://news.bbc.uk/1/hi/programmes/correspondent/2279330.stm

الأطفال يتحملون عبء الانتفاضة الإسرائيلية

من بين الفلسطينيين الذين قتلوا رمياً برصاص الجنود الإسرائيليين منذ بدء انتفاضة الأقصى في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، وعددهم ١٦٠٠ شخص، كان هناك ٣٠٠ طفل، أما الأطفال الذين ألقي القبض عليهم فعددهم ٦٠٠. وتفيد منظمة «بيتسليم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان أن أكثر من ١٠٠ طفل فلسطيني دون الثامنة عشرة محتجزون في السجون الإسرائيلية، وأن الكثيرين منهم يتعرضون للتعذيب المنهجي، وأن الأطفال الفلسطينيين السجناء يحرمون من الحق في التعليم وتلقي الزيارات من أفراد أسرهم ومحاميهم.

ومع وصول حالات حظر التجول وإغلاق المحال وتحديد الإقامة في البيوت إلى مستويات غير مسبوقة أصبح أكثر من ٢٢٦ ألف طفل لا يستطيعون الوصول إلى مدارسهم كالمعتاد، وأغلقت ٥٨٠ مدرسة على الأقل، وأصبح العديد من الأطفال الفلسطينيين الآن يتعلمون في بيوتهم أو يتجمعون في فصول مؤقتة كما في المساجد وبدرومات العمارات والأزقة. وحتى لو استطاع الأطفال الوصول إلى المدارس فإن الكثيرين من الآباء لم يعد بإمكانهم دفع المصاريف الدراسية بسبب الشلل الاقتصادي الناجم عن القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الناس والسلع.

وقد أدان صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إسرائيل لحرمانها الفلسطينيين من حقهم في التعليم مشيرة إلى أن إسرائيل تنتهك اتفاقية جنيف المنظِّمة لقواعد الحرب واتفاقية حقوق الطفل، وكلاهما موقعة من قبل إسرائيل.

وتقدر الجهات الدولية المانحة أن العدوان العسكري الإسرائيلي في مايو/أيار تسبب في خسائر مادية تقدر بأكثر من ٣٦١ مليون دولار. وكان من بين منشآت السلطة الوطنية الفلسطينية التي تعرضت للتخريب المنهجي على يد الجيش الإسرائيلي مقر وزارة التعليم في مدينة رام الله.

للاطلاع على تأثير الاحتلال على الأطفال في الضفة الغربية وغزة من المنظور الذي يركز على الطفل، انظر الموقع التالي على الإنترنت: www.savethechildren.org.uk/eyetoeye

هل يمكنك التبرع لهذه المجلة؟

منذ ظهور «نشرة الهجرة القسرية» استطعنا بفضل سخاء مؤسسة فورد – مكتب القاهرة أن ننشرها مجاناً؛ غير أننا اليوم ننظر في السبل التي تكفل للطبعة العربية من «نشرة الهجرة القسرية» استقراراً مالياً على المدى الطويل، ولذا فإننا نعتزم إنشاء صندوق للتبرعات بهدف توفير دخل مضمون لتغطية تكاليف نشر المجلة. فإذا كان بمقدوركم المساهمة بأي تبرعات لهذا الصندوق، أياً كان حجمها، فسوف نكون لكم في غاية الامتنان.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا بالبريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk أو إرسال خطاباتكم إلى رهام أبو ديب على العنوان التالي:

Riham Abu-Deeb, Nashrat al Hijra al Qasriyya, Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, United Kingdom.
رقم الفاكس: 270721 1865 (44)





تقييم حماية الأطفال

تؤكد المزاعم التي ظهرت مؤخراً حول تورط العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في الاستغلال الجنسي للشباب في غرب أفريقيا على ضرورة إيجاد مداخل أكثر فعالية للتعامل مع حماية الأطفال اللاجئين.

قبل أن تحتل مزاعم الاستغلال الجنسي عناوين الصحف بعام كامل، كانت وحدة التقييم وتحليل السياسات بمفوضية قد كلِّفت بإجراء تقييم لجهود المفوضية في هذا المجال، وعندما صدر هذا التقييم الجديد والمستقل جاء ليحدد معالم التحديات المستقبلية على هذا الطريق.[١]

ويفيد التقييم الذي أجراه فريق من الخبراء من تخصصات وجنسيات متعددة أن المفوضية وضعت سياسات ومبادئ توجيهية قوية بخصوص حماية الأطفال اللاجئين، كما أنشأت وحدة متخصصة ومجموعة من المقار الفرعية المكرسة للتعامل مع القضايا الخاصة بالأطفال، كما وضعت ترتيبات احتياطية للتعاون مع بعض الوكالات مثل الفرعين النرويجي والسويدي لمنظمة «أنقذوا الأطفال»، وأدخلت استراتيجية شاملة لمتابعة دراسة جراتشا ماكل عن تأثير الصراع المسلح على الأطفال.

وعلى الرغم من هذه الجهود، يوضح التقرير أن أداء المفوضية في إجرائها لعملياتها المتعلقة بحماية الصغار لا يزال غير متسق على أفضل الأحوال. ويخلص التقرير إلى أن «الأطفال الذين يمثلون نصف الجموع التي تهتم بها المفوضية غالباً ما يتعرضون للتجاهل ويحتلون مكاناً على هامش الجهود الأساسية للحماية والمساعدة».

كيف نشأ هذا الوضع؟

أقر فريق التقييم، الذي زار تسع عمليات ميدانية مختلفة في غضون عملية للمراجعة استغرقت عاماً كاملاً، أن المفوضية غالباً ما تعمل في ظروف بالغة الصعوبة وأنها تعاني دائماً من قيود تمويلية مزمنة. وفي الوقت نفسه يوحي تقرير التقييم بأن عدداً من القضايا التنظيمية تؤدي إلى عرقلة التنفيذ الفعال لسياسات المفوضية، كما يلي:

المحاسبة: لم تُستخدم التوصيات المنبثقة عن عمليات التقييم السابقة فيما يتعلق بحماية الأطفال اللاجئين. فإذا كان الأطفال اللاجئون يوصفون بأنهم فئة لها «أولوية على مستوى سياسيات المفوضية» فإن هذا لا ينعكس دائماً على مستوى العمليات؛ إذ إن العديد من الأولويات الأخرى المتعلقة بسياسات المفوضية تتنافس على الفوز باهتمام المكاتب الميدانية للمفوضية والاستحواذ على مواردها.

وضع مسألة حماية الأطفال في بؤرة الاهتمام: لا يزال هناك افتراض بأن الأنشطة القطاعية التقليدية للمفوضية تتعامل مع احتياجات الأطفال اللاجئين. إلا أنه لا يوجد دعم كاف للخدمات الاجتماعية والمهام التعليمية ذات الأهمية الخاصة للأطفال اللاجئين. كما أن التدريب على قضايا حماية الأطفال لم يصل إلى العاملين الوطنيين في الخطوط الأمامية الذين يتعاملون مع اللاجئين بصورة دورية منتظمة أكثر من غيرهم.

الحماية على مستوى التطبيق: ثمة فهم محدود للطريقة التي يمكن للمفوضية أن تترجم بها حقوق الطفل اللاجئ إلى واقع ملموس. ولذلك ينبغي إجراء مزيد من التحليلات للأوضاع القائمة لتحديد المشاكل المرتبطة بالحماية التي تظهر في مواضع بعينها والتعامل معها. كما تتطلب الجوانب الاجتماعية في حماية الأطفال مزيداً من الاهتمام المنهجي، على العكس من القضايا الأخرى المألوفة مثل الحماية القانونية والجسدية.

ويبدو أن التعامل مع القيود المفروضة على الحماية الفعالة للأطفال اللاجئين ينبئ بأنه سيكون مهمة شاقة للمفوضية. بل إن التقييم يطرح ما لا يقل عن 43 توصية تغطي مجموعة كبيرة من القضايا التنظيمية، مثل تعميم السياسات والمحاسبة الإدارية والتدريب وبناء القدرات ودور العاملين المتخصصين والمشاركة مع المنظمات الأخرى.

كما يقدم التقرير عدداً من المقترحات بخصوص التغيير فيما يتعلق بجوانب محددة من حماية الأطفال، مثل تسجيل الأطفال اللاجئين والعنف والاستغلال الجنسي والتعليم الرسمي وغير الرسمي ومنع التجنيد العسكري للأطفال وأوضاع الأطفال المنفصلين عن أهاليهم والأطفال الذين يعيشون بمفردهم.

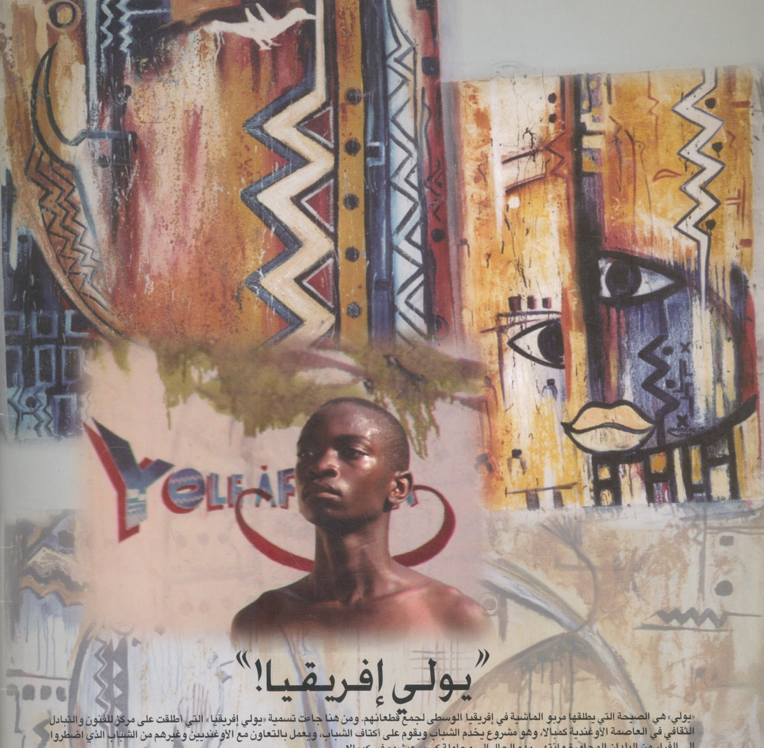
وقد شرع المنسق المعني بالأطفال اللاجئين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في إجراء مراجعة تفصيلية لهذه التوصيات، وسوف تدرج هذه المراجعة في خطة العمل. وفي الوقت نفسه تم تكليف أحد كبار العاملين بالمفوضية بالعمل على ضمان التنسيق الفعال بين استجابة المفوضية للتقييم الخاص بالأطفال اللاجئين وبين متابعتها لموضوعين آخرين هامين، هما تقييم تنفيذ سياسات المفوضية ومبادئها التوجيهية الخاصة باللاجئات، والتقييم المستقل لوظيفة تقديم الخدمات الاجتماعية بالمفوضية.[٢]

وستواصل وحدة التقييم وتحليل السياسات بالمفوضية إطلاعكم على آخر المستجدات المتعلقة بهذه المبادرات في الأعداد القادمة من «نشرة الهجرة القسرية».

١ «تلبية حقوق الأطفال اللاجئين واحتياجاتهم للحماية: تقييم مستقل لتأثير أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» عن منظمة «فاليد» الدولية، مايو/حزيران ٢٠٠٢. ويمكن الحصول على التقرير من صفحة التقييم وتحليل السياسات بموقع المفوضية على الإنترنت (www.unchcr.ch). ويمكن طلب الحصول على نسخة مطبوعة منه عن طريق الاتصال بالعنوان التالي (hqep00@unhcr.ch).

٢ أول هذين التقريرين أجرته اللجنة النسائية المعنية باللاجئات والأطفال اللاجئين بدعم من الحكومتين الأمريكية والكندية ووحدة التقييم وتحليل السياسات بمفوضية شؤون اللاجئين. ويمكن الرجوع إليه على العنوان التالي: www.womenscommission.org/reports/pdf/unhcr2002.pdf أما التقرير الثاني فسوف تنشره وحدة التقييم وتحليل السياسات في وقت لاحق من العام ٢٠٠٢.

تنشر هذه صفحة بصورة دورية لتقديم الأخبار وموضوعات الحوار التي تمدنا بها وحدة تحليل السياسات والتقييم. لمزيد من المعلومات أو لإرسال مقترحات حول هذا الباب الثابت يرجى الاتصال بجيف كريسب Jeff Crisp رئيس وحدة تحليل السياسات والتقييم على العنوان: CRISP@unhcr.ch



"يولي إفريقيا!"

«يولي» هي الصيحة التي يطلقها مربو الماشية في إفريقيا الوسطى لجمع قطعانهم. ومن هنا جاءت تسمية «يولي إفريقيا» التي أطلقت على مركز للفنون والتبادل الثقافي في العاصمة الأوغندية كمبالا، وهو مشروع يخدم الشباب ويقوم على أكتاف الشباب، ويعمل بالتعاون مع الأوغنديين وغيرهم من الشباب الذي اضطروا إلى الفرار من البلدان المجاورة وانتهى بهم الحال إلى محاولة كسب عيشهم في كمبالا.

ويتضمن اللاجئون الشباب القادمون من المناطق الحضرية إلى كمبالا أعداداً من طلبة المدارس الثانوية والمجندين السابقين بالميليشيات والأيتام وأبناء النخبة التي كان تعيش بالمدن وصغار التجار وخريجي الجامعة وأمهات في سن المراهقة ودعاة حقوق الإنسان والفنانين. وكثيراً ما تتجاهل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية احتياجات هؤلاء اللاجئين، فيهيمون على وجوههم في كمبالا ويدخلون في صراع يومي شرس من أجل البقاء. وفي هذا السياق يقدم مركز «يولي إفريقيا!» لهم مكاناً يلقون فيه الترحاب ويلتقون فيه بأصدقائهم ويتبادلون الخبرات ويشعرون بالارتياح والألفة.

وجدير بالذكر أن التعبير الفني له قيمة كبيرة بالنسبة للشباب الذين مروا بصدمات قاسية؛ لأنه يساعدهم على تعزيز إحساسهم بالذات ومنحهم الشعور بالانتماء. فهؤلاء الشباب لا يريدون أن تكون هويتهم مرهونة بوصف «اللاجئ»، ولا يريدون أن ينظر الآخرون إليهم على أنهم «ضحايا»، بل على أنهم شباب «عاديون» منهمكون في معضلات التخطيط لحياتهم المستقبلية وتحدياته. وتلك هي الرسالة التي يرسلها أعضاء مركز «يولي إفريقيا» من خلال أنشطتهم وإنجازاتهم الفنية. وتتضمن أنشطة المركز حلقات مناقشة أسبوعية وفصولاً مسائية في الرقص والمسرح الإفريقي المعاصر، وورشات عمل في الرسم، وفصولاً لتدريس اللغة الإنجليزية، ومكاناً للتمرين على العزف الموسيقي. كما يشارك المركز أيضاً في منتدى لمناقشة العولمة عن طريق شبكة الإنترنت يضم أعضاء من الشباب الأفارقة والهولنديين، وعنوانه www.baobabconnections.org. وكان أول حدث ضخم ينظمه المركز هو عرض راقص ومسرحي وشعري في المسرح القومي في كمبالا في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ احتفالاً بالذكرى الخمسين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومنذ ذلك الحين يواصل المركز إقامة العروض والمعارض للتوعية باحتياجات الأطفال اللاجئين وأطفال الشوارع في إفريقيا وبقدراتهم ومواهبهم.

عنوان المراسلة: بينتا نداليكو كاتوندولو مدير مركز «يولي إفريقيا». ص ب ٢٣١٦٤ كمبالا، أوغندا.
عنوان البريد الإلكتروني: yoleafrica@hotmail.com عنوان الموقع على الإنترنت: www.yoleafrica.4t.com

«يولي إفريقيا!» بحاجة إلى التبرعات، ونتشرف بقبولها على حسابنا المصرفي التالي: Stichting Ijayo, ASN Bank, Ijayo, PO Box 30502, 2500 GM, The Hague, Netherlands. Account no. 89.82.20.270. SWIFT-code: SNS B NL2A. att: 'Yole!Africa'